

التمويل والتنمية

www.imf.org/fandd
مارس ٢٠١١ ٨ دولارات

أسعار الغذاء تواصل الارتفاع
معالجة موارد الرعاية الصحية
لمحة عن روبرت سولو
كامديسو يتحدث عن إصلاح
النظام

أمريكا

اللاتينية

أهي النهاية لدورة الانتعاش والكساد؟

مكتبة صندوق النقد الدولي

الإلكترونية الجديدة تقدم

أعمالا بالغة العمق واسعة التأثير لا غنى عنها



توفر لك مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية تحليلات مالية عالمية مسهبة بلمسة من أصابعك. وتتيح لك الحصول على بواكير المطبوعات والكتب وأوراق العمل والدراسات والبيانات والأدوات الاحصائية عظيمة الأثر. احصل على المعلومات التي تحتاجها، من مصدر تثق فيه

انظر العرض على الموقع الإلكتروني: www.elibrary.imf.org

صندوق النقد الدولي

التحويل والتنمية، مارس، ٢٠١١ ٨ دولارات



MFIAA2011001

أمريكا اللاتينية: أهي النهاية لدورة الانتعاش والكساد؟



- ٨ الحفاظ على إنجازات التحول الاقتصادي في أمريكا اللاتينية مع استثمار النجاحات الأخيرة، أصبحت الفرصة سانحة أمام أمريكا اللاتينية لتحسين صورتها في السوق العالمية
نيكولاس إيزاغيري
- ١٣ إنهاء عدم الاستقرار
كيف ساعدت إصلاحات السياسة النقدية في دفع شعوب خمسة بلدان أمريكية لاتينية كبرى في الأزمات المتكررة إلى الاستقرار الاقتصادي
هورهيه إيفان كاناليس-كرلينكو، ولويس جاكوميه، وعلي أليتيشي، وإيفان لويس دي أوليفيرا ليما
- ١٦ وجهها لوجه مع الإنتاجية
عدم كفاءة الإنتاج وليس نقص الاستثمارات هو ما يكبح مستويات الدخل في أمريكا اللاتينية
إدواردو لورا، وكارمن باجيس
- ٢٠ توزيع الثروة
ترجع الفقر وعدم المساواة في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، لكن جهودا أكبر بكثير لا يزال يتعين القيام بها
آيسيا بارسينا
- ٢٢ آمال عظام
نجاح الاقتصاد البرازيلي دفع سقف التوقعات لهذا البلد، سواء في الداخل أو في الخارج
ماريو مسكيئا



في هذا العدد أيضا

- ٢٤ قائمة الأسعار في ارتفاع مستمر
ارتفاع أسعار الغذاء قد يكون لا رجعة فيه
توماس هلبلينغ، وشون روتش
- ٣٠ التحولات في الأسواق المالية
الدورات المالية غالبا ما تكون طويلة وعميقة وكثيرا ما تتفاعل على نحو ينشئ دورات انتعاش أو كساد
ستين كلايسينز، وأيهان كوزي، وماركو تيرونيس
- ٣٤ الاستثمار في النمو
عودة إلى الجدل حول ما إذا كان الاستثمار العام في البنية التحتية يمثل نشاطا منتجا
سركان أرسلانالب، وفابيان بورنهورست، وسانجيف غوبتا
- ٣٨ صعود أم هبوط
تنبأ البعض بحدوث انكماش في الاقتصادات المتقدمة، وانبأ آخرون بتضخم مرتفع، والأرجح أن القلق مبالغ فيه من الطرفين
أندريه ميهيه
- ٤٢ معالجة موارد الرعاية الصحية
تمثل الرعاية الصحية تحديا جسيما على مستوى المالية العامة، لكن الإصلاحات يمكن أن تساعد في إدارة زيادات الإنفاق بشكل عادل وكفء
بينديكت كليمنتس، وديفيد كودي، وبوينغ شانغ، وجاستين تايسون
- ٤٨ حكومات حرة وسياسات سليمة
قد تكون الإصلاحات الاقتصادية أمرا مفزعا بالنسبة للساسة، لكن الديمقراطية والتحول الاقتصادي عادة ما يمضيان يدا بيد
باولو غيليانو، وبراشي ميشرا، وأنتونيو سبيليمبرغو



رئيس التحرير
جبريمي كليفت

مدير التحرير
مارينا بريموك

محررون أوائل
كاميلا أندرسون
يون - سونغ كانج
جيمس روو
سيمون ويلسون

محررون مساعون
مورين بوركي
جاكلين ديلوربيه
ناتالي راميريز - جومينا

مدير الإبداع
لويزا منجفار

المحرر الفني
لاي أوي لوي

مساعون لرئيس التحرير
نيكول بريانز كيماني
ليجون لي

محرر مساعد
حارث قرشي

مستشارو رئيس التحرير
باس بيكر
هيلج برغر
تيم كاللن
أدريان تشيستي
ألفريدو

مارسيلو إيسيتافو
دومنيكو فانيزا
جيمس جوردون
توماس هيلبلينج
بول هيلبرز
باولو ماورو
جيان ماريا ميليسي - فيريتي
بول ميلز
أوما راماكريشان
رودني رامتشاران

خدمات الاشراك وتغيير العناوين
والاستفسار عن الإعلانات

IMF Publication Services
700 Nineteenth Street, NW
Washington, DC, 20431, USA
Telephone: (202) 623-7430
Facsimile: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

مدير مكتب البريد: يرجى إرسال

تغيير العناوين إلى: *Finance & Development*,
International Monetary Fund, Washington,
DC, 20431 USA.

© ٢٠١٠ حقوق النشر لصندوق النقد الدولي. كافة
الحقوق محفوظة. ينبغي إرسال طلبات الإذن باستنساخ
المقالات لأغراض غير تجارية إلى رئيس التحرير

Finance & Development,
International Monetary Fund, Washington,
DC, 20431 USA.

Telephone: (202) 623-8300
Facsimile: (202) 623-6149

Website: <http://www.imf.org/fandd>

يمكن تأمين الحصول على إذن للأغراض التجارية
عن طريق الانترنت من مركز الترخيص بحقوق
الطبع من موقعه www.copyright.com
وسيتم تحميل رسوم اسمية مقابل هذه الخدمة.

الآراء المعبر عنها في المقالات وغيرها من المواد
تخص كتابها؛ ولا تعبر بالضرورة عن سياسة
صندوق النقد الدولي.

أمريكا اللاتينية تحقق مكانتها المستحقة

البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى خوض معركة جديدة مع انعكاسات أسعار الغذاء المرتفعة، نظرا لآثارها المعاكسة على الفقر، والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في حالة البلدان المستوردة.

ومع جهاد صناعات السياسة لكي يصبح النظام النقدي العالمي أكثر استقرارا عقب الأزمة المالية العالمية، أجرينا حوارا مع السيد ميشيل كامديسو المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي، الذي رأس مجموعة من الشخصيات اللامعة المكلفة بمهمة التوصل إلى أفكار جديدة. وهو يناقش مجموعة مقترحة من التدابير لجعل النظام أكثر أمانا.

كذلك نتحدث إلى روبرت سولو، أحد أساطين النمو والحاصل على جائزة نوبل في عام ١٩٨٧، عما يمكن أن نتعلمه من الأزمة الاقتصادية العالمية. ويقول سولو: إن هناك درس ينبغي أن يفكر فيهما خبراء الاقتصاد بشكل جدي، وهما أنه أصبح من المستحيل دراسة الاقتصاد الكلي دون أخذ التمويل في الاعتبار، وأن الأسواق المالية ليست بالضرورة مستقرة أو مصححة لذاتها.

ولأن حجم الدين العام أصبح الآن محط الأنظار، يستخدم باب تأمل معي قاعدة بيانات جديدة أنشأها الصندوق بغية تتبع تراكم الديون من عام ١٨٨٠ مروراً بحقبة «الكساد الكبير» وانتهاء بالوقت الحاضر. ومع هذا المقال، نقدم أيضا عرضا جذابا بتقنية الشرائح المتتالية (slideshow) يمكن الاطلاع عليه في موقعنا الإلكتروني www.imf.org/fandd

جيريمي كليفت
رئيس التحرير

كانت أمريكا اللاتينية منطقة للمفارقة والتناقض: فهي أرض للرخاء والفقر، والاستقلال والتبعية، والاستقرار والاضطراب.

لظالما

لكن الأمور ربما تكون في سبيلها إلى التغيير. فمع تخلص أمريكا اللاتينية من سمعتها السابقة كموطن للانتعاش والكساد، نجحت في تحقيق الرخاء على مدار العقد المنصرم. جاء نمو الناتج الأسرع والمستمر خلال معظم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مصحوبا بتحسينات مهمة في الأحوال الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، دعمت المنطقة أسسها الاقتصادية وتهيأت بشكل أفضل لمواجهة الصدمات الاقتصادية - ولذلك كان تأثير الأزمة العالمية الأخيرة معتدلا وقصير الأجل نسبيا في معظم الأحوال عند مقارنته بالمشكلات الاقتصادية الطاحنة التي كانت قد واجهتها خلال نوبات سابقة من الاضطراب العالمي.

وفي قصة غلاف هذا العدد، يقول نيكولاس إيزاغيري - مدير إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي: إن لدى أمريكا اللاتينية القدرة على أن تصبح طرفا مؤثرا يكتسب أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي. لكن تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية لا يزالان من التحديات الأساسية أمام السياسة، وثمار النجاح يتعين اقتسامها على نطاق أوسع. وتتنظر مقالات أخرى بصفة خاصة في الأفق المتوقع للبرازيل، وعدم المساواة في أمريكا اللاتينية، وكيفية زيادة الإنتاجية.

* * * * *

وننظر أيضا في الأسعار الزراعية الآخذة في الارتفاع، حيث عاد الكثير من

Moneymakers: The Wicked Lives and Surprising Adventures of Three Notorious Counterfeiters,
Ben Tarnoff

بيانات تحت المجهر

٥٧

التفرع

البلدان منخفضة الدخل تشهد تزايدا في فرص الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية
أتوشي أوشياما، وجيمس شان

الصور الفوتوغرافية: Cover, Aldo Sessa/Getty Images; p. 2, Theo Allofs/Corbis
Imaginechina/Corbis; p. 3, U.K. Department for International Development,
Eduardo Munoz/Corbis; pp. 4-5, Atish Rex Ghosh/IMF; pp. 8-9, Bertrand Gardel/
Corbis; p. 13, Bloomberg via Getty Images; p. 16, Robert van der Hilst/Corbis; p.
20, Uwe Anspach/dpa/Corbis; p. 22, Ricardo Moraes/Corbis; p. 24, Shawn
Baldwin/Corbis; p. 28, Bettmann/Corbis (2), akg-images/Newscom; p. 29,
Monika Graff/UPI/Newscom; p. 30, Jon Hicks/Corbis; p. 34, Simon Willson/IMF;
p. 38, Rehan Khan/epa/Corbis; p. 42, Chung Sung-Jun/Getty Images; p. 48,
Peter Turnley/Corbis; p. 52, Henrik Gschwindt de Gyor/IMF; pp. 54, 56, Michael
.Spilotro/IMF

اقرأ عبر الانترنت على: www.imf.org/fandd

٥٢ المحنكون في النظام النقدي

أفكار لتقوية النظام النقدي الدولي

مجلة التمويل والتنمية حوار ميشيل كامديسو

أبواب

٢ باختصار

٤ شخصيات اقتصادية

عبقرية المتبقي

آيتيش ركس غوش في حوار مع الاقتصادي روبرت سولو

٢٨ تأمل معي

تاريخ الدين العالمي

كيف تغير الدين العام منذ عام ١٨٨٠

علي عباس، ونظيم بالحسين، وأسماء الجنائني، ومارك هورتون

٤٦ عودة إلى الأسس

ما المقصود بالخدمات المالية؟

كيف يحصل المستهلكون ومؤسسات الأعمال على سلع مالية كالقروض والتأمين

إيرينا أسموندسون

٥٤ استعراضات الكتب

When Money Dies: The Nightmare of Deficit Spending, Devaluation, and Hyperinflation in Weimar Germany, Adam Ferguson

The Next Convergence: The Future of Economic Growth in a Multispeed World, Michael Spence



أم وطفل في جويانغ، الصين.

مدرسة الحضانة

تقول دراسة جديدة للبنك الدولي: إن الاستثمار في التنمية والتعليم في الطفولة المبكرة يغل عوائد اقتصادية عالية، كما أنه الإستراتيجية الأقل تكلفة لوقف انتقال الفقر فيما بين الأجيال، بالإضافة إلى الأثر الذي يحدثه في تحسين الإنتاجية وزيادة الترابط الاجتماعي على المدى الطويل.

وتوضح دراسة التنمية والتعليم في الطفولة المبكرة في الصين: كسر دورة الفقر وتحسين التنافسية في المستقبل، أن رعاية ما قبل الولادة وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها الأطفال في سنواتهم الست الأولى يؤثران على تطور الجسم والعقل ويرسيان الأساس للتطور المعرفي والاجتماعي/العاطفي اللاحق. ويقدم التقرير - الذي اشترك في إعداده البنك الدولي وحكومة الصين - اقتراحات بشأن كيفية تعزيز التنمية البشرية بالاستثمار في التنمية والتعليم في الطفولة المبكرة. وقال زهاو بايج، نائب الوزير للجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة في الصين: إن «حوالي ١٦ مليون طفل يولدون سنويا في الصين. وإذا ضاعت الفرصة خلال الطفولة المبكرة، فإن بناء حياة ناجحة فيما بعد سيغدو أشد تكلفة وأكثر صعوبة».

صندوق النقد الدولي يطلق مدونة باللغة الأسبانية

بدأ صندوق النقد الدولي مدونة باللغة الأسبانية من أجل أمريكا اللاتينية تحمل اسم (Diálogo a Fondo) وترتكز على القضايا الدولية والموضوعات الاقتصادية المتعلقة بأمريكا اللاتينية. وتأتي المدونة الجديدة لتكمل مدونة الصندوق باللغة الإنجليزية، IMFdirect - التي تعمل بمثابة منتدى للاقتصاد العالمي في الصندوق.



صندوق النقد الدولي يتزعم الدعوة لإجراء إصلاح نظامي

نبه مؤخرا دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى أن التقاعس عن اتخاذ إجراءات لإصلاح النظام النقدي الدولي قد يزرع بذور الأزمة القادمة. وأثناء مناقشة الخبراء التي تناولت النظام النقدي الدولي وعقدت في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٠ فبراير الماضي، قال ستراوس-كان: إن «الاختلالات العالمية عادت، والقضايا التي كانت تقلقنا قبل الأزمة - وهي تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة، وضغوط سعر الصرف، والنمو السريع في الاحتياطيات المفرطة - عادت لتتصدر المشهد من جديد».

لكنه قال: إن إصلاحات النظام النقدي الدولي يمكن أن «تدعم التعافي الاقتصادي وتزيد من قدرة النظام على منع وقوع الأزمات في المستقبل». وأكد ستراوس-كان ثلاثة مجالات محددة للإصلاح، هي دعم التعاون بشأن السياسة الاقتصادية، والحد من تقلب تدفقات رأس المال وسعر الصرف، وزيادة توفير السيولة في أوقات التقلب المفرط (على سبيل المثال، من خلال خط الائتمان المرن الجديد وتسهيلات خطوط الائتمان الوقائي التي أنشأها صندوق النقد الدولي). وقال ستراوس-كان: إن حقوق السحب الخاصة - وهي الأصل الاحتياطي الدولي الخاص بالصندوق - قد يصبح لها مرور الوقت دور أكبر في إقامة نظام نقدي أكثر استقرارا.



نمر في حديقة باندهافغار الوطنية، الهند.

شؤون بيئية

أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الهند، وهي من أكثر الاقتصادات نموا في العالم، ستستضيف اليوم العالمي للبيئة لعام ٢٠١١ في ٥ يونيو، ويؤكد موضوع هذا العام وهو «الغابات: الطبيعة في خدمتك» الصلة الجوهرية بين نوعية الحياة وصحة الغابات والنظم البيئية للغابات.

إن الهند بلد يضم ١,٢ مليار نسمة يواجهون الضغط على الغابات، خاصة في المناطق كثيفة السكان حيث يزرع الناس الأراضي الهامشية ويساهم الرعي الجائر في التصحر.

لكن الحكومة الهندية توصلت إلى حلول. فرغم شدة الضغوط الاقتصادية/الاجتماعية على الغابات هناك، فقد أنشأت الهند نظاما لزراعة الأشجار يعمل على محاربة تدهور الأرض والتصحر، بما في ذلك الأشجار الواقية من الرياح والأحزمة الحاجزة لحماية الأراضي الزراعية.

وفي سعي الهند للحفاظ على نظمها البيئية الحساسة، أنشأت مشروعات لتتبع صحة النباتات والحيوانات والمياه وغيرها من الموارد في البلاد، بما في ذلك «سوندياربانز» - وهي أكبر غابة مانغروف في منطقة دلتا في العالم وموطن للتمور، وتمثل أهم رمز للحياة البرية في الهند.

التقدم في باريس

في بيتسبرغ بإجراء «تقييم متبادل» يقيس تقدم بلدانهم صوب تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية المشتركة.

وتهدف مجموعة العشرين إلى اتخاذ قرار مع حلول موعد اجتماعها القادم في شهر إبريل بشأن المبادئ التوجيهية التي سيتم في ضوءها تقييم كل من المؤشرات المتفق عليها في باريس. ويقدم الصندوق الدعم الفني والتحليلي لهذه العملية، بمساهمات من المنظمات الدولية الأخرى. وقد قال دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق: إن عملية التقييم المتبادل إذا تم تنفيذها بشكل فعال فمن الممكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في النمو والوظائف والحد من الفقر.

اتفق القادة في الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين الذي عقد في باريس في ١٨ - ١٩ فبراير على مجموعة من المؤشرات لقياس اختلالات الاقتصاد العالمي.

وكان هذا الاتفاق هو آخر خطوة نحو تنفيذ ما يسمى «عملية التقييم المتبادل» (MAP) التي صُممت للمساعدة في تحسين التعاون على مستوى السياسات، والحد من الاختلالات العالمية. وقد نشأت هذه العملية (MAP) في قمة مجموعة العشرين التي عقدت في بيتسبرغ في سبتمبر ٢٠٠٩. حيث قدم القادة إطار النمو القوي والمتوازن والقابل للاستمرار. ويرتكز هذا الإطار على عملية متعددة الأطراف تحدد بلدان مجموعة العشرين من خلالها أهداف الاقتصاد العالمي والسياسات المطلوبة لتحقيقها. كما التزم القادة

نعمت شفيق تنضم لصندوق النقد الدولي

عين صندوق النقد الدولي السيدة نعمت شفيق نائبا للمدير العام، خلفا للسيد موريلو بورتوغال الذي ترك الصندوق في أول مارس.

وتأتي نعمت شفيق إلى الصندوق من إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة، حيث كانت تشغل منصب الأمين الدائم منذ عام ٢٠٠٨. وقبل التحاقها بإدارة التنمية كانت تعمل نائبا لرئيس البنك الدولي.

وتحمل نعمت شفيق الجنسيات المصرية والبريطانية والأمريكية، وهي تحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد. وقد نشر لها العديد من المؤلفات، وخاصة عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما مارست التدريس في كلية وارتن لإدارة الأعمال في جامعة بنسلفانيا وفي جامعة جورجيتاون.



نعمت شفيق

أمل لهايتي

تستطيع هاييتي تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي بواقع ٦ - ٨٪ سنويا على مدار العقد القادم إذا طبقت السياسات العامة الصحيحة، وتزايدت مشاركة القطاع الخاص، واستمر الدعم من المجتمع الدولي.

هذه نتيجة أساسية من نتائج تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يحمل عنوان تنمية القطاع الخاص في هاييتي: فرص للاستثمار وخلق الوظائف وتحقيق النمو، والذي صدر مؤخرا بالشراكة مع البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة التمويل الدولية.

ويوضح التقرير أنه على الرغم من التحديات الواضحة، فإن فرص الاستثمار المربح سانحة في هاييتي، وستؤدي زيادة مشاركة القطاع الخاص في الوقت الحالي إلى توفير المزيد من فرص الاستثمار في المستقبل.



مبنى ديجيسل في بورتو برنس: سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في هاييتي يمكن أن يتضاعف حجمها خلال خمس سنوات.

أحداث ووقائع في عام ٢٠١١

- ٢٥ - ٢٨ مارس، كالغاري، كندا
الاجتماع السنوي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية
- ١٦ - ١٧ أبريل، واشنطن العاصمة
اجتماعات الربيع المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
- ٣ - ٦ مايو، هانوي، فيتنام
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي
- ٢٠ - ٢١ مايو، آستانا، كازاخستان
الاجتماع السنوي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
- ٢٦ - ٢٧ مايو، دوفيل، فرنسا
قمة مجموعة الثمانية
- ٦ - ٩ يونيو، مونتريال، كندا
المنتدى الاقتصادي الدولي للأريكنتين
- ٩ - ١٠ يونيو، لشبونة، البرتغال
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الأفريقي
- ٢٣ سبتمبر، واشنطن العاصمة
الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
- ٣ - ٤ نوفمبر، كان، فرنسا
قمة مجموعة العشرين

عبقريّة المتبقي

آتيش ركس غوش في حوار مع الاقتصادي روبرت سولو

مجاورا لمكتب صمويلسون- الذي كان سيحصل على أفضل مكتب في القسم بالطبع.

شهد سولو الذي ولد في نيويورك في عام ١٩٢٤ كلا من الكساد الكبير والركود الكبير. ولأنه كان ابنا لتاجر فراء يتعامل مع الاتحاد السوفيتي، نشأ سولو في بروكلين. وقد تركت أحداث الكساد بصمة لا تمحى على عقول كثير ممن أصبحوا رواد علم الاقتصاد في المستقبل، ولم يكن سولو استثناء. ويقول سولو: «كنت واعيا إلى حد كبير، حتى في طفولتي، بأن شيئا سيئا قد حدث وأن اسمه الكساد. وكان ذلك يعني أن أعدادا كبيرة من الناس لا يجدون عملا وأن أعدادا كبيرة من الناس فقراء وجوعى، وقد قر ذلك في ذهني. وكان ذلك شيئا مهما في حياتي وربما كان له تأثير كبير على المواقف التي اتخذتها، حتى يومنا هذا». وبعد انضمامه للدراسة في هارفارد بمنحة حصل عليها وهو في سن السادسة عشرة، قاده اهتمامه بالعوامل الكامنة وراء الاضطراب الاجتماعي إلى دراسة علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا، إلى جانب بعض مبادئ الاقتصاد الأولية (وبعض المجلدات الاقتصادية التي لا تعد من المبادئ الأولية بنفس القدر، مثل كتاب واسيلي ليونتييف الذي كان قد نشره لتوه بعنوان هيكل الاقتصاد الأمريكي *Structure of the American Economy*). لكن الهجوم على ميناء بيرل هاربر في عام ١٩٤١ دفعه للتوقف عن دراسته والتقدم على الفور للتجنيد في الجيش الأمريكي. ولو كان قد انتظر حتى التخرج، لكان في استطاعته أن يتطوع كضابط، لكن «هزيمة النازية كانت أهم عمل يمكن القيام به في ذلك الوقت «كما قال. وانضم سولو إلى وحدة مخابرات الإشارة (إذ كان على علم بشفرة مورس واللغة الألمانية)، وكلف بمهام في شمال إفريقيا وإيطاليا.

وبمجرد عودته إلى الوطن، تزوج من محبوبته، باربرا لويس المؤرخة الاقتصادية، وعاشا معا لأكثر من ٦٥ عاما.

وعند عودته لهارفارد في عام ١٩٤٥، قرر سولو - باقتراح من لويس - أن يدرس الاقتصاد فأصبح تلميذا لليونتييف، ومساعد له في البحوث، وفي النهاية صديق عمره. ويرجع سولو الفضل إلى ليونتييف في تحوله من خريج جامعة إلى

لا يستخدم البريد الإلكتروني- لكن اسمه لا ينفصل عن التقدم **إنه** التكنولوجيا. وكمثل بحار مولع بالترحال دون أن يشرد يوما عن الشاطئ، ظل روبرت سولو واحدا من أكثر العقول شغفا بالمغامرة في عالم الاقتصاد - عاكفا على العمل لأكثر من نصف قرن في نفس المكتب الجامعي المطل على نهر تشارلز في بوسطن.

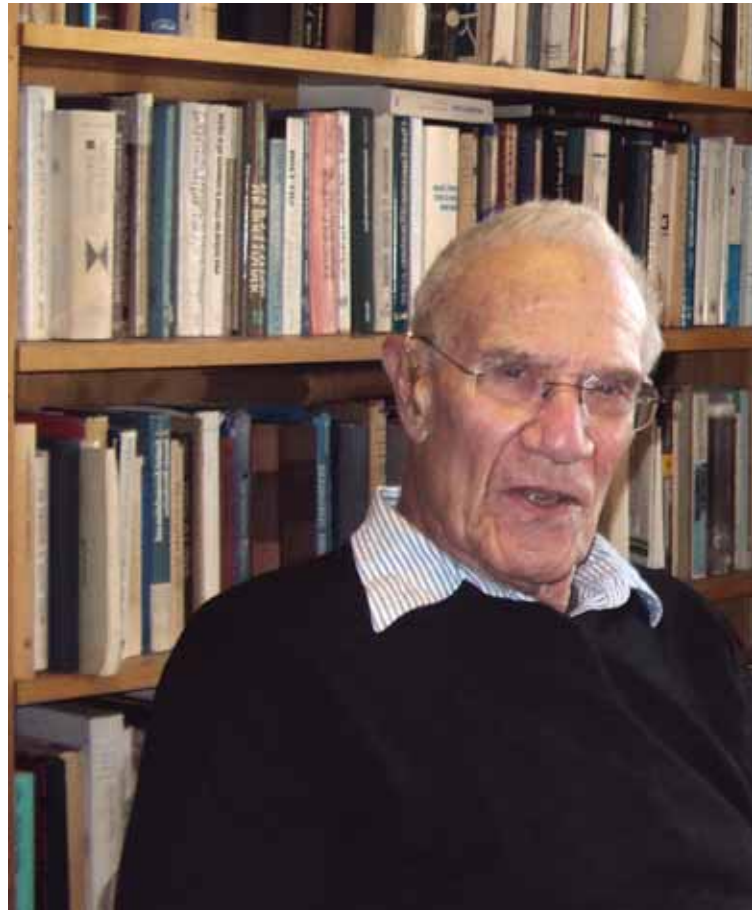
روبرت سولو، الذي يصف نفسه بأنه «حلال الألغاز» ويحرص على تجنب الأفكار الرنانة، استحدث نموذجا يمثل علامة فارقة أحدثت تغيرا جوهريا في طريقة تطور الاقتصادات ونموها. وقد فاز سولو- وهو حاليا أستاذ فخري في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا- بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ١٩٨٧ عن مساهماته المبتكرة في نظرية النمو.

وقال عنه آلان بلندر الأستاذ في جامعة برنستون: «ها هو عالم ترك بأعماله بصمة لا تمحى في مجال تخصصه. وأرجو الانتباه هنا إلى أنه لم يترك مجرد نموذج، بل قيمة متبقية تحمل اسمه» (Blinder, 1989).

طفولة في مرحلة الكساد

قابلناه في أحد أيام نيو إنجلاند الجميلة الناضرة المشمسة التي تحمل آخر أنفاس الخريف قبل حلول الشتاء. إنه رجل طويل نحيل على وجهه ابتسامة دافئة. غرفته في قسم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تطل على مشهد الأفق في بوسطن، وهي مكتب عمله طوال ما يقرب من ٦٠ عاما، وتخلي عنه منذ بضعة أسابيع. يقول سولو: «هذه هي الوظيفة الأكاديمية الوحيدة التي شغلتها متفرغا. فليس طيرا عابرا، إذن: إنما استقر بي المقام هنا».

بادر بإخباري بأنه كأستاذ مساعد لم يكن يحق له الحصول مطلقا على مثل هذا المكتب الفخم، ولكن عندما انتقل قسم الاقتصاد إلى ميناء الجديد في عام ١٩٥٢، ولم يكن قد مضى على وجود سولو في الكلية أكثر من عامين، كان قد أصبح صديقا وزميلا للراحل بول صمويلسون، واحد من أهم المنظرين الاقتصاديين في القرن العشرين. وكان من المفهوم أن مكتبه ينبغي أن يكون



التي أصدرها روي هارود في عام ١٩٣٩ وإيفسي دومار اعتباراً من عام ١٩٤٦ - أن النمو المطرد طويل الأجل أمر ممكن لكنه نتيجة غير مرجحة الحدوث تتأرجح على حدّ السكين في النماذج الاقتصادية الكلية النمطية آنذاك. فلكي يسود النمو المطرد، كان يتعين تحقيق التساوي التام بين معدل الادخار في الاقتصاد من ناحية ونسبة إنتاجية رأس المال ومعدل نمو القوى العاملة من ناحية أخرى.

ولكن هذه المتغيرات الثلاثة في نموذج نمو هارود-دومار - أي معدل الادخار، ونسبة رأس المال إلى الناتج، ونمو القوى العاملة - كانت متغيرات ثابتة وخارجية يتم التوصل إليها استناداً إلى افتراضات عن التفضيلات، والتكنولوجيا، والعوامل الديمغرافية على التوالي. ولم يكن هناك من العوامل ما يحقق هذا التساوي المطلوب باستمرار، وفي هذه الحالة كان النموذج يتنبأ بأن الاقتصاد سيتعرض لتقلبات متزايدة لا تتوقف.

ودخل سولو في هذا الجدل مسلحاً بحجتين دامغتين. فأولاً، على الرغم من الركود في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والكساد الكبير، والحرب العالمية الثانية، فلم يكن يرى سندا من التاريخ يؤيد القول بأن أهم خصائص الاقتصاد الرأسمالي هو التقلب المتفجر (إما بالنمو دون حدود أو الانكماش حتى التلاشي) أكثر منه النمو المستقر (مع بعض الأزمات العارضة). كما أنه لم يقبل التنبؤات القائلة بأن ارتفاع معدل الادخار سيؤدي إلى زيادة النمو طويل الأجل.

ثانياً، من بين التأثيرات الخارجية لنموذج هارود-دومار، انجذاب اهتمام سولو إلى تخصصه البحثي بطبيعة الحال، أي إلى جانب الإنتاج. كان هذا الاختيار هو الذي صنع شهرته. ففي بحثه الصادر في عام ١٩٥٦ بعنوان: «مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي»، أثبت سولو أن تخفيف تكنولوجيا الإنتاج للسماح ببعض المرونة في نسبة رأس المال إلى الناتج لا يجعل النمو المستقر أمراً ممكناً وحسب، وإنما يجعله نتيجة طبيعية أيضاً. واستطاعت نظرية النمو التخلّص من الاعتماد على عناصر تتوافق في توازن دقيق. وكما يعلم كل دارسي الاقتصاد حالياً، فمعدل النمو طويل الأجل في نموذج سولو مستقل عن معدل الادخار.

ولم يتوقف سولو عند هذا الحد. فلم يكن ليرضيه أن يهدر المنظرون المعنويون بالنمو كثيراً من الوقت والجهد في تناول فحوى المقال الذي نشره في عام ١٩٥٦، فأعقبه في عام ١٩٥٧ بمقال آخر حمل عنوان «التغير التقني ودالة الإنتاج الكلي» اهتزت له دوائر الاقتصاد التجريبي من جديد. واستخدم نموذج النظرية لتفكيك مصادر النمو إلى رأس المال، والعمل، والتقدم التكنولوجي. وأوضح أن التغير التكنولوجي وليس تراكم رأس المال، هو المحرك الأساسي للنمو طويل الأجل. وظل اسمه منذ ذلك الحين مقترناً بما يطلق عليه «متبقي التغير التقني» - والذي يستمد هذه التسمية من كونه ذلك الجزء من النمو الذي لا يمكن تفسيره بعوامل قابلة للتحديد مثل تراكم رأس المال أو نمو القوى العاملة.

متبقي سولو

من الطريف أن سولو نفسه أدهشه حجم المتبقي وأهميته في تفسير النمو، حتى مع وجود تنبؤ محوري في نموذجه يقول بأن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يأتي إلا من التقدم التكنولوجي. وكان بحثه الرئيسي التالي - عن التكنولوجيا المتجسدة - محاولة لإعطاء تراكم رأس المال دوراً أكبر في النمو طويل الأجل. وقد أثرت أعمال سولو تأثيراً قوياً على سياسات الحكومات الرامية إلى زيادة تمويل البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا لحفز النمو الاقتصادي (انظر الإطار).

وقد فكر سولو في نموذجه في البداية باعتباره لا ينطبق إلا على الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة. لكنه انتهى إلى الاقتناع بأنه ينطبق أيضاً على

خبير اقتصاد. وباعتباره معلمه، كان ليونتييف يكلف سولو بقراءة بحث كل أسبوع ليناقشه معه في لقائهما التالي.

وفي تلك الأيام، لم يكن علم الاقتصاد يعتمد كثيراً على الرياضيات، ولم يكن سولو ملماً بالرياضيات على المستوى الجامعي، لكنه سئم من البحوث غير الفنية التي لم يكن يكلف إلا بها - فكان السخط والتصميم باديان في صوته حين قال: «لم أكن لأسمح بحدوث ذلك، أن أقتصر على قراءة بحوث من الدرجة الثانية لأنني لا أستطيع قراءة مقالات من الدرجة الأولى». ومن ثم، سجل نفسه في مقررات دراسة الرياضيات الضرورية في حساب التفاضل والتكامل والجبر الخطي.

كان ذلك قراراً سعيداً، فهو لم يكسبه منصب الأستاذ المساعد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وحسب (ليدرس الاحتمالات والإحصاء)، بل كان يعنى أيضاً أن سولو قادر على أن يتحدث نفس اللغة التي يتحدثها صامويلسون ومسايرته فكراً - وهو عمل قال عنه: إنه يشبه «الركض بأقصى ما تستطيع، طوال الوقت». وقد وصف صامويلسون بدوره سولو بأنه «أعلم الاقتصاديين على الإطلاق».

وظل سولو وصامويلسون زميلين وصديقين طوال الأعوام الستين التالية، وعندما كان يُعرض لمنصب على سولو في جامعة أخرى، كان يشترط ألا ينتقل إليها إلا إذا انتقل مكتب صامويلسون ليصبح بجوار مكتبه. ولم يتحقق ذلك قط على النحو المأمول، فكان هذا أحد الأسباب التي جعلت الرجلين مضيان كل حياتهما العملية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

إعادة الإعمار وتصفية الاستعمار

كانت إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان الصناعية والتنمية الاقتصادية في المستعمرات حديثة الاستقلال يعينان أن نظرية النمو كانت الشغل الشاغل لعلماء الاقتصاد في خمسينات القرن الماضي. وكان هذا المجال موجوداً قبل مساهمة سولو فيه، لكنه كان مجالاً كئيباً. وورد في بعض البحوث المبكرة -

البلدان النامية، شريطة توافر الشروط المؤسسية اللازمة. (وهو يعزو نمو الصين اللافت للنظر إلى معدلات الاستثمار شديدة الارتفاع وتصميم الحكومة على الوصول بالاقتصاد إلى أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا).

ومع ذلك، فهو يعترف عن طيب خاطر بأنه مدين فكريا لعمل آرثر لويس المعني بالنمو في البلدان ذات العمالة الفائضة. وهو يسارع أيضا بإرجاع الفضل إلى تريفور سوان، الذي توصل بمفرده إلى النموذج نفسه تقريبا وربما في الوقت نفسه، لكنه لم يحظ قط بمثل ما حظي به سولو من تقدير. وأسباب ذلك ليست واضحة، رغم أن سولو يقول: إنه كان لديه «منطق أكثر إقناعا بقليل».

وفي بحث أعده في عام ٢٠٠٧، يتأمل سولو في السبب وراء حظوة عمله باهتمام أكبر. أولا، قدم سواء نموذجه من منظور دالة إنتاج (كوب-دوغلاس) محددة (ولم يتضح إلا في بحث نُشر بعد وفاته أنه كان على دراية بالحالة من منظورها الأشمل طوال الوقت). وكانت هذه حالة ثبت فيها أن افتراض سولو الأعم كان أبسط وأكثر شفافية. ثانيا، كان التصور السائد عن نموذج سوان، الذي تضمن ملحقا مهما (عنوانه «ملاحظات على رأس المال»)، هو أنه رد على باحثين من أمثال جوان روبنسون وبييرو سرافا، «مستغرق في مناظرة كامبريدج حول رأس المال» (وهو نزاع تقني ورياضي حول كيفية تفسير رأس المال في النماذج الاقتصادية)، ومن ثم فقد الاهتمام به عندما فقدت هذه المناظرات اهتمام أهل المهنة. ثالثا، كان سولو أمريكيا ينشر أعماله في صحيفة الاقتصاد الفصلية (*Quarterly Journal of Economics*)، بينما كان سوان أسترالياً تنشر أعماله بعد عشرة أشهر في مجلة السجل الاقتصادي (*Economic Record*) الأقل انتشارا. والواضح أن سولو قام على مر السنين بما وصفته باربرا سبنسر (ابنة تريفور سوان، وخبيرة شهيرة في الاقتصاد التجاري) بأنه «جهد سخي» لضمان عدم تجاهل عمل سوان.

وقد جاء الاعتراف بمهوبة سولو مبكرا، حيث حصل من الجمعية الاقتصادية الأمريكية على جائزة جون بيتس كلارك لأفضل علماء الاقتصاد دون سن الأربعين، كما كان عضوا في مجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس جون كينيدي خلال الستينات، ثم أصبح رئيسا للجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٧٩.

إشراك بحوث القطاع الخاص

يؤمن سولو بأنه لا بد من حدوث تفاعل أكبر بكثير بين خبراء الاقتصاد المنعزلين في الجامعات وأولئك الذين يعملون في مختبرات بحوث القطاع الخاص. والنصيحة التي يقدمها لخبراء الاقتصاد الذين يضعون نماذج التقدم التكنولوجي هي أن يمضوا بعض الوقت في مختبرات البحوث ليقدروا على نحو أفضل عشوائية التقدم العلمي والتفاعل بين عملية الإبداع وحوافز الشركات الساعية للربح. وكان سولو يعرف ذلك جيدا: فقد عمل ثماني سنوات في اللجنة الاستشارية المعنية بالعلوم في شركة جنرال موتورز، حيث تعادل مختبرات البحوث «حجم جامعة صغيرة».

وفي هذا الصدد يقول سولو: «أنا مقتنع بأن المشكلة هي أن علم الاقتصاد سيظل مرتبطا دائما بالتقدم التكنولوجي كعنصر خارجي: لأن العلوم تنطوي على عنصر خارجي. وسيظل لك أي عالم أو مهندس تحليلي أنك حين تعمل على موضوع ما، فإنك تنتهي في العادة إلى حل مشكلة مختلفة عما كنت تعتقد أنك عاكف عليه. وهكذا، فإن ما ينتج عن العلوم والهندسة هو عنصر خارجي من منظور علم الاقتصاد. وسيظل ذلك العنصر موجودا دائما، لكن ما يبدو لي هو أن أدبيات النمو الداخلي لا ترصده».

مزيج لا يقاوم

ثبت أن المزيج الذي يجمع بين النجاح التجريبي والبساطة التحليلية في نموذج سولو هو مزيج لا يقاوم في نظر الاقتصاديين المتخصصين في مجموعة متنوعة من المجالات التي تبحث عن نموذج جامع يعتد به، لكن سولو لم يكن يتفق في الغالب مع طريقة استخدام نموذجه. ولم يستغرق الأمر طويلا حتى اعتمد الاقتصاديون العاملون في تخصصات فرعية منفصلة نموذج سولو لأغراضهم المختلفة التي تراوحت من إيجاد تفسيرات لريادة الأعمال والدورات الاقتصادية إلى إدخال تحسينات على أصناف المنتجات والابتكار.

وبرز نجم سولو كناقذ بارع لأحد المجالات الاقتصادية الوليدة - نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية التي اتخذت من نموذجه ركيزة لتفسير التقلبات الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل واعتبرت الكساد سولوكا سويقيا كقوفا وليس نتاجا لإخفاقات السوق. وفيما يتعلق بنظريات البطالة، ذهب سولو إلى أن إخفاقات سوق العمل ينبغي أن تُعد عنصرا محوريا في تحليل الدورة الاقتصادية، ولا يُفترض استبعادها.

وفي تاريخ أقرب، وكما فعل معظم منظري الدورة الاقتصادية الحقيقية، رَحِبَ سولو باستحداث مناهج كينزية جديدة تتناول الاقتصاد الكلي. وكان يحذره الأمل على وجه الخصوص في أن يؤدي إدخال الأسعار «الجامدة» (أو التي تتعدل ببطء)، والمنافسة الاحتكارية، وغيرها من أوجه قصور السوق ضمن النظرية الاقتصادية الكلية إلى التوصل في النهاية إلى ركيزة أقوى يستند إليها التحليل قصير الأجل.

ولا يتحقق النجاح في علم الاقتصاد دون قسط عادل من المفارقات. فبينما لم يُرد سولو أن يضع نظرية فارقة للنمو طويل الأجل تستند بصورة مباشرة إلى تجربته مع الكساد والحرب العالمية الثانية، لم يدر بباله قط أن نموذج النمو الذي أنشأه يقدم وصفا ملائما للتقلبات قصيرة الأجل. والواقع أنه حرص كل الحرص في مقاله المنشور في عام ١٩٥٦ على تأكيد أن النموذج الذي أنشأه يتعلق بالنمو طويل الأجل وليس تحركات الدورة الاقتصادية. بيد أن سولو عمل في الستينات والسبعينات على جوانب من نظرية الدورة الاقتصادية مع حشد من الاقتصاديين، مثل جوزيف ستيغليتز وبليندر، اللذين رسخا اسميهما ومكانتهما في هذا المجال. وقد ربط السلوك قصير الأجل للاقتصاد بجمود الأسعار والأجور، خاصة جمود الأجور نحو الانخفاض، ودافع عن التنبؤات الكينزية عن فعالية سياسة المالية العامة في مواجهة ادعاءات أصحاب نظرية النقود بأن الاقتراض الحكومي يتسبب في مزاحمة اقتراض القطاع الخاص. وفي هذه العملية، برز سولو كناقذ أريب للاقتصاديين الذين نادوا بأقصى درجة من التدخل الحكومي في الاقتصاد، أو بعدم التدخل على الإطلاق. وقد قال مازحا ذات مرة إن «كل شيء يذكر ميلتون فريدمان بعرض النقود، وكل شيء يذكرني بالجنس، ولكنني أحاول أن أبعد هذه الخواطر عن أبحاثي».

نهضة في نظرية النمو

عندما شرع سولو في رحلته إلى استوكهولم بدعوة من أكاديمية العلوم الملكية السويدية لاستلام جائزة العلوم الاقتصادية لعام ١٩٨٧ تخليدا لذكرى ألفريد نوبل (وهو الاسم الرسمي لجائزة الاقتصاد)، كانت هناك نهضة جارية في نظرية النمو. فقد أعلن بول رومر وروبرت لوكاس، وآخرون، عدم رضائهم عن أن تكون الطريقة الوحيدة لتحديد معدل النمو طويل الأجل في حالة الثبات هي «عملية تكنولوجية» خارجية. ويوافق سولو تماما. فقد كان قد أثبت في أعماله النظرية والتجريبية أهمية التقدم التكنولوجي في تفسير النمو - وها هي الدوائر الاقتصادية تسعى لتعميق فهمها لما يحرك هذا التقدم، ومن ثم ما يحرك النمو.

التي يعتنقها الاقتصاديون المشهورون، كتب مقالا «عن المجازاة» وهو يؤمن بقيمة الإنجازات الجماعية أو إنجازات الفريق أكثر مما يؤمن بالإنجاز الفردي.

«أعتقد أن أهم شيء في النجاح الفكري هو أن تكون عضوا في مجموعة روحها المعنوية مرتفعة».

وفي حالته الخاصة، يتذكر أنه كان محظوظا بانتمائه إلى مجموعة من هذا القبيل عندما كان في الجيش؛ وعندما كان في قسم الاقتصاد التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وعندما عمل في مجلس المستشارين الاقتصاديين من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣ مع شخصيات مثل ولتر هيلر، وأرثر أوكون، وكينيث آرو. وفي هذا الصدد يقول سولو: «أعتقد أنك إذا أردت تحقيق تقدم فكري فمن المهم بالفعل أن تنشئ مجتمعات سليمة تجيد العمل معا. إنها عملية متكاملة. فإذا نجحت، فستصبح روحك المعنوية جيدة، وتحقق مزيدا من النجاح.» وبدأ الضوء يخبو، والتقطت بضع صور لسولو في مكتبه المحاط بالكاتب. لم أسأله عما إذا كان حزينا لتركه، لكنني لا أعتقد أنه حزين. فهو يشع إحساسا بالرضا - وكأنه واثق من أنه منح المهنة انطلاقا البداية وأصبح مستعدا لتسليم الراية إلى الجيل التالي.

وسألته بينما كنا نللم أشياءنا استعدادا للمغادرة، إن كانت لديه خواطر أخيرة، فيقول «نعم. إنه أحد الدروس التي استخلصتها من عملي وحياتي. أعتقد أن أهم شيء في النجاح الفكري هو أن تكون عضوا في مجموعة روحها المعنوية مرتفعة. أعتقد أن التقدم يأتي من المجتمعات الفكرية، وليس من الأفراد بشكل عام. وهنا ممكن الخطأ في جائزة نوبل وكل ما شابهها.» كلماته الأخيرة تعكس ما تكرر طوال الحديث من إصرار على إرجاع الفضل للآخرين لمساهماتهم في نجاحاته. وإذ بدأ يهبط الدرج في مبنى الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا متجها إلى زوجته، دهشت كثيرا من أن شخصا حقق كل هذه الإنجازات في مهنته - ومن أجلها - وهو بهذا القدر من البساطة. رجل متواضع ليس لديه من أسباب التواضع الشيء الكثير. ■

أنتيش ركس غوش يعمل مديرا مساعدا في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، وهو مؤلف كتاب Nineteenth Street, NW: وسومان باسو الذي ساعد في إعداد هذا المقال مشاركا في البرنامج الاقتصادي في نفس الإدارة.

المراجع:

Blinder, Alan, 1989, "In Honor of Robert M. Solow: Nobel Laureate in 1987," Journal of Economic Perspectives, Vol. 3, No. 3.

Dimand, Robert, and Barbara Spencer, "Trevor Swan and the Neoclassical Growth Model," NBER Working Paper 13950 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Samuelson, Paul, 1989, "Robert Solow: An Affectionate Portrait," Journal of Economic Perspectives, Vol. 3, No. 3, pp. 91-7.

Solow, Robert, 1956, "A Contribution to the Theory of Economic Growth," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1, pp. 65-94.

—, 1957, "Technical Change and the Aggregate Production Function," The Review of Economics and Statistics, Vol. 39, No. 3, pp. 312-320.

—, 2007, "The Last 50 Years in Growth Theory and the Next 10," Oxford Review of Economic Policy, Vol. 23, No. 1, pp. 3-14.

وأعقب ذلك فيض من البحوث التي اقترحت نظريات تتخذ ثلاثة مسارات مختلفة. وجاء في المساهمات المبكرة ذات الصلة، مثل أول بحث أعده رومر، أن النمو المستقر أمر ممكن حتى في غياب التقدم التكنولوجي، ما دام رأس المال لا يولد غلة حدية متناقصة. وفي مسار ثان للبحوث الصادرة آنذاك، أضيفت عوامل أخرى قابلة للتراكم، مثل رأس المال البشري. أما المسار الأخير للبحوث فقد وضع نموذجا صريحا لعملية الابتكار التكنولوجي، وهو المسار الذي يجده سولو الأكثر إثارة للاهتمام، وإن كان يرى أيضا أن الاقتصاديين لا يزال عليهم أن يتعلموا الكثير عن كيفية حدوث الابتكار العملي والتكنولوجي فعليا. وقد أنشئ نموذج الابتكار الذي يهدف إلى إنتاج أصناف جديدة من المنتجات أو تحسين جودتها باعتباره قرار عمل تفاعلي تتخذه الشركات. وعلى ذلك، أصبح بإمكان السياسات الحكومية المعنية بتراكم رأس المال، وحوافز البحث والتطوير، أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل - نظريا على الأقل.

وكانت مثل هذه النتائج في المجال الجديد الذي أصبح يسمى نظرية النمو الداخلي مصدر جذب للاقتصاديين وصناع السياسة، إلى حد أنه في عام ١٩٩٤ لم يستطع غوردون براون - الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخزانة ثم رئيسا للوزراء في بريطانيا - أن يقاوم الإشارة إلى هذه النظرية باعتبارها حجر الزاوية في جدول أعماله المقترح. وعلى الرغم من اعتقاد سولو بأن هذا هو أفضل سبيل واعد لتفسير النمو طويل الأجل، فإنه يرى أيضا أن النماذج التي تعالج الابتكار التقني على أنه مجرد منتج آخر - الناتج التلقائي لدالة الإنتاج - هي نماذج تفتقر كثيرا إلى الواقعية.

التعلم من الأزمة

إذن، أين وصل ذلك بعلم الاقتصاد الكلي عشية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨؟ وصل به إلى الاستغراق في نماذجه الذاتية (العامل الممثل، الدورة الاقتصادية الحقيقية، التوازن الخالي من الاحتكاكات)، حسب رأي سولو. ولا يعني هذا أن سولو يرجع الأزمة إلى مدى استخدام الاقتصاديين للنماذج الصحيحة. إنما نشأت الأزمة عن الاعتقاد بأن «سوق نارنغ البرتقال إذا كانت خاضعة للتنظيم الذاتي، فإن سوق الأوراق المالية ذات العائد الثابت يجب أن تخضع للتنظيم الذاتي أيضا». ويضيف سولو أن الاقتصاديين قاموا بدور في ترسيخ هذا الاعتقاد، ولكن حتى بدون هذا التأييد من جانبهم، فقد حقق الكثيرون مكاسب طائلة من وراء تلك المقولة حتى بات من المستحيل ألا تترسخ على أي حال.

وهناك درسان يود سولو أن يضعهما الاقتصاديون نصب أعينهم: الأول أنه يستحيل في العالم الحديث تركيز الاهتمام على دراسة الاقتصاد الكلي دون النظر إلى التمويل، والثاني أن الأسواق المالية ليست بالضرورة مستقرة أو مصححة لذاتها. ويقول سولو: «أنا أتقدم في السن، كما تعلمون، وليس لدى وقت طويل للانتظار. لكنني أود رؤية الدوائر المتخصصة في الاقتصاد الكلي وهي تتعلم من الأزمة. يفترض في المرء أن يتعلم من الملاحظة، وينبغي أن نتعلم من الملاحظات الشاذة الكبيرة أكثر مما نتعلم من التجاوزات التي لا تُذكر، لكن ليست هناك دلائل واضحة على حدوث ذلك.»

قوة الجماعة

وبكلمات تنم عن روح الدعاية اللاذعة يقول سولو: إنه يحاول ألا يأخذ نفسه مأخذ الجد كثيرا. فعندما طلب إليه أن يسهم في تأليف كتاب عن فلسفة الحياة

الحفاظ على إنجازات التحول الاقتصادي في أمريكا اللاتينية

مع استثمار النجاحات الأخيرة، أصبحت الفرصة سانحة أمام أمريكا اللاتينية لتحسين صورتها في السوق العالمية

نيكولاس إيزاغيري

Nicolás Eyzaguirre

المنطقة، فإنها لا تزال متأخرة في النمو وتسودها حالة عميقة من عدم المساواة؛ إذ يعيش نحو ثلث سكانها تحت وطأة الفقر.

ولطالما كانت أمريكا اللاتينية منطقة للمفارقة والتناقض؛ فهي أرض للرخاء والفقر، والاستقلال والتبعية، والاستقرار والاضطراب.

لكن الأمور ربما تكون في سبيلها إلى التغيير. فمع تخلص أمريكا اللاتينية من سمعتها السابقة كموطن للانتعاش والكساد، نجحت في تحقيق الرخاء على مدار العقد المنصرم. وقد جاء نمو الناتج الأسرع والمستمر خلال معظم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مصحوبا بتحسينات مهمة في الأحوال الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، دعمت المنطقة أسسها الاقتصادية وتهيأت بشكل أفضل لمواجهة

«ليس هناك ما يبهج مثل مهرجان مكسيكي، وليس هناك ما يبعث على الأسى مثله أيضا»، كتب هذا الشاعر أوكتايفو بان الحاصل على جائزة نوبل، في كتابه متاهة العزلة. «مهرجاناننا هي انفجارات تتوحد فيها الحياة والموت، البهجة والأسى، الموسيقى والضجة المحضة.»

ما ستضم كل بلدان أمريكا اللاتينية إلى المكسيك في الاحتفال بمرور مائتي سنة على استقلالها. وهناك أسباب كثيرة تدعو أمريكا اللاتينية إلى الزهو بكل ما حققته عبر القرنين الماضيين، بما في ذلك ما **سرعان** تم في السنوات القليلة الماضية. ولكن على الرغم من إمكانات



الحي الفيدرالي في مكسيكو سيتي، المكسيك.

الاستقرار الاقتصادي وبالتصميم على معالجة المشكلات قديمة العهد التي تتمثل في الإنتاجية المنخفضة ومستوى عدم المساواة المرتفع.

سياسات أفضل

ساهمت السياسات الأفضل بدور حاسم في تحقيق النجاحات الأخيرة في المنطقة، ودعمها في ذلك تحقيق توافق آراء اجتماعي على نطاق أوسع بكثير حول أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي. والواقع أن السياسات الاقتصادية الكلية ما زالت حذرة في كثير من البلدان، بغض النظر عن عمليات نقل السلطة بين الحكومات المنتخبة على اختلاف توجهاتها السياسية. وفي الوقت نفسه، أصبح الإبقاء على العجز المالي منخفضاً أكثر سهولة، بفضل الأحوال الخارجية المواتية عموماً التي سادت طوال الجانب الأكبر من العقد المنصرم.

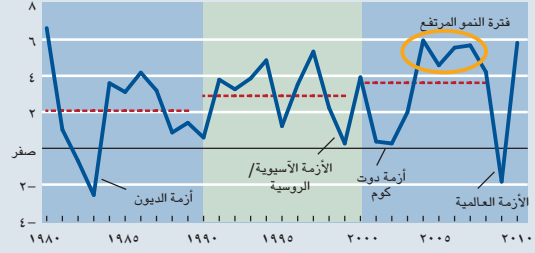
وقد حققت السياسات الاقتصادية الكلية المعززة مزيداً من الصلابة، حيث تجاوزت المنطقة الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ دون أن يلحق بها ضرر نسبياً. فالنتائج عاد لسيرته الأولى بعد أن بدأ بانكماش حاد في أواخر عام ٢٠٠٨، في كثير من البلدان بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل ١). وكان لتحسن الموارد الحكومية، وتخفيض الديون الخارجية، وارتفاع الاحتياطيات الدولية، وزيادة مرونة سعر الصرف، وتدعيم التنظيم والرقابة الماليين في السنوات السابقة على الأزمة العالمية، دور مهم في الحد من تأثير الأزمة على المنطقة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المنطقة بشكل عام لم تكن مضطرة لمواجهة المشكلة الداخلية مثلما حدث في الماضي. فعلى خلاف الصدمات الدولية السابقة - في الأعوام ١٩٨٢ و١٩٩٨ و٢٠٠١ - كانت المنطقة في وضع أقوى لاتخاذ خطوات تتصدى بها لتأثيرات الركود العالمي (انظر الشكل ٢). ففي هذه المرة، استطاعت حكومات وبنوك مركزية كثيرة أن تتخطى التأثير على الناتج والعمالة بالتوسع في الإنفاق العام وتخفيض أسعار الفائدة، والسماح بتخفيض قيمة عملاتها في هذه الأثناء. وفي هذه المرة، ساعد تخفيض قيمة العملة اقتصادات أمريكا اللاتينية على التصدي للصدمات الخارجية بدون النسب في هزة تضخمية حادة أو حدوث ضائقة واسعة النطاق في النظام المالي. وقد زاد حالياً عدد من ارتفعت مستوياتهم المعيشية، مقارنة بفترات التوسع الاقتصادية السابقة. وقد انخفضت معدلات الفقر بأكثر من ١٠ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، مما انتشل أكثر من ٤٠ مليوناً من ريقة الفقر. كذلك تحسن توزيع الدخل - وهو نقطة ضعف قديمة العهد في المنطقة - في ١٥ من ١٨ بلداً

الصدمات الاقتصادية - ولذلك كان تأثير الأزمة العالمية الأخيرة معتدلاً وقصيراً الأجل نسبياً في معظم الأحوال عند مقارنته بالمشكلات الاقتصادية الطاحنة التي كانت قد واجهتها خلال نوبات سابقة من الاضطراب العالمي. وإن انقضت مرحلة الأزمة العالمية، بدأت تتوافر للمنطقة فرص اقتصادية كبيرة وتتمتع بإمكانات تُوهِلها للقيام بدور متزايد الأهمية كطرف مؤثر عالمياً - بفضل ثروتها من السلع الأولية ومع الظروف الخارجية التي باتت مواتية. وهناك ثلاثة بلدان في المنطقة - هي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - أعضاء في مجموعة العشرين التي تساهم بدور بارز متزايد في تشكيل الاقتصاد العالمي. بل يمكن للمنطقة أن تحقق تقدماً أكبر بالبناء على التقدم الذي تحقق مؤخراً لترسيخ

الشكل ١

التأرجح بين الصعود والهبوط

كان النمو متقلبا في أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٨٠ لكنه كان يسير في اتجاه عام صعودي، مع تعافٍ لافت للنظر من الأزمة. (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغيير السنوي %)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: يمثل الخط الأحمر متوسط النمو لكل عقد؛ وبالنسبة للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يغطي فترة ما قبل الأزمة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨.

البعض الآخر مستوردا صافيا للسلع الأولية – بما في ذلك بلدان أمريكا الوسطى. وقد تحقق نجاح أكبر مؤخرا في البلدان التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الأسواق الديناميكية الصاعدة في آسيا، خاصة الصين، كذلك أدى الارتفاع القياسي في أسعار السلع الأولية إلى زيادة جاذبية هذه البلدان بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وفي المقابل، كان التعافي من الأزمة أبطأ في البلدان التي ترتبط بعلاقات قوية مع الاقتصادات المتقدمة – بسبب تراجع النمو الاقتصادي وظروف توظيف العمالة في الولايات المتحدة. وتعرضت المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى لضربة قوية من جراء التعافي الضعيف في الولايات المتحدة، التي تمثل مصدر دخلها الرئيسي – من الصادرات، والخدمات السياحية، وتحويلات رعاياها العاملين هناك.

وكان أداء البلدان ذات السياسات الأضعف أقل من أداء البلدان التي تتميز عنها بسجل أداء إيجابي في مجال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية الرشيدة. فهي لم تستطع اعتماد سياسات معاكسة للاتجاهات الدورية أثناء فترة الهبوط الاقتصادي، كما أن استفادتها من ظروف التمويل المواتية حاليا كانت أقل بكثير. ويصدق هذا بصفة خاصة على بعض البلدان المصدرة للنفط، حيث أخذ الناتج يتعثر أو حتى ينكمش، على الرغم من استرداد أسعار النفط مستوياتها السابقة. وأدت مجموعة من مواطن الضعف على جانب العرض (نتاج مناخ الأعمال المعوق للاستثمار) والسياسات الداعمة للطلب المفرط، إلى حدوث تضخم كبير، خاصة في فنزويلا، التي شهدت انكماشاً في الناتج أيضا في عام ٢٠١٠. وفي الأرجنتين – حيث كان أداء النمو أفضل بكثير – أدى الطلب إلى فرض ضغوط رافعة للتضخم.

إمكانات قوية

مع زوال معظم آثار الأزمة العالمية، تتوفر للمنطقة إمكانات تؤهلها للقيام بدور بارز على المسرح العالمي ولزيادة حصتها في الناتج العالمي، والتي كانت قد استقرت في نطاق يتراوح بين ٨ و ٩٪ في العقود الأخيرة. وقد نما ناتج المنطقة بنحو ٦٪ في عام ٢٠١٠ (لا تسبقها إلا آسيا الصاعدة) والمتوقع أن يستقر عند ٤ إلى ٥٪ في السنوات القادمة، وهو ما زال أعلى بكثير من متوسطها لفترة الثلاثين عاما الماضية والذي كان يقل عن ٣٪.

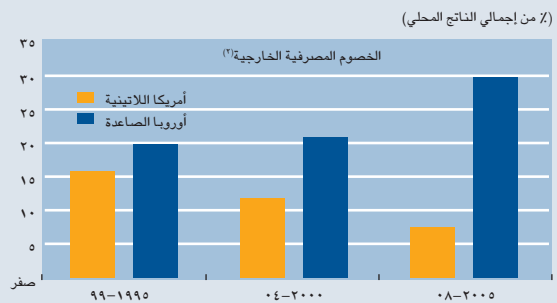
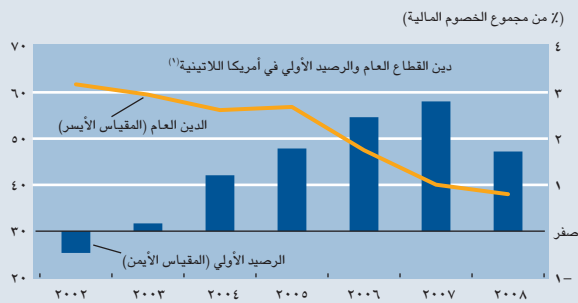
تباين الأداء

غير أن البلدان لم تكن متساوية في جودة الأداء. ويرجع هذا بصفة جزئية إلى اختلاف تأثير التطورات العالمية على البلدان المختلفة. فكثير من البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية تستفيد من أسعار التصدير المرتفعة وأسعار الفائدة العالمية المنخفضة (انظر الشكل ٣). ومع ذلك، فلا تزال أمام البعض فرص محدودة وحسب للحصول على التمويل الخارجي، بينما لا يزال

الشكل ٢

كن مستعدا

أصبحت أمريكا اللاتينية في موقف أقوى يؤهلها لمواجهة الأزمة بفضل انخفاض الدين العام المقترن بتحسين الميزانيات العمومية المصرفية. مقترنا بميزانيات مصرفية أقوى أمريكا اللاتينية في موقف أقوى في مواجهة الأزمة.



المصادر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

^١ الحكومة العامة، المتوسط البسيط لأمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين.

^٢ نسبة خصوم غير المقيمين إلى مجموع الخصوم المالية، المتوسط البسيط للأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

وسوف يتطلب تحقيق هذه النتيجة - أو حتى تحسينها - إدارة ماهرة للاقتصاد الكلي في الأجل القريب، وكذلك إصلاحات هيكلية لزيادة صلابة المنطقة في مواجهة الصدمات وتعزيز النمو. ونظرا لتركة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي في المنطقة - بما في ذلك الميل لدورات الانتعاش والكساد - فمن المهم بذل جهود كبيرة لزيادة الصلابة والاستعداد لمواجهة الصدمات القادمة.

فأين تكمن التحديات الباقية التي تواجه الاستقرار؟ لقد خطت المنطقة خطوات مهمة في السياسات الاقتصادية الكلية وبناء المؤسسات، لكن عليها توسيع نطاق التقدم في ثلاثة مجالات أساسية: إنهاء الأنماط المسارية للاتجاهات الدورية في الإنفاق الحكومي، وتعزيز الإنفاق بسرعة كبيرة أو تخفيض الضرائب في أوقات اليسر، مما يفرض تخفيضات حادة في الإنفاق أو زيادة في الضرائب في أوقات العسر، والسماح بمرونة أكبر لسعر الصرف؛ وإحكام تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه.

وبالنسبة لسياسة المالية العامة، تتمثل التحديات في ضمان استمرارية أوضاعها، ولكنها تشمل أيضا تفادي التقلبات المفرطة المسارية للاتجاهات الدورية في الإنفاق الحكومي. وقد خفضت بلدان كثيرة دينها العام إلى مستويات أكثر اعتدالا. وهناك مشكلة أخرى تواجه البلدان التي بلغت مستويات مديونية أكثر أمانا، وهي كيفية إدارة التقلبات الدورية في الإنفاق الحكومي. وتعني أهداف السياسة التي تحتفظ بثبات رصيد المالية العامة أن النفقات يمكن أن ترتفع كلما تحققت إيرادات أكبر، بغض النظر عما إذا كانت الزيادة عابرة أو دائمة. وستستفيد بعض البلدان استفادة أكبر من استهداف أرصدة معدلة لاستبعاد العوامل الدورية (مثلما تفعل تشيلي)، الأمر الذي يحافظ على ثبات الإنفاق في وجه التقلبات المؤقتة في الإيرادات. ويصدق هذا بوجه خاص على البلدان التي ترتبط فيها الإيرادات بصادرات السلع الأولية ويمكن أن يكون انتعاش الأسعار المؤقت ستارا يخفي وراءه تراجع مركز ماليتها العامة الأساسي.

وقد استفادت بلدان كثيرة من السماح بزيادة مرونة سعر الصرف، ليس فقط كوسيلة لمواجهة الصدمات الخارجية وإنما أيضا لزيادة حرية وفعالية سياستها النقدية في ضمان انخفاض معدل التضخم واستقرار الناتج. وتحققت نتائج جيدة في البلدان التي نقلت سياستها النقدية إلى استهداف التضخم (راجع «إنهاء عدم الاستقرار» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). والمرجح أن يعود استمرار هذا الاتجاه بالنفع على البلدان التي بدأت السماح مؤخرا بمرونة محدودة في

عملاتها، مما سيساعد في الحد من الدوارة وتحسين فعالية السياسة النقدية. أما البلدان التي فضلت أسعار الصرف الثابتة، فسوف تحتاج إلى إنشاء احتياطات وقائية بديلة ضد الصدمات، خاصة في سياسة المالية العامة.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته المنطقة مؤخرا في تفادي الأزمات المصرفية، فإن عليها المضي إلى أبعد من ذلك في سياساتها المالية. ويمكن أن تنطبق دروس الإخفاقات الأخيرة التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة في مجالي التنظيم والرقابة على كثير من بلدان أمريكا اللاتينية أيضا. وينبغي أن يبدأ التنظيم والرقابة الماليين في النظر إلى أبعد من الاستقرار والملاءة في المؤسسات المنفردة، واتباع منهج احترازي كلي يتعامل مع ترابط المخاطر النظامية ومسايرة الائتمان المفرطة للاتجاهات الدورية (ميل الائتمان إلى

يستفيد كثير من بلدان أمريكا اللاتينية المصدرة للسلع الأولية من ارتفاع أسعار التصدير وانخفاض أسعار الفائدة العالمية.

النمو بسرعة مفرطة في أوقات اليسر، ثم الانهيار لاحقا). وهذا مجال جديد تماما سيتطلب درجة أكبر من التنسيق على المستويين القطري والعالمي.

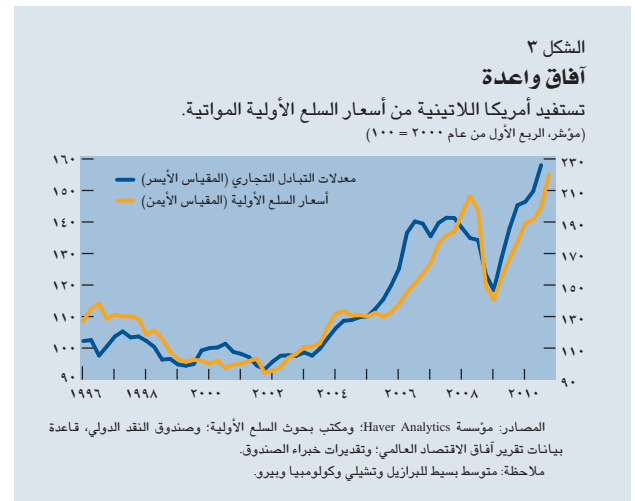
التحسب نعلم اليوم

إضافة إلى هذه القضايا الأساسية، ينبغي أن تحرص أمريكا اللاتينية أيضا على اجتناب التراخي في أوقات اليسر. فقد تضاعفت الظروف العالمية الحالية حتى أنشأت قوتين دافعتين - هما التمويل الخارجي الميسور وأسعار السلع الأولية المرتفعة التي تحمل في طياتها الرخاء للمنطقة. وتمثل هاتين القوتين الدافعتين نعمة في كثير من الأوجه، لكنها لن تستمر إلى الأبد، بل قد تنتهي فجأة. ويمكن أن تنشئ في نفس الوقت أيضا مخاطر تهدد المستقبل.

ومع شدة انخفاض أسعار الفائدة حاليا في بلدان عمالات الاحتياطي الرئيسية، وعودة إقبال المستثمرين العالميين على تحمل المخاطر، أصبح التمويل الأجنبي ويرا ومنخفض التكلفة بالنسبة لكثير من اقتصادات المنطقة. لكن أسعار الفائدة سترتفع بالطبع بمرور الوقت، مع عودة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي في الاقتصادات المتقدمة.

وعلى صعيد السلع الأولية، بلغت أسعار الكثير من أهم صادرات المنطقة مستوى مرتفعا غير معتاد، وهو ما يرجع في الأساس إلى قوة نمو الطلب على السلع الأولية، وخاصة في اقتصادات آسيا الصاعدة. وفي حين أن جانبنا من هذه المكاسب غير المتوقعة قد يستمر أو يبقى بشكل دائم، فمن المتوقع أن تؤدي هوامش الربح العالية على كثير من السلع الأولية إلى التوسع في عرضها ثم انخفاض أسعارها في نهاية المطاف.

وتوضح التجربة أن هذه الظروف الخارجية المواتية يمكن أن تتسبب في مخاطر متزايدة، عن طريق الحفز المفرط للطلب والائتمان المحليين. ومن ثم، فإن التحدي القائم على المدى القريب في كثير من أرجاء المنطقة يتركز في تجنب الدخول في دورة انتعاش وكساد عن طريق إدارة الوفرة الحالية على نحو يتجنب المشكلات فيما بعد. ومن ثم يقتضي الأمر من صناعات السياسات توخي اليقظة للتجاوزات ومواطن الضعف المالية ومراقبة الاستهلاك المفرط و/ أو نمو الإنفاق الاستثماري.



ويمكن أن يؤدي نمو الطلب على هذا النحو غير المحكوم إلى حالات خطيرة من عجز الحساب الجاري الخارجي الكبير، فضلا على ارتفاع معدل التضخم. ومن شبه المحتم أن تقتزن زيادة الطلب المرتكزة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة بارتفاع في سعر الصرف الحقيقي - سواء بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي أو - إذا كان هذا السعر مكبوحا - بسبب ارتفاع التضخم.

ولإدارة هذه المخاطر، يستطيع صناع السياسات اتخاذ إجراءات على عدة جبهات. وتتمثل الخطوة الأولى، والجارية حاليا بدرجات متباينة - في إلغاء

لا يزال تعزيز الإنتاجية والتنافسية أهم تحديات السياسة على المدى المتوسط والطويل.

الإجراءات التنشيطية المعتمدة أثناء الأزمة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية. ومن المهم للغاية في الوقت الراهن أن يتم العدول عن تسيير سياسة المالية العامة، بغية تجنب الإفراط في تشديد السياسة النقدية. ومن المهم أيضا أن يتسم سعر الصرف بالمرونة - وهو ما يعني السماح بارتفاع سعر العملة في هذا السياق. ذلك أن ارتفاع سعر الصرف يجعل المستثمرين الأجانب يفكرون مرتين بشأن مخاطر سعر الصرف في المستقبل، مما يمكن أن يساعد في إبطاء التدفقات الرأسمالية الداخلة.

ومن الضروري إحكام التنظيم والرقابة على التطورات المالية المحلية، ليس فقط لاستقرار النظام المالي وإنما أيضا لمنع النمو الائتماني المفرط في أوقات اليسر - والذي يرتبط عادة بسلوك الانتعاش والكساد في القطاع الخاص. وتعمل عدة بلدان بالفعل على إنشاء وتطبيق مناهج جديدة في سياسة السلامة الاحترازية الكلية، ومن المرجح أن يتطلب الأمر مزيدا من التجريب في هذا الخصوص (دراسة IMF, 2010). ويمكن النظر أيضا في استخدام ضوابط لرأس المال في بعض الحالات، وإن لم يكن هذا بديلا للسياسات الملائمة في مجالات أخرى.

الحفاظ على نمو قوي وأكثر إنصافا

لا يزال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية تحديا أساسيا للسياسة في الأجلين المتوسط والأطول. وهناك أدلة موثقة على أن أداء النمو في المنطقة والذي كان دون المستوى على مدار الأعوام الثلاثين الماضية يعزى إلى حد كبير إلى ضعف نمو الإنتاجية. ورغم أن أسباب الإنتاجية المنخفضة معقدة (راجع «وجهها لوجه مع الإنتاجية»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)، فإن هناك حاجة لتحقيق تقدم على عدة جبهات.

- ينبغي تعزيز الاستثمار العام، المنخفض بالفعل مقارنة بالاقتصادات الصاعدة الأكثر ديناميكية، لمعالجة فجوة البنية التحتية في المنطقة. ومن الضروري أيضا تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين التعليم والتدريب.
- إدخال تحسينات على مناخ الأعمال ونظام الحوكمة ككل هي مسألة جوهرية لتسخير الاستثمار الخاص (بما في ذلك الاستثمار الوافد من آسيا) وتدعيم الوساطة المالية. والمرجح أن يقتضى ذلك جهودا متنوعة، تتراوح بين الحد من البيروقراطية والروتين لتحسين الأمن وتقليل معدل الجريمة، وتدعيم

حقوق الدائنين. ويتطلب الأمر أيضا إلغاء المعوقات التي تعترض المنافسة، وإرساء تنظيم أفضل للقطاعات التي قد تكون احتكارات طبيعية - في مجالات مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية - لضمان جودة الخدمات وكفاءتها وبقاء سعرها في متناول المواطنين.

- لا يزال المجال متسعا في المنطقة للاستفادة من توسع التجارة الخارجية. فيمكن زيادة تعميق التجارة مع الاقتصادات الصاعدة الأسرع نموا، كما يمكن تنويع الصادرات بشكل أعم للحد من اعتماد المنطقة على الاقتصادات المتقدمة وصادرات السلع الأولية بمرور الوقت. وينبغي أن تعمل المنطقة على الاستفادة من منافع الانفتاح التجاري المتزايد، كالتى تحققها اتفاقيات التجارة الأخيرة على سبيل المثال. ومما يساعد في هذا الخصوص تطوير البنية التحتية التجارية، بما في ذلك من خلال الاستثمار العام.

وينبغي إحرار تقدم أكبر نحو ضمان استفادة الجميع من ثمار النمو. فبالرغم من التحسينات التي تحققت على مدار القرن الماضي، لا يزال الفقر وعدم المساواة مرتفعين في المنطقة مقارنة بالمناطق والبلدان الأخرى ذات المستويات المعيشية المماثلة. وينبغي أيضا بذل مزيد الجهد لتحسين توجيه الإنفاق الحكومي وفعالية برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في البيئة الراهنة التي تتسم بارتفاع متزايد في أسعار الغذاء والطاقة؛ إذ ينبغي أن تستهدف السياسات حماية الفقراء، وتجنب الدعم المعمم عالي التكلفة الذي يشوه توزيع الموارد (بتشجيع استهلاك الوقود على سبيل المثال). ويمكن أن تتعلم المنطقة من نجاح برامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل (*Bolsa Família*) والمكسيك (*Oportunidades*)، التي تمنح مدفوعات للأسر المحتاجة، بشروط مثل إبقاء أطفالها في المدارس. ومن المطلوب أيضا أن تلبى البلدان مطالب الطبقة الوسطى المتنامية وتراعي زيادة المنافسة العالمية عن طريق الارتقاء بجودة الخدمات في مجالات التعليم والصحة والأمن العام. ورغم أن سكان المنطقة ما زالوا شبابا، فإنه يتعين تدعيم نظم معاشات التقاعد العامة والنظم الصحية للوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من السكان المسنين. وهذه التحديات ينبغي مواجهتها دون الإضرار باستمرارية التمويل الحكومي، مما سيتطلب زيادة الإيرادات الحكومية في بعض الحالات والتزام مزيد من الحرص في تحديد أولويات الإنفاق، بما في ذلك تخفيض الدعم غير الموجه للفقراء.

* * * * *

وعلى الرغم من تاريخ أمريكا اللاتينية المليء بالتقلبات، فقد أصبح لديها من الإمكانيات ما يتيح لها البناء على القوة والصلابة التي اكتسبتها مؤخرا. وسيحتاج صناع السياسات إلى توخي الحرص في إدارة الأوضاع العالمية التنشيطية على وجه العموم لتفادي تكرار دورات الانتعاش والكساد الماضية مع بذل جهود جديدة لترسيخ الأوضاع الكفيلة بتحقيق نمو أقوى وأكثر إنصافا. ■

نيكولاس إيزاغيري، مدير إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

López-Calva, Felipe, and Nora Lustig, 2010, Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress? (Washington: Brookings Institution Press).

International Monetary Fund, 2010, Regional Economic Outlook: Western Hemisphere, Chapter 4 (Washington: October).

إنهاء عدم الاستقرار

كيف ساعدت إصلاحات السياسة النقدية في دفع شعوب خمسة بلدان أمريكية لاتينية كبرى من الأزمات المتكررة إلى الاستقرار الاقتصادي.

هورهيه إيفان كاناليس-كربليينكو، ولويس جاكومييه، وعلي أليشي، وإيفان لويس دي أوليفيرا ليما
Jorge Iván Canales-Krijlenco, Luis I. Jácome, Ali Alíchi, and Ivan Luís de Oliveira Lima

الإصلاح لدى معظم البلدان أنها قررت فصل قرارات السياسة النقدية عن الدورة السياسية - وذلك بأن أصبحت مدة العضوية في مجالس إدارة البنوك المركزية تتجاوز مدة الرئاسة أو تتداخل معها. وتضمنت الأحكام القانونية الرئيسية الأخرى منح البنوك المركزية سلطة إدارة سعر الفائدة الأساسي وحظر الإقراض المباشر للحكومة أو الحد منه. وفي مقابل منح البنوك المركزية هذه الاستقلالية، عملت القوانين على زيادة مساءلة البنوك المركزية أمام الأسواق والمجتمع ككل، حيث نصت على ضرورة الإفصاح عن سياساتها وأهدافها ونتائجها وتفسيرها عن طريق الإبلاغ المتكرر بما تشهده من تطورات.

واليوم أصبحت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية من بين أكثر البنوك المركزية استقلالية في أمريكا اللاتينية، وهي أفضل قليلاً في هذا الخصوص من كثير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة المهمة الأخرى (انظر الشكل ١). لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن إجراء المزيد من التغيير. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنص البرازيل على استقلالية البنك المركزي في القانون - رغم أن البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية عملياً بحكم الأمر الواقع منذ ١٦ عاماً. ويمكن للبنك المركزي في كل من كولومبيا وبيرو أن يعزز الفصل بين اختيار

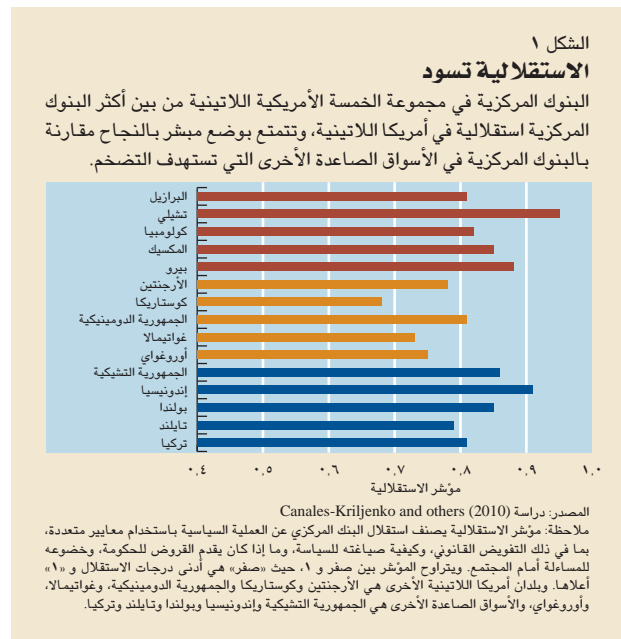
منذ ما يربو قليلاً على عقدين، واجه كثير من بلدان أمريكا اللاتينية حالة من عدم الاستقرار المالي، وأزمات عملة، بل حتى تضخماً مفرطاً. وأصبحت هذه التطورات المؤلمة متكررة وكان تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي خطيراً - فقد تعطل الإنتاج وفقد الكثيرون وظائفهم وأحياناً كل المدخرات التي تمكنوا من جمعها طوال حياتهم. وكان الإحباط الاجتماعي كبيراً.

لكن الأمور اختلفت اليوم - خاصة في خمسة من أكبر بلدان أمريكا اللاتينية، التي تمثل نحو ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. فقد كانت البرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو - وهي ما نسميه مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية - هي التي رسمت المسار لمنطقة تمكنت من تجاوز الأزمة المالية العالمية لتصبح من أقوى الأسواق الصاعدة. فكيف استطاعت تحقيق هذا التغيير الجذري الذي ربما ظن الكثيرون منذ ٢٠ عاماً أنه هدف لا يمكن بلوغه؟

وعلى الرغم من أن عوامل كثيرة - منها بعض الحظ - قامت بدور في هذا الخصوص، فقد كان العاملان الحاسمان هما الإصلاحات المؤسسية في البنوك المركزية والتغييرات التي أدخلت على أطر السياسة النقدية. ولم تتم هذه الإصلاحات واسعة النطاق بين عشية وضحاها، ولم تكن فعالة في الأساس إلا لأن مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية ظلت لأكثر عشر سنوات أو نحوها تطبق سياسات مسؤولة للمالية العامة والقطاع المالي نجحت في السيطرة على مواطن الضعف التي تجعلها عرضة للتطورات المعاكسة. ودعمت تلك السياسات مجتمعة قدرة البنوك المركزية على الحفاظ على استقرار الأسعار وبناء المصداقية - الذي عزز بدوره قدرتها على توجيه توقعات التضخم لدى المواطنين ومؤسسات الأعمال. ولم يتعزز دور البنوك المركزية على هذا النحو بفضل المهمة الواضحة التي عهدت إليه في محاربة التضخم وحسب، بل أيضاً بفضل زيادة استقلالية البنوك المركزية وخضوعها للمساءلة، وتحسين السياسات المتبعة، وتعزيز التواصل والشفافية. وساعدت السياسات المحسنة في عزل هذه الاقتصادات عن أسوأ آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (راجع «الحفاظ على إنجازات التحول الاقتصادي في أمريكا اللاتينية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

زيادة الاستقلالية والمساءلة

تم في معظم الحالات سن قوانين جديدة للبنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية نصت على إعطائها المسؤولية الأولى في الحفاظ على استقرار الأسعار. ومُنحت البنوك المركزية استقلالية كبيرة في القيام بمسؤوليتها ومقاومة الضغوط السياسية وضغوط جماعات المصالح. ومن العلامات الفارقة في مسيرة



أعضاء مجلس الإدارة والدورة السياسية، بينما يستطيع كل من المكسيك وتشيلي مطالبة الحكومة بأن تحتفظ بمستويات كافية من رأس المال لدى البنك المركزي.

سياسات أفضل

وفي ظل التفويض الواضح بشأن استقرار الأسعار، قامت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية باعتماد إستراتيجية استهداف التضخم لتكون أساسا لسياستها النقدية - بحيث يصبح الهدف الأساسي هو الوصول إلى معدل محدد لتضخم أسعار المستهلكين. وأدى نظام السياسة الجديد إلى تثبيت توقعات التضخم وزيادة مرونة السياسة النقدية، بما في ذلك المرونة في سعر الصرف. ولكي تؤدي البنوك المركزية في البلدان الخمسة مهمتها بمزيد من الفعالية، قامت بإصلاح شامل في أساليبها التشغيلية. واختارت جميعها في نهاية المطاف سعر فائدة قصير الأجل («سعر الفائدة الأساسي») كهدف تشغيلي لتحقيق معدل التضخم المستهدف. وتستخدم البنوك المركزية سعر الفائدة الأساسي للإشارة إلى التغييرات في موقف السياسة النقدية، فترفع هذا السعر عندما تتراكم الضغوط التضخمية وتخفضه عندما تقل حدتها. كذلك قامت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية بزيادة وتنقيح مجموعة الأدوات التي تعتمد عليها في إجراء عمليات السوق المفتوحة، مما أتاح لها الحفاظ على توازن عرض وطلب السيولة المحلية، والإبقاء على أسعار السوق قريبة من سعر الفائدة الأساسي. وقد تطلب هذا تحسين قدرتها على التنبؤ بالعوامل الأساسية التي تؤثر على السيولة المحلية - مثل الطلب على العملة والتدفقات النقدية الحكومية.

تعزيز الشفافية

استفادت هذه الإصلاحات والابتكارات في السياسة النقدية من تحسن مستوى التواصل وزيادة الشفافية، وثبت أنها بالغة الأهمية في تعزيز فعالية السياسة

السحب من المخزون

عندما كانت الأحوال المالية الخارجية مبهمة وأسعار الصادرات مرتفعة، راكمت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية احتياطيًا دولية ضخمة.

وعندما ساءت الأحوال الخارجية، لجأت البنوك المركزية في البلدان الخمسة إلى تلك الاحتياطيًا لتخفيف أثر انخفاض عملاتها. فباعت كل من البرازيل والمكسيك نحو ١٠٪ من الاحتياطيًا الدولية، لكنهما تعرضا لأكبر انخفاض في سعر الصرف - بمقدار ٣٠٪ تقريبًا بين أغسطس ٢٠٠٨ وفبراير ٢٠٠٩. وفي بيرو، استخدم البنك المركزي ما يقرب من ٢٠٪ من احتياطياته الدولية خلال شهرين، تاركًا سعر العملة ينخفض بمقدار ١١٪ فقط.

وعلى النقيض من ذلك، سمحت تشيلي وكولومبيا بانخفاض عملتيهما أكثر من انخفاض عملة بيرو، وباعتًا قدرًا أقل من الاحتياطيًا. وإضافة لذلك، تمكنت بعض البنوك المركزية في المجموعة من تأمين دعم خارجي إضافي لمركز الاحتياطيًا الدولية بما يحقق لها بعض الطمأنينة إزاء عدم التيقن من حجم الأزمة المالية العالمية. واتفقت كولومبيا والمكسيك مع الصندوق على أن يتيح لها استخدام تسهيل تمويلي جديد، هو خط الائتمان المرن - الذي يقتصر استخدامه على البلدان ذات السياسات والأطر المؤسسية القوية - مما يتيح لهما الاقتراض من الصندوق عند الحاجة. كان من المتاح كذلك للبرازيل والمكسيك مبادلة العملة المحلية مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية أساليب أخرى لزيادة النقد الأجنبي المتوافر في اقتصاداتها، وذلك من خلال مبادلات النقد الأجنبي على المثال (البرازيل وتشيلي).

النقدية ومصداقيتها. وبمرور الوقت، أصبحت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية أكثر قدرة على شرح إستراتيجية سياستها النقدية والقرارات المنفردة في ظل هذه السياسة. ولا تزال هذه البنوك تضطلع بإعداد تقارير عن التضخم أو السياسة النقدية والإفصاح عنها للجمهور ثلاث أو أربع مرات سنويًا منذ عشر سنوات تقريبًا. وهي تحدد مستوى سعر الفائدة الأساسي أثناء اجتماعات يعلن موعدها سلفًا، وتفصح عن الأسس التي تستند إليها في تعديل هذا السعر وغير ذلك من قرارات السياسة النقدية؛ وبعضها ينشر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة. كذلك تتواصل البنوك المركزية في تلك المجموعة مع السوق بصفة مستمرة، وتصدر بيانات صحفية حسب الحاجة، كما تتيح بيانات عن آراء السوق فيما يتعلق بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية - ولا سيما توقعات التضخم والنشاط الاقتصادي - بالإضافة إلى تنبؤاتها الخاصة. وقد ساعد توافر هذا القدر الكبير من البيانات على بناء الثقة لدى الجمهور؛ لأن المشاركين في السوق يستطيعون التحقق بتكلفة زهيدة من أن السلطات القائمة على السياسة النقدية تعمل بما يتفق وأهدافها المعلنة.

وإلى جانب الإصلاحات النقدية واسعة النطاق، حدث تحسن كبير في سياسات الضرائب والإنفاق الحكومية وفي الرقابة والتنظيم المصرفيين. واغتنت بلدان مجموعة الخمسة فرصة ارتفاع أسعار السلع الأولية ويسر الأحوال المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، فتمكنت من بناء احتياطيًا مالية وخارجية - ومن ثم تخفيض أعباء الدين العام وزيادة الاحتياطيًا الدولية - لتوفير هامش واثق من الصدمات الاقتصادية الخارجية. وفي الوقت نفسه، عملت على تحسين التنظيم والرقابة لتجنب الاضطرار إلى إجراء عمليات إنقاذ كبيرة للمؤسسات المعسرة. وأسهمت هذه التغييرات في الحد من مواطن الضعف الاقتصادية والمالية في بلدان مجموعة الخمسة وساعدت البنوك المركزية على انتهاز سياسة نقدية تنسجم بالمصداقية والمرونة بصورة متسقة.

الاختبار تحت النار

لم يلبث العالم أن أصيب بصدمتين رئيسيتين متتاليتين. ففي عام ٢٠٠٧ حدث انخفاض شديد في أسعار الأغذية والنفط، وفي سبتمبر ٢٠٠٨ بدأت الأزمة المالية العالمية بصورة جديدة، بعد انهيار مؤسسة وول ستريت الاستثمارية، ليمان براذرز. وارتفع معدل التضخم متجاوزًا الأهداف المحددة له، بسبب الارتفاع الشديد في أسعار السلع الأولية الذي اقترن بضغوط الطلب في بعض البلدان. وللحد من انتقال التداعيات إلى التضخم الأساسي (الذي تستبعد منه أسعار الطاقة والأغذية)، شددت البنوك المركزية السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة التي بلغت ذروتها في منتصف عام ٢٠٠٨. ونتيجة للتدفقات الرأسمالية الداخلة ومعجلات التبادل التجاري المواتية، نزعت قيمة العملات الوطنية للارتفاع مما ساعد في تخفيف الضغوط التضخمية بالإبقاء على انخفاض تكاليف الاستيراد. وتباين التدخل الرسمي في سعر الصرف وتراكم الاحتياطيًا عبر بلدان مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية.

وعلى النقيض من ذلك، جاءت الأزمة المالية بزيادة حادة في العزوف عن المخاطر، مما سبب توقفًا مفاجئًا في الاستثمار المحلي والأجنبي. كذلك انهارت التجارة العالمية وأعقب ذلك ركود عالمي، مما قلل الضغوط التضخمية. وقد اقترن مثل هذا التوقف في السابق بحالة من الركود العالمي، كما أسفر تخفيض الاقتراض عن إشعال أزمات في العملة المحلية وأزمات مصرفية في أمريكا اللاتينية. أما في هذه المرة، فإن مناهج السياسة النقدية الجديدة - إلى جانب تحسن الأوضاع الاقتصادية ككل واتباع سياسات أفضل للمالية العامة - مكنت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة من الحفاظ على الاستقرار مع معالجة التقلبات الكبيرة المصاحبة في أسعار الصرف الحقيقية.

وبسبب الثقة في السياسات النقدية، ظلت توقعات التضخم ضمن المستويات المستهدفة لها، مما يعني أن البلدان الخمسة كان بإمكانها السماح بانخفاض

وتباينت وتيرة وتخفيف قيود السياسة النقدية، وفقا لتوقعات التضخم والمرحلة التي بلغها كل بلد في الدورة الاقتصادية. ونظرا لأن أسعار الفائدة الأساسية كانت مرتفعة قبل انهيار مؤسسة ليمان براذرز، فقد تمكن معظم البنوك المركزية في مجموعة الخمسة من تخفيضها إلى حد كبير - على النقيض من الاقتصادات المتقدمة، حيث أوصلت البنوك المركزية أسعار الفائدة الأساسية إلى ما يقرب من الصفر بالفعل. ومثل نظيراتها في الاقتصادات المتقدمة، اعتمدت البنوك المركزية

نظرا لمصادقية البنوك المركزية، أصبحت الأسواق تميز بين التضخم الدوري قصير الأجل والاتجاهات طويلة الأجل.

في مجموعة الخمسة تدابير شتى لتخفيف حدة نقص السيولة في اقتصاداتها، مثل تخفيف شروط الحصول على السيولة من خلال تسهيلات البنك المركزي وتخفيض الاحتياطي الإلزامي. وعلى الجانب الآخر، فنظرا لتأثير السياسة النقدية المتأخر، كان من الممكن أن تزداد حدة الركود في هذه البلدان من جراء أسعار الفائدة المحلية المرتفعة قبل الأزمة العالمية (غير المتوقعة).

وقد كان الإعلام المستمر بتطورات الأوضاع أمرا حاسما في هذا الخصوص، إذ كانت البنوك المركزية تشرح للأسواق قرارات سياستها النقدية والأهداف التي تتوخى تحقيقها. وأكدت البنوك أن آفاق التضخم المنخفض والركود الاقتصادي تقتضي إجراء تخفيض أكبر من المعتاد في أسعار الفائدة الأساسية، وأشارت إلى أن السياسات النقدية التوسعية مطلوبة للحفاظ على أوضاع السيولة العادية - في إشارة ضمنية للاستقرار المالي. ومع ذلك، ففي حين كانت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية تشرح قراراتها الهادفة إلى تيسير السياسة النقدية وضمان استمرار السوق المالية في أداء وظيفتها، كانت تبث رسالة واضحة تشير إلى عزمها على تشديد السياسة النقدية بمجرد ظهور الضغوط التضخمية، وهو ما حدث في البرازيل وتشيلي وبيرو.

ولكن بالرغم من النجاح الذي حققته هذه البلدان مؤخرا، فإن التراخي ليس خيارا مطروحا بالنسبة لها نظرا للتحدي الآخر الذي تواجهه الآن بالفعل. فبعد أن تعافت بذكاء من هبوط الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتخبط فيه الاقتصادات المتقدمة، عادت لتصبح من الاقتصادات الأثيرة لدى المستثمرين الأجانب. وستكون كيفية تعامل مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية مع الظفرة الجديدة في رأس المال الداخل إليها بمثابة اختبار آخر لمدى جودة إدارتها للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي. ■

هورهيه إيفان كاناليس-كربيلينكو هو خبير اقتصادي أول في الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي، ولويس جاكوميه نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق، وعلي أليشي خبير اقتصادي في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في الصندوق، وإيفان لويس دي أوليفيرا ليما مستشار في شؤون المساعدة الفنية في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل الثالنية الصادرة في ديسمبر ٢٠١٠: IMF Working Paper 10/292, "Weathering the Global Storm: The Benefits of Monetary Policy Reform in the LA5 Countries," by Jorge Iván Canales-Kriljenko, Luis I. Jácome, Ali Alich, and Ivan Luís de Oliveira Lima .

سعر الصرف الاسمي - بدرجات مختلفة - للقيام بمعظم العمل المطلوب لمواجهة الأزمة العالمية دون قلق كبير تجاه الآثار التضخمية. لكنها لم تترك أسعار الصرف تماما لما تحدده السوق، إذ احتفظت بوجودها في أنشطة التداول لمنع أي تطرف في سلوك هذه الأسواق، نظرا لأجواء عدم اليقين الكثيفة التي تسود الأسواق المالية. فقامت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة ببيع كم كبير من احتياطياتها الدولية في سوق النقد الأجنبي، وأوقفت العمل بالتدابير السابقة الرامية إلى امتصاص السيولة بالنقد الأجنبي (راجع الإطار).

وعلى الرغم من الانخفاضات الحادة في أسعار الصرف، والتي تسببت في رفع أسعار الواردات، توقع الجمهور أن يظل التضخم منخفضا. وعلى وجه الخصوص، أظهرت المسوح أن توقعات التضخم لمدة ١٢ شهرا ظلت في النطاق المستهدف خلال معظم فترة الأزمة - حتى عندما تجاوز التضخم الفعلي النطاق المستهدف (انظر الشكل ٢). وتشير هذه النتيجة إلى أن مصادقية البنوك المركزية جعلت الأسواق تميز بين التضخم الدوري قصير الأجل والاتجاهات طويلة الأجل.

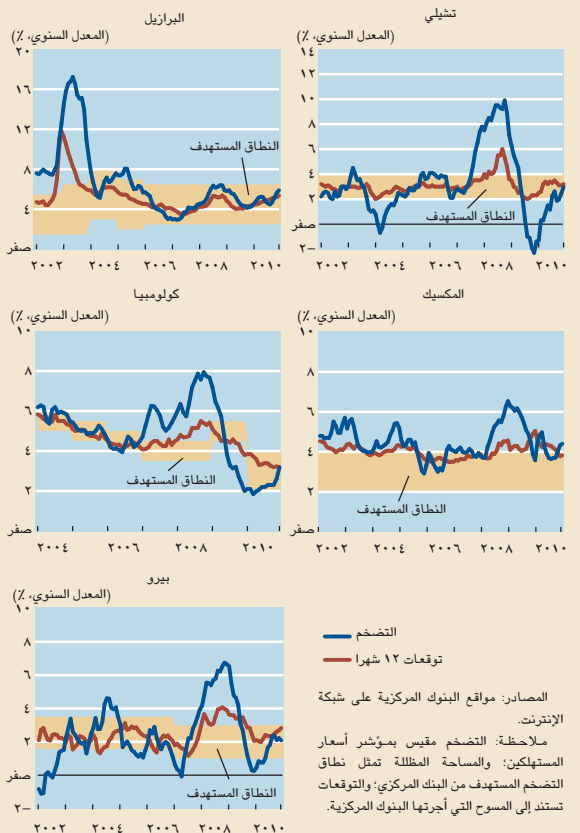
تخفيف صدمة الركود

مع مطلع عام ٢٠٠٩، عندما كانت الأزمة المالية العالمية قد أصبحت ركودا عالميا، شرعت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية للمساعدة على تحقيق التعافي الاقتصادي.

الشكل ٢

الثقة بشأن التزامات التضخم

ظلت توقعات الأعمال والمستهلكين بشأن التضخم في حدود النطاقات المستهدفة التي وضعتها البنوك المركزية في مجموعة الخمسة الأمريكية اللاتينية، أو قريبة من هذه الحدود، حتى عندما أدت أسعار السلع الأولية المتصاعدة إلى زيادة تضخم أسعار المستهلكين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.





وجهها لوجه مع الإنتاجية

متجر للبقالة في شينشيروس، بيرو.

إدواردو لورا، وكارمن باجيس

Eduardo Lora and Carmen Pagés

الاهتمام بالإنتاجية

إن ثمن عدم الاهتمام بالإنتاجية باهظ. فلو كانت أمريكا اللاتينية قد حققت نمواً في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كالذي حققته الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠، لكان متوسط دخل الفرد فيها قد أصبح الآن أعلى مما هو عليه بنسبة ٥٤٪ - ولظل دخل الفرد النسبي ربع المتوسط في الولايات المتحدة. (يشيع استخدام الولايات المتحدة كمقياس نظراً لاقتصادها المتنوع ومكانتها القيادية في ترتيب الدخل العالمي منذ أوائل القرن العشرين).

كذلك يُلاحظ أن تشيلي وكوستاريكا هما أفضل اقتصادين في المنطقة من حيث استخدام الموارد، ومع ذلك فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيهما تبلغ حوالي ٧٥٪ من المستوى المحقق في الولايات المتحدة. وإذا حققت بلدان المنطقة نفس الكفاءة الإنتاجية المحققة في الولايات المتحدة، فسوف يتضاعف متوسط دخل الفرد فيها. وإضافة لذلك، فإن زيادة الإنتاجية تزيد حوافز الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، مما يعجل بتقارب الدخل مع الاقتصادات المتقدمة.

ويمثل تسريع نمو الإنتاجية عملية معقدة تتطلب أكثر من مجرد دعم الابتكار والتطور التكنولوجي. وغالباً ما تكون الإنتاجية المنخفضة نتيجة غير مقصودة لعدد كبير من إخفاقات السوق والسياسات السيئة، وهو الأمر الأكثر شيوعاً في الاقتصادات النامية في معظم الحالات - بما في ذلك الاقتصادات النامية في أمريكا اللاتينية. وتؤدي هذه

معظم بلدان أمريكا اللاتينية أكثر صموداً

كانت

أمام الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ففي عام ٢٠١٠، حققت أمريكا اللاتينية نمواً متميزاً في دخل الفرد تجاوز معدله المتوسط ٤٪، مع تفوق بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وبيرو بمعدلات بلغت أكثر من ٥٪. لكن المتوقع أن ينخفض نمو دخل الفرد مسجلاً ٢ أو ٣٪ سنوياً على أكثر تقدير. ولا بأس من الحفاظ على النمو بهذا المعدل، لكنه لن يسمح للمنطقة بأن تلحق بالاقتصادات المتقدمة سريعاً - كما فعلت الاقتصادات سريعة النمو مثل اليابان وكوريا أو كما تفعل الصين حالياً.

وإضافة إلى ذلك، أدت تركة النمو الضعيف بالفعل إلى زيادة الفجوة بين أمريكا اللاتينية والعالم المتقدم خلال السنوات الخمسين الماضية. فقد كان دخل الفرد في متوسط بلدان أمريكا اللاتينية ربع الدخل المسجل في الولايات المتحدة منذ نصف قرن مضى، بينما يبلغ السدس حالياً.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لزيادة الاستثمارات في المنطقة، فإن هذا ليس هو السبب الرئيسي لنموها المتعثر. ذلك أن أخطر مشكلة تواجه أمريكا اللاتينية هي بطء نمو الإنتاجية أو، بتعبير أدق، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج - وهي نسبة السلع والخدمات الكلية التي ينتجها اقتصاد ما إلى عوامل الإنتاج - مثل رأس المال والعمل والمهارات البشرية (انظر الشكل ١).

عدم كفاءة الإنتاج
وليس نقص
الاستثمارات هو
ما يكبح مستويات
الدخل في أمريكا
اللاتينية.

العيوب إلى إضعاف حوافز الابتكار، وتثبيط المنافسة، ومنع نمو الشركات ذات الكفاءة، ودعم استمرارية الشركات الأقل إنتاجية وزيادة توسعها. وتستطيع البلدان النامية تحسين كفاءة اقتصاداتها بعدة طرق، منها تشجيع المنافسة، وتعميق أسواق الائتمان، وتحسين السياسات الضريبية والاجتماعية.

أكثر من مجرد مشكلة صناعية

غالبا ما يركز تحليل الإنتاجية والتنافسية على القطاع الصناعي وحده، مغفلا الصورة الشاملة.

وقد كان القطاع الأفضل أداء في معظم بلدان المنطقة هو القطاع الزراعي، الذي كان يستوعب ٤٠٪ من العمالة في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٠. وعلى خلاف ما حدث في القطاعات الأخرى، شهدت إنتاجية العمل (وهي مُدخل الإنتاج الوحيد الذي تتوافر لنا بيانات عنه على المستوى القطاعي) زيادة مطردة على مدار الأعوام الخمسين الماضية، بمعدلات بلغت ٢٪ سنويا أو أكثر. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع أداء القطاع الصناعي، وخاصة قطاع الخدمات، حيث تهاوت إنتاجية العمل خلال الثمانينات وظلت دون تغيير طوال عقدين كاملين (انظر الشكل ٢).

وعادة ما يكون هناك ارتباط بين التصنيع والازدهار، وذلك لسبب قوي هو أن البلدان المتقدمة أصبحت غنية بعد أن أدت الثورة الصناعية إلى نقل العمال من الزراعة والحرف التقليدية إلى قطاعات الصناعات التحويلية الأكثر إنتاجية. وقد حاولت بلدان أمريكا اللاتينية اتباع هذا المسار نحو الازدهار خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولكنها لم تحقق إلا نجاحا جزئيا. فبسبب التعريفات الجمركية المرتفعة، استمر تركيز الشركات على الأسواق المحلية التي كانت في معظم الحالات أصغر من أن تشجع المنافسة. وبصفة عامة، لم تكن محاولات النهوض بالسياسات الصناعية والصادرات كافية لاستيعاب العدد المتنامي من العمال الذين يهاجرون إلى المدن. وبدلا من ذلك، دخل أولئك العمال قطاع الخدمات الذي يستخدم اليوم أكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة. وقد قفزت اقتصادات أمريكا اللاتينية متجاوزة النمط التاريخي بأن أصبحت اقتصادات خدمية في منتصف الطريق بين الفقر والازدهار.

ونظرا لأن قطاعات الصناعة التحويلية في أمريكا اللاتينية تستخدم بالكاد ٢٠٪ من القوة العاملة، فإن حل مشكلات القدرة التنافسية الصناعية أو التأخر التكنولوجي في هذا القطاع لن تحقق سوى النذر القليل من المطلوب للتغلب على هذا التأخر. وبزيادة نمو إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية ليصل إلى المستويات المحققة في آسيا، يمكن أن يرتفع نمو إنتاجية العمالة الكلي من ١,٥٪ إلى ١,٨٪ سنويا. وفي المقابل، يمكن أن يزداد نمو الإنتاجية الكلي بأكثر من الضعف ليصل إلى ٣,١٪ سنويا إذا أصبح نمو إنتاجية قطاع الخدمات في أمريكا اللاتينية مائثلا لنمو الإنتاجية في شرق آسيا. ومن شأن هذا أن يقطع شوطا طويلا نحو سد فجوة إنتاجية العمالة في قطاع الخدمات والتي تبلغ ٨٥٪ من النسبة المسجلة في الولايات المتحدة - وهو أكثر بكثير من الفجوة البالغة ٦١٪ في قطاع الصناعة التحويلية.

عدد مفرط من الشركات الصغيرة

من المعتاد أن يكون عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة أكبر من عدد الشركات الكبيرة في كل بلد، لكن أمريكا اللاتينية تتسم بعدد مفرط من الشركات بالغة الصغر. ففي الولايات المتحدة مثلا، يبلغ عدد العمال ١٠ أو أقل في ٥٤٪ من مجموع الشركات. لكن عدد الشركات الصغيرة أكبر بكثير في أمريكا اللاتينية، حيث يبلغ عدد العمال ١٠ أو أقل في ٨٤٪ من الشركات في الأرجنتين، وفي أكثر من ٩٠٪ منها في المكسيك وبوليفيا.

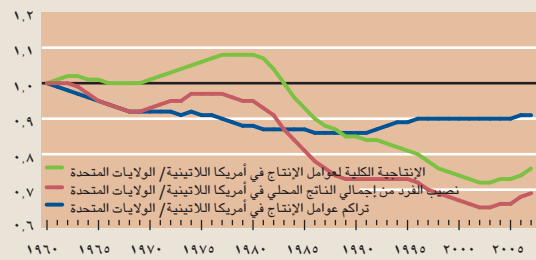
والملاحظ أن الإنتاجية المنخفضة أكثر شيوعا بين الشركات الأصغر حجما. ففي المكسيك، يبلغ ما تحتاجه الشركات الصناعية من موارد رأس المال والعمالة لكل وحدة إنتاج في أدنى ١٠٪ من شرائح توزيع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أربعة أمثال ما تحتاجه الشركات في أعلى ١٠٪ من شرائح هذا التوزيع. وهذه الفجوات أكبر بكثير منها في الولايات المتحدة أو الصين. وليست المكسيك حالة فريدة في أمريكا اللاتينية. ففي بلدان مختلفة كالسلفادور وأوروغواي، توجد فجوات كبيرة في الإنتاجية بالمعايير العالمية.

وليس حجم الشركة إلا سبب واحد من أسباب سوء توزيع الموارد في المنطقة. فالتقديرات تشير إلى إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لو تم توزيع رأس المال المادي والبشري بطريقة تسمح للشركات الأكثر إنتاجية بأن تنمو وللشركات الأقل إنتاجية بأن تنكمش أو تختفي. ولو انتقلت الموارد من الشركات الأقل إنتاجية إلى الشركات الأكثر إنتاجية لاستطاعت المكسيك مضاعفة إنتاجها الصناعي، علما بأن المكسب الذي يمكن أن يتحقق

الشكل ١

تأخر في الإنتاجية وتأخر في الدخل

منذ عام ١٩٦٠، ظل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أقل بكثير في أمريكا اللاتينية منه في الولايات المتحدة، وهو يعزى إليه معظم الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالولايات المتحدة. (النسبة: ١٩٦٠=١)



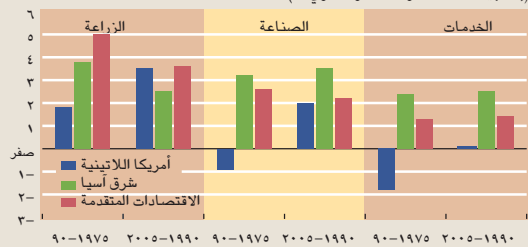
المصدر: دراسة Pagés (2010) استنادا إلى دراسة Daude and Fernandez-Arias (2010).

ملاحظة: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تمثل نسبة السلع والخدمات الكلية التي ينتجها الاقتصاد المعنى إلى عوامل الإنتاج - مثل رأس المال والعمل والمهارات البشرية - المستخدمة في تحقيق الناتج. ويمثل تراكم عوامل الإنتاج في الأساس نمو رصيد المدخلات مثل رأس المال والعمالة والمهارات.

الشكل ٢

الانطلاق من الزراعة

الزراعة وحدها هي التي حققت فيها أمريكا اللاتينية مستوى إيجابيا في إنتاجية العمالة مقارنة ببقية العالم. (إنتاجية العمالة، متوسط النمو السنوي، %)



المصدر: دراسة Pagés (2010) استنادا إلى دراسة Timmer and de Vries (2007). ملاحظة: إنتاجية العمالة تمثل مساهمة كل عامل في الناتج.

في متوسط البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية حوالي ٦٠٪ (تقديرات تستند إلى دراسة Hsieh and Klenow, 2009).

ويبدو أن القطاعات غير قطاعات الصناعة التحويلية يمكن أن تحقق تحسنا أكبر في الإنتاجية عن طريق إعادة توزيع الموارد. ففي قطاع تجارة التجزئة، يمكن تحقيق زيادة ضخمة في الإنتاجية؛ إذ أن الملايين من مواطني أمريكا اللاتينية لجأوا إلى ذلك القطاع نظرا لصعوبة الحصول على وظائف أفضل في القطاع الصناعي وقطاعات الخدمات الحديثة، مثل المرافق العامة والخدمات المالية. ففي المكسيك والبرازيل، يمكن رفع إنتاجية العمالة في تجارة التجزئة من ١٥٪ إلى ٤٥٪ من إنتاجية العمالة في نفس القطاع في الولايات المتحدة، إذا أعيد توزيع رأس المال والعمالة من الشركات الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية. ويمكن تحقيق مكاسب مماثلة في كثير من صناعات الخدمات الأخرى.

الشركات التي تركز على آفاق إيجابية للغاية من حيث تحقيق الأرباح هي وحدها التي تجد أن التوسع بما يتجاوز مستوى معيناً ينطوي على كسب يستحق العناء.

وينشأ سوء توزيع الموارد عن مجموعة كبيرة من إخفاقات السوق والسياسة تتسبب في حالة من عدم تكافؤ الفرص بين الشركات. ويؤدي هذا إلى تخفيض الإنتاجية؛ لأنه يمنح حصة مبالغاً فيها من السوق للشركات منخفضة الإنتاجية، بينما يحد من نمو الشركات الأكثر إنتاجية - وهو السبب وراء إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة من خلال إعادة توزيع الموارد.

وليس هناك قطاع يتضح فيه هذا الوضع مثل قطاع الخدمات، حيث النمط المعتاد هو الشركات الصغيرة غير الرسمية - أي غير المسجلة، والتي لا تدفع ضرائب، ولا تلتزم بأي تنظيمات للحكومة. فالسياسات التي تتساهل مع التهرب من الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي يمكن أن تعوض الإنتاجية الأدنى للشركات غير الرسمية، فتسمح لها بالاستمرار في سوق العمل وامتصاص الموارد التي كان يمكن للشركات الرسمية أن تستخدمها بصورة أكثر إنتاجية.

ويجب أن تواجه اقتصادات أمريكا اللاتينية انخفاض الإنتاجية في قطاع الخدمات. وفرص النمو قليلة في القطاعات الصناعية في المنطقة - ليس فقط لأن الصين في سبيلها إلى أن تصبح مصدر الإنتاج للعالم كله، وإنما أيضاً لأن تدفقات رأس المال الوافدة تؤدي إلى رفع قيمة العملة، مما يحد من قدرة تلك القطاعات على المنافسة. وما دام النمو مستمرا بوتيرة سريعة في الصين - والاقتصادات الصاعدة الكبيرة الأخرى التي تمتلك موارد طبيعية أقل من موارد أمريكا اللاتينية - فلا بد أن يتوسع قطاعا الزراعة والمواد الخام. بيد أن ذلك لن يكفي وحده لتوليد الوظائف بالعدد والأنواع المطلوبين لمواصلة الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة لسكان أمريكا اللاتينية. ويمثل تحسين إنتاجية قطاع الخدمات الأسلوب الأكثر فعالية لبلوغ هذا الهدف، وذلك لسببين. الأول هو أن قطاع الخدمات يستوعب معظم العمالة، والثاني هو أن زيادة القدرة التنافسية الصناعية تتطلب إنتاجية أفضل في القطاعات الخدمية مثل قطاع اللوجيستيات والنقل والتوزيع والاتصالات.

وقد ساهمت كثرة عيوب السياسات في تدني مستويات الإنتاجية والنمو في أمريكا اللاتينية. فسياسات التجارة والنقل والابتكار والصناعة، وكذلك برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، كلها تؤثر على الإنتاجية (راجع دراسة

Pagés, 2010). لكن السياسات المالية والضريبية تستحق اهتماما خاصا، بسبب تأثيرها الكبير على إنتاجية الشركات وعلى قدرة الشركات الإنتاجية بمختلف أحجامها على الركود أو النمو.

الإنتاجية تحتاج إلى الائتمان

أصلحت النظم المالية في أمريكا اللاتينية كثيرا من مظاهر عدم الكفاءة التي كانت تشوبها والتي نشأت عن فرط تدخل الحكومات، وسوء قواعدها التنظيمية، وإهمالها للإشراف. ومما يبرهن على هذه التحسينات أن بنوك أمريكا اللاتينية تمكنت من اجتياز الأزمة المالية العالمية دون أن يمسهما أذى نسبيا. ولكن بالمقاييس الدولية، لا تزال نظم الائتمان في أمريكا اللاتينية صغيرة ولا تقدم سوى منتجات قليلة للغاية. وهناك بلدان كثيرة نظمها أكثر ضحالة مما كانت عليه في مطلع الثمانينات.

وتساعد ندرة الائتمان في تفسير تباين الإنتاجية، خاصة بين الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. فكثير من الشركات عالية الإنتاجية لا تستطيع التوسع بسبب عدم قدرتها على الاقتراض، وكثير من الشركات منخفضة الإنتاجية لا تستطيع إجراء التغييرات التكنولوجية والاستثمارات المطلوبة لزيادة إنتاجيتها لنفس السبب. ففي كولومبيا، أدت زيادة قدرها ١٤٪ في حجم الائتمان الذي تلقتة الأعمال الصغيرة على مدار عشر سنوات إلى زيادة قدرها ٥٠٪ في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Eslava and others, 2010).

كما يضر الافتقار إلى الائتمان بالإنتاجية لأنه يضعف حوافز الالتزام بالقواعد التنظيمية الضريبية والعمالية - التي يتطلبها الحصول على الائتمان المصرفي عادة - ومن ثم تخفيض تكاليف العمل في الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن أن يساهم توافر المزيد من الائتمان بشكل كبير في توظيف العمالة تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، مثلما أصبح واضحا في البرازيل بين منتصف عام ٢٠٠٤ ونشوب الأزمة المالية العالمية بعد أربع سنوات (دراسة، Catáo Pagés and Rosales, 2009). وخلال تلك الفترة، ارتفع حجم الائتمان المقدم للشركات الرسمية من ١٥٪ إلى ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت نسبة العمال الذين يعملون بعقود رسمية من ٣٨٪ إلى ٤٥٪. ولم يكن ذلك مصادفة. فقد كانت القطاعات التي جعلتها احتياجاتها من الاستثمار والتدفقات النقدية أكثر اعتمادا على الائتمان هي التي شهدت أسرع المعدلات في انضمام القوى العاملة إلى القطاع الرسمي.

ويتعين أن يكون عرض الائتمان مستقرا حتى تكون تحسينات الإنتاجية قابلة للاستمرار. ويمكن أن يؤدي حدوث ضائقة مفاجئة في الائتمان إلى الإضرار بالإنتاجية في الأجل الطويل، وذلك بطريقتين. أولا، تأخير الاستثمار المطلوب في التكنولوجيا الجديدة؛ وثانيا، إجبار الشركات المنتجة ولكنها تواجه قيودا ائتمانية على الإغلاق. وتبين دراسة للشركات في كولومبيا أن إنتاجية الشركة الصغيرة يجب أن تبلغ ثلاثة أمثال ونصف إنتاجية الشركة الكبيرة لتكون لها نفس فرصة البقاء في حالة ندرة الائتمان، وهو ما يشير بقوة إلى أن ضوابط الائتمان تلحق ضررا بالغا بالشركات الأصغر حجما (دراسة Eslava and others, 2010). وإذا كانت أزمات الائتمان متكررة، فإن فرص بقاء الشركات الصغيرة ونموها تكون أقل.

وعلى الرغم من نجاة اقتصادات أمريكا اللاتينية من الزلزال المالي العالمي بصورة جيدة نسبيا، فإن تعزيز الاستقرار الائتماني ستنطلب جهدا. ولا يزال أمام تحسين الرقابة المالية والتنظيم الاحترازي شوط تقطعه في معظم البلدان لحماية

القطاع المالي من الصدمات في معظم البلدان، خاصة البلدان الأكثر اعتمادا على التمويل الخارجي والأكثر تعرضا للتقلبات المحتملة في أسعار السلع الأولية. كما يتعين على معظم البلدان أن تدعم حقوق الملكية الخاصة بالدائنين، حتى تستطيع البنوك الإقراض بضمانات للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وربما كانت هذه هي الخطوة الأصعب، لكنها الأكثر أهمية حتى تقدم نظم الائتمان مساهمة أكبر في نمو الإنتاجية.

الضرائب والإنتاجية

إلى جانب الائتمان غير الكافي، تمثل الضرائب عاملاً أساسياً في سوء تخصيص الموارد الذي يؤدي إلى إبطاء الإنتاجية والنمو. وحسب تقرير البنك الدولي المعنون «ممارسة أنشطة الأعمال»، تنفق الشركات في أمريكا اللاتينية ٣٢٠ ساعة في المتوسط سنوياً في إعداد إقراراتها الضريبية، مقابل ١٧٧ ساعة في الاقتصادات المتقدمة. وتعد الشركات في كولومبيا محظوظة نسبياً، إذ تفرّد لأداء هذه المهام وقتاً أقل مما تقضيه نظيراتها في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الشركات في كولومبيا تمضي ٢٠٨ ساعات في المتوسط لإتمام شؤونها الضريبية. وفي البرازيل وبوليفيا وإكوادور وفنزويلا، تبذل الشركات ما بين ٦٠٠ و٢٦٠٠ ساعة عمل على المسائل الضريبية.

ونظراً لأن نظم الضرائب معقدة للغاية – ومساهمة الشركات الأصغر حجماً في تحصيل الضرائب قليلة للغاية – يبدو من المعقول إنشاء نظم مبسطة لها. وتوجد مثل هذه النظم في ١٣ من ١٧ بلداً في أمريكا اللاتينية. وفي بلدين آخرين، تعفي مكاتب الضرائب الشركات الصغيرة من الضرائب.

لكن هذه النظم غيرت الحوافز الطبيعية التي تمنح للشركات لبلوغ حدودها المثلى. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن النظم الضريبية المبسطة تبدو مفيدة للإنتاجية لأنها توفر على الشركات الصغيرة ساعات من العمل البيروقراطي المكلف، فإنها تحبط نمو الشركات الصغيرة فيما وراء عتبة المبيعات أو جدول الرواتب التي تنتهي عندها المنافع وتقطع الضرائب الأعلى من ربحيتها. فإن تجاوزت شركة صغيرة في بيرو تلك العتبة، تقل أرباحها بمقدار النصف، وتنخفض أرباح الشركة الأرجنتينية بمقدار ٢٥٪. والشركات التي تتوافر لها أفاق تحقيق أرباح كبيرة هي وحدها التي تجد أن التوسع فيما وراء مستوى معين في أمريكا اللاتينية أمر يستحق العناء. ويساعد هذا في تفسير السبب في أن هناك مثل هذا العدد القليل للغاية من الشركات متوسطة الحجم في المنطقة وأن كثيراً من الشركات الصغيرة منخفضة الإنتاجية تستطيع البقاء، مستخدمة موارد كان يمكن توظيفها بشكل أكثر إنتاجية في الشركات الأكبر حجماً.

وإضافة لذلك، فإنه نظراً لأن السلطات تركز جهودها في التحصيل على الشركات الكبيرة ولأن ضرائب الشركات المفروضة على الشركات الكبيرة مرتفعة (٢٠٪ في المتوسط مقابل ١٦٪ في الاقتصادات المتقدمة)، فإن شركات كثيرة تتوافر لديها إمكانيات النمو تعزز عن القيام بالاستثمارات التي قد تزيد إنتاجيتها، لأنها لن تجني عوائد كافية. وكلما كبر حجم الشركة، زاد تأثير قرارات الاستثمار بمثل هذه المخاوف الضريبية. وكلما زاد تركيز الاستثمار في عدد قليل من الشركات الكبيرة، زاد إغراء النظام السياسي وإدارة الضرائب على فرض ضرائب باهظة على دخولها.

ويؤدي التهرب من اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى تفاقم الآثار الضارة لمدفوعات الضرائب غير المتساوية وإنفاذها. ذلك أن عاملاً واحداً وحسب من كل ثلاثة عمال مسجل في الضمان الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. كما يدعم التهرب من ضرائب الضمان الاجتماعي الشركات التي تتعاضد عن الدفع – والتي تكون في الغالب أصغر حجماً وأقل إنتاجية من تلك التي تسد

اشتراكات رب العمل – وتقلل حافز الشركات المنتجة الصغيرة على النمو خشية اكتشاف السلطات لها. ومثلما هو الحال في نظم الضرائب، قد تزداد مشكلات الإنتاجية سوءاً إما بتشجيع النظم الخاصة للضمان الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة أو بدعم اشتراكات من يعملون في القطاع غير الرسمي. والواقع أن توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية له ما يبرره، وتعد السياسة الاجتماعية القوية ضرورية في منطقة مبتلاة بعدم المساواة. لكن هذه العلاجات حسنة النية والتي لا تفهم فهما كافياً تدفع الناس للعمل في القطاع غير الرسمي وتضر بالإنتاجية الكلية.

إن تبسيط الأحكام الضريبية التي تنطبق على الشركات وتوحيدها وإنفاذها وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي بطريقة لا تشجع السلوك الذي يفتقر إلى الكفاءة يمكن أن يسهم كثيراً في زيادة الإنتاجية. ونظم الضرائب والاشتراكات الاجتماعية التي تتباين حسب القطاعات، أو حجم الشركة، أو لأسباب أخرى، تشوه تخصيص الموارد، وتحرف الموارد الإدارية النادرة عن وجهتها الصحيحة، وتمثل عبئاً إضافياً على الإدارة العامة.

لا بديل للإنتاجية

جاء دخل الفرد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي متراجعا عن الدخل في أنحاء العالم ليس لأن مواطني هذه المنطقة يعملون أو يستثمرون على نحو أقل، ولكن لأن نمو الإنتاجية بالمقاييس النسبية قد تهاوى. وتعد تكلفة استخراج بعض السلع الأساسية والمنتجات الأولية منخفضة مقارنة بالأسعار الدولية لتلك المنتجات، مما يمكن أن يرفع مستوى المعيشة. بيد أن الأعوام الخمسين المنصرمة قد أظهرت أن هذه الإستراتيجية ليست كافية. وليس هناك بديل عن الإنتاج بكفاءة أكبر، والابتكار والتجديد والتكيف والتغيير والتجريب وإعادة التخصص واستخدام العمل ورأس المال والأرض بكفاءة أكبر. بعبارة أخرى، لا بد أن تنمو الإنتاجية. ■

إدواردو لورا هو رئيس اقتصاديين وكارمن باجيس رئيس وحدة أسواق العمل في بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

المراجع:

Catão, Luis, Carmen Pagés, and M. Fernanda Rosales, 2009, "Financial Dependence, Formal Credit and Informal Jobs: New Evidence from Brazilian Household Data," IDB Working Paper (Washington: Inter-American Development Bank).

Daude, Christian, and Eduardo Fernández-Arias, 2010, "On the Role of Productivity and Factor Accumulation in Economic Development in Latin America and the Caribbean," IDB Working Paper 131 (Washington: Inter-American Development Bank).

Eslava, Marcela. Arturo Galindo, Marc Hofstetter, and Alejandro Izquierdo, 2009, "Scarring Recessions and Credit Constraints: Evidence from Colombian Firm Dynamics" (Bogotá: Universidad de los Andes).

Hsieh, Chang-Tai, and Peter Klenow, 2009, "Misallocation and Manufacturing TFP in China and India," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 124, No. 4, pp. 1403–448.

Pagés, Carmen, ed., 2010, The Age of Productivity: Transforming Economies from the Bottom Up (New York: Palgrave MacMillan).

Timmer, Marcel P., and Gaaitzen J. de Vries, 2007, "A Cross-Country Database for Sectoral Employment and Productivity in Asia and Latin America, 1950–2005," Groningen Growth and Development Research Memorandum GD-98 (Groningen, The Netherlands: University of Groningen).

توزيع الثروة

تراجع الفقر وعدم المساواة في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، لكن جهودا أكبر بكثير لا يزال يتعين القيام بها

أليسيا بارسينا

Alicia Bárcena

بلدة «فافيلا دي روشينا» في ريو دي جانيرو، البرازيل.

جاءت

وبنما وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا (انظر الشكل ٢). وفي ١١ اقتصادا على الأقل من هذه الاقتصادات، زاد التحسن على ٥ نقاط مئوية. ولم تزداد حصة القطاعات الأكثر ثراء في المجتمع من إجمالي الدخل إلا في كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا. ويتراوح معامل جيني بين صفر وواحد، ويبلغ ١ في الاقتصادات التي يحوز فيها شخص واحد على كل الدخل، ويكون صفرا عندما يحصل جميع الناس على الدخل نفسه.

لكن توزيع الدخل في المنطقة لا يزال شديد الالتواء. فمتوسط دخل الفرد في الأسر المعيشية في الشريحة العليا التي تبلغ ١٠٪ يزيد نحو ١٧ ضعفا عن متوسط دخل الفرد في شريحة أفقر السكان البالغة ٤٠٪، مسجلا تحسنا طفيفا عن عام ٢٠٠٢، عندما كان يزيد بمقدار ٢٠ ضعفا. ومن ثم، بينما يحتمل أن يكون هناك عدد من الأسر أقلت من قبضة الفقر، نجد أنه لا يستفيد كثيرا من النمو الاقتصادي.

ولا يفترض أن يكون هذا الأمر مثيرا للدهشة، فالفقر - رغم أنه متوطن - يستجيب للدورات الاقتصادية أكثر بكثير مما يستجيب لتوزيع الدخل. وعدم المساواة بين الدخل هو وضع قديم الأزل يرجع إلى مشكلات خطيرة تتعلق بالتدرج الاجتماعي والتفاوت في الثروات انتقلت من جيل إلى جيل.

ويُفسر التحسن في مستويات الفقر وتوزيع الدخل إلى حد كبير بالنمو الذي تحقق والسياسات الحكومية المعتمدة والتفاعل بينهما. وقد بذلت اقتصادات كثيرة في المنطقة جهودا كبيرة لزيادة الموارد المتاحة لتنفيذ السياسات الاجتماعية. وفي المتوسط، ارتفعت نسبة الإنفاق الاجتماعي من ١٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ١٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

السنوات التي أعقبت أزمة الأسواق الصاعدة في عام ٢٠٠٢ محملة بالخير لأمريكا اللاتينية. فقد نمت اقتصادات المنطقة بسرعة وشهدت معدلات الفقر تراجعاً كبيراً كما طرأ تحسن طفيف على مستوى توزيع الدخل - مع تراجع بسيط أثناء فترة الركود الكبير الذي بدأ في عام ٢٠٠٨. لكن حتى مع هذه التطورات الإيجابية، لا تزال عوامل الفقر وعدم المساواة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي سائدة في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية - التي كانت أكثر بلدان العالم معاناة بالمقاييس التاريخية من عدم توازن توزيع الدخل.

ولم تكن هذه التحسينات مجرد انعكاس للنمو الاقتصادي في المنطقة، بمتوسط تجاوز نسبة ٤٪ خلال هذه الفترة، لكنها كانت انعكاساً أيضاً لتحسن السياسات الاجتماعية وزيادة عدد العمالة الكادحة في القطاع الرسمي بدلا من الاقتصاد السري الأقل إنتاجية، والمسمى بالاقتصاد غير الرسمي، حيث الأجور والحماية الاجتماعية أقل.

وإضافة لذلك، أدى تحسين السياسات النقدية والضريبية وسياسات الإنفاق - فضلا على قوة الطلب على السلع الأولية المهمة لاقتصادات المنطقة - إلى تمكين بلدان أمريكا اللاتينية في الأساس من تجاوز الأزمة العالمية على نحو أفضل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ففي الماضي، كانت فترات الركود على النطاق العالمي عامة تشجع الاضطراب في اقتصادات أمريكا اللاتينية - وكانت معدلات الفقر ترتفع ارتفاعا كبيرا. لكن في هذه المرة استمر تراجع معدلات الفقر المسجل في سنوات الانتعاش التي سبقت الأزمة حتى عام ٢٠١٠.

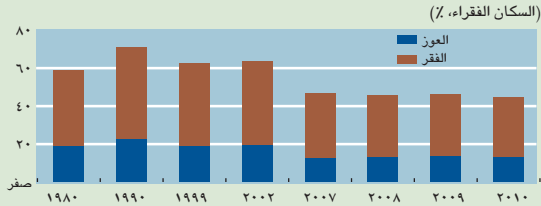
وعلى الرغم من التباين الحاد من بلد لآخر فقد انخفضت معدلات الفقر بالنسبة للمنطقة بأسرها انخفاضاً كبيراً بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. ففي عام ٢٠٠٢، كان ٤٤٪ من مواطني أمريكا اللاتينية، في المتوسط، غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية سواء المتعلقة بالتغذية أو غيرها؛ وبحلول عام ٢٠٠٨ انخفض هذا الرقم إلى ٣٣٪ (انظر الشكل ١). وإضافة لذلك، انخفض أيضاً مستوى العوز - وهو المستوى الذي لا يستطيع الناس دونه سد احتياجاتهم من الغذاء - انخفاضاً ملاحظاً، من نحو ١٩٪ في عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ١٣٪ في عام ٢٠٠٨.

وعلى غرار الفقر، انخفض مستوى عدم المساواة في الدخل في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ولو استخدم ما يسمى «معامل جيني» لقياس مدى المساواة في توزيع الدخل، نجد أن مستوى توزيع الدخل شهد تحسناً في ١٥ اقتصاداً من أصل ١٨ اقتصاداً شملها المسح في المنطقة - وهي الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وإكوادور والسلفادور وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا

الشكل ١

تراجع مستويات الفقر

منذ أزمة الأسواق الصاعدة الأخيرة في عام ٢٠٠٢، تراجعت مستويات الفقر في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، مع زيادة طفيفة فحسب في عام ٢٠٠٩، في ذروة الركود العالمي.



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ملاحظة: يُعد المرء فقيراً إذا لم يكن دخله اليومي كافياً لشراء سلة من السلع والخدمات الأساسية. ويتحقق العوز عندما لا يستطيع المرء توفير احتياجاته الغذائية. ويتم حساب السلال والدخول على أساس كل بلد على حدة.

وسجلت البرامج الاجتماعية زيادة في النمو كنسبة من الإنفاق العام الكلي من ٤٥٪ إلى ٦٥٪.

ومن أهم السياسات الاجتماعية الأساسية، نجد أن برامج التحويلات المشروطة، التي تقدم مدفوعات للأسر المعيشية المشاركة في سلوكيات نافعة اجتماعيا كإبقاء على الأطفال في المدارس، قد ساعدت في تحسين توزيع الدخل والحد من الفقر. ومن البرامج المهمة الأخرى في هذا المجال، برامج تأمينات البطالة، ودعم توظيف العمالة، وإيجاد فرص العمل.

ولم تتأثر أمريكا اللاتينية إلى حد كبير بالمرحلة الأولى من الأزمة العالمية التي اجتاحت الأسواق المالية في أوروبا والولايات المتحدة. لكن الأزمة المالية امتدت للاقتصاد العيني - الذي ينتج السلع والخدمات - وتقلصت التجارة الدولية في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩. وهبط ناتج أمريكا اللاتينية، مقيسا بإجمالي الناتج المحلي، بنسبة ١,٩٪ في عام ٢٠٠٩ - مسجلا أكبر انكماش سنوي في عقدين. لكن خلافا لما تم خلال الأزمات السابقة، استطاعت حكومات كثيرة الاضطلاع بسياسات لتخفيف آثار هبوط النشاط الاقتصادي على المواطنين. وأصبحت السياسات الاجتماعية جزءا من الجهود التي تبذلها الحكومات في المنطقة لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المترتبة على الأزمة العالمية - إلى جانب السياسات الضريبية والنقدية وسياسات الإنفاق المضادة للاتجاهات الدورية.

ومن المتوقع أن يؤدي التعافي الجماعي في عام ٢٠١٠ بالنسبة لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي - يقوده إلى حد كبير تبني سياسات مضادة للاتجاهات الدورية مقترنة بتحسين الأحوال في الاقتصاد العالمي - إلى مزيد من تحسين الأحوال الاجتماعية.

وحسب آخر تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفع معدل الفقر في المنطقة بصورة طفيفة للغاية (من ٣٣٪ إلى ٣٣,١٪) في عام ٢٠٠٩، والمتوقع أن يكون قد انخفض نقطة مئوية كاملة في عام ٢٠١٠، ليصل إلى ٣٢,١٪. ومن المتوقع أن يكون الفقر المدقع، الذي زاد ٠,٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٩، قد عاد إلى مستواه المسجل في عام ٢٠٠٨ والبالغ ١٢,٩٪.

وإضافة للنمو الاقتصادي وتحسن السياسات الاجتماعية، ساعدت التغيرات في سوق العمل على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل. وزادت الوظائف في القطاع الرسمي في بلدان كثيرة، الأمر الذي أدى - لدى اقتترانه بزيادة الأجور المدفوعة بالساعة - إلى تقديم مساعدة أكبر نسبيا إلى الأسر الأقل دخلا مقارنة بالأسر ميسورة الحال.

وبقدر ما كانت التحسينات مشجعة، فإن القيود الهيكلية يمكن أن تعرقل إلى حد كبير إجراء تحسينات في المستقبل على الرفاهية الاقتصادية الكلية.

● رغم انتقال العمالة في الآونة الأخيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، فلا يزال التوظيف في القطاع غير الرسمي هو السائد. لكن الوظائف غير الرسمية، بطبيعتها، مصممة لتبقى بعيدا عن الأنظار ونادرا ما تكون على نفس القدر من الإنتاجية مثل الوظائف في القطاع الرسمي. وتؤدي الفجوة في الإنتاجية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى نشوء الفروق وعدم المساواة بين الأجور. وإضافة إلى ذلك - نظرا لأن أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي لا يدفعون عادة ضرائب الضمان الاجتماعي - لا يتمتع العاملون لديهم بالحماية الكافية مقارنة بالعمال في القطاع الرسمي، مما يترك الكثيرين دون القدر الكافي من التأمين الصحي والحماية عند الشيخوخة.

● عدم المساواة في توزيع الأصول المالية والأصول العينية يعني أن جزءا كبيرا من المجتمع في أمريكا اللاتينية غير مؤهل بالقدر الكافي لتجاوز أوضاع عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

● تزداد صعوبة المساواة في توزيع الدخل مع انخفاض فرص الفقراء في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

وتسهم هذه المشكلات كلها في استمرار فجوة الإنتاجية الهيكلية في المنطقة - داخل البلدان ومقارنة بباقي العالم على حد سواء (راجع «وجهها لوجه مع الإنتاجية»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتترجم هذه الإنتاجية المتعثرة الشائعة إلى توظيف منخفض الأجر، وتؤدي إلى انتقال الفقر وعدم المساواة من جيل لجيل في حلقة مفرغة يصعب كسرها.

وللتصدي لهذه القضايا الهيكلية، اقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إستراتيجية شاملة للتنمية لاستئصال الفقر وعدم المساواة. وتضع هذه الإستراتيجية قضية المساواة في صميم جهود التنمية، كما تولي دورا محوريا للحكومة وتدعو إلى إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وتحدد اللجنة ثلاث سياسات مترابطة في منهجها المعني بالإنتاج، وهي السياسة الصناعية التي تركز على القطاعات الأكثر ابتكارا، وسياسة التكنولوجيا التي تهدف إلى زيادة الدراية الفنية وتنشرها، وسياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

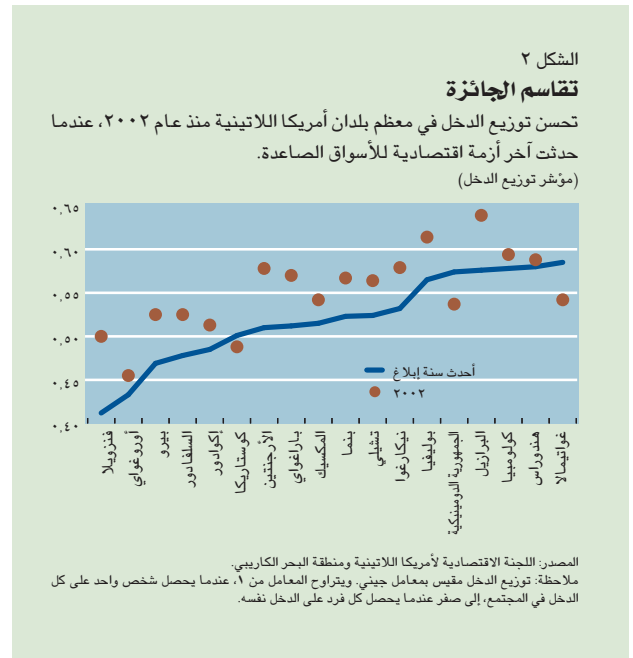
وتتطلع سياسات التوظيف والسياسات الاجتماعية والتعليمية بدور في صميم جدول أعمال المساواة، فسياسة القوى العاملة وحدها لا تنشئ فرص العمل، لكن يمكنها مساعدة البلدان على التكيف مع الأحوال الجديدة في السوق العالمية مع توفير الحماية الاقتصادية للعمالة على نحو يتسم بالمسؤولية المالية والاجتماعية.

وبينما لا يوجد بالضرورة تعارض بين المساواة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، يمثل التحدي الكبير في إيجاد الطرق الكفيلة بدعم أحدهما الآخر. ■

آيسيا بارسينا هي الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المراجع:

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2010, Time for Equality: Closing Gaps, Opening Trails (Santiago, Chile).
 —, 2010, Social Panorama of Latin America 2010 (Santiago, Chile).



آمال عظام

نجاح الاقتصاد البرازيلي رفع سقف التوقعات لهذا البلد،
سواء في الداخل أو في الخارج

ماريو مسكيتا
Mário Mesquita

مبنى الكونغرس الوطني في مدينة برازيليا، البرازيل.

الإفناق الأولي للحكومة المركزية، قبل مدفوعات وإيرادات الفائدة، بمقدار ٢٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. ولم تخفض البرازيل أعباء الضريبة الكلية، بما في ذلك ضرائب الولايات والبلديات، حيث تبلغ ٣٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم فهي مرتفعة جدًا بمعايير الأسواق الصاعدة، وتعيق استثمارات القطاع الخاص.

وإضافة لذلك، تسارعت وتيرة الإفناق الحكومي في عام ٢٠٠٩- في تحرك مضاد للاتجاهات الدورية على نحو ملائم لمواجهة الأزمة العالمية- لكن واصل ارتفاعه في عام ٢٠١٠، عندما كان الاقتصاد البرازيلي أخذًا في التعافي بالفعل مما ساهم في فورة النشاط الاقتصادي- وهو ما يتضح من زيادة التضخم واتساع فجوة العجز في الحساب الجاري.

وقد أفادت البيئة التجارية في البرازيل من تزايد الطلب على السلع الأولية من آسيا- فالصين حاليا هي أكبر شريك تجاري للبرازيل- مما أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات البرازيلية إلى مستويات قياسية. واتخذت الحكومة خطوات لتحويل الصدمات الإيجابية المؤقتة المقترنة بهذا الانتعاش الاقتصادي الخارجي إلى تحسينات دائمة.

وكان من أكبر إنجازات حكومة الرئيس لولا توخي الحذر في استجابتها للفرص التي أتاحتها المناخ الاقتصادي الإيجابي. ففي يناير ٢٠٠٤، أنشأ البنك المركزي برنامجا- لا يزال ساريا- لزيادة الاحتياطيات الخارجية من ٤٨ مليار دولار أمريكي إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. وإقترن هذا بالسداد التدريجي للديون المحلية المرتبطة بالنقد الأجنبي. ومثل هذه السياسة تقتضي تكاليف- ألا وهي الفرق بين الفائدة على الدين الحكومي والعوائد المالية على الاحتياطيات- لكنها تغل أيضا منافع مهمة وواسعة الانتشار.

أولا، استطاعت البرازيل، من خلال زيادة الاحتياطي والتحول لاقتصاد دائن صاف، أن تصل أخيرا إلى مرتبة البلد الاستثماري، مما يفترض فيه المساعدة على تقليل تكاليف التمويل للقطاع العام والخاص على حد سواء. وفي نهاية عام ٢٠١٠ تجاوزت الاحتياطيات الدين الخارجي بمبلغ ٣٣ مليار دولار أمريكي. وبينما يتحمل القطاع العام التكاليف المالية لتكوين الاحتياطيات، فإن المنافع ستعود على الاقتصاد كله.

وتعاني البرازيل من ضخامة صافي التزاماتها الخارجية، بما في ذلك التدفقات الوافدة في استثمارات الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك فإن هذه الالتزامات في الوقت الحالي- مقارنة بأوائل القرن- هي في معظمها في شكل التزامات أسهم رأس المال وليست التزامات سندات الدين، وهو ما يعني ارتباط الفوائد المدفوعة عنها على نحو أفضل بالأحوال الاقتصادية المحلية.

تسلطت

الأضواء مؤخرا على البرازيل، بشهرة طبقت الأفاق لرئيسها السابق الذي كان يحظى بالشعبية، لوز أناسيو لولا دا سيلفا؛ ودورها القيادي كأحد الأسواق الصاعدة الأثيرة لدى اقتصاد ما بعد الأزمة، ونيلها شرف استضافة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠١٤ والدورة الأولمبية في عام ٢٠١٦ في ريو دي جانيرو. وقد ورث لولا دا سيلفا سياسات اقتصادية كلية راسخة من سلفه فرناندو هنريك كارديسو، واستطاع تعزيز اقتصاد البرازيل على الرغم من أزمة الثقة في عام ٢٠٠٢ والأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨.

وكانت البرازيل- وهي من أكبر عشرة اقتصادات في العالم والاقتصاد الأكبر في أمريكا اللاتينية ويحكمها حاليا الرئيس دييلما روسيف- قد حازت على الثقة والنفوذ الدوليين، وهو ما يمكن التوسع فيه إذا انطلقت من النجاحات الأخيرة. لكن يتعين عليها العمل في الوقت الحالي على زيادة النمو الاقتصادي واستغلال إمكاناتها. فالأداء الأفضل يعني زيادة الآمال التي يعلقها المواطنون- بما في ذلك الطبقة الوسطى التي توسعت حديثا- والمراقبون الأجانب على البلاد.

ثلاث دعائم للاستقرار

إن النجاح يعني التركيز على دعائم السياسة الاقتصادية الكلية للبرازيل: أي استهداف التضخم، واعتماد سعر صرف معوم، والإبقاء على الفائض المالي الأولي- أي تحقيق إيرادات تفوق ما يتم إنفاقه، قبل حساب مدفوعات الفائدة. وقد تم أخيرا التحكم في التضخم الجامح الذي استمر عقودا وذلك بتنفيذ إصلاحات العملة التي وضعها كارديسو وزير المالية آنذاك في عام ١٩٩٤، وأعقبها استحداث سياسة استهداف التضخم في عام ١٩٩٩. (راجع «إنهاء عدم الاستقرار» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ومنذ عام ٢٠٠٥، كان معدل تضخم المستهلكين في حدود نقطتين مؤويتين من الهدف الذي حددته الحكومة البالغ ٤,٥٪. وكانت البرازيل من بين قلة من الاقتصادات الصاعدة التي أقيمت على التضخم متسقا تقريبا مع الأهداف التي حددتها طوال فترات انتعاش وكساد أسعار السلع الأولية في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. لكنها لم تستغل الفرصة التي أتاحتها المناخ العالمي الغالب عليه الطابع الانكماش في عام ٢٠٠٩ لتخفيض أهدافها التضخمية، ومن ثم ترسيخ التوقعات التضخمية المنخفضة.

وقد حالف النجاح السياسة النقدية، لكن الأداء المالي كان متضاربا. وعلى الرغم من الفوائض الأولية وثبات نسبة صافي الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوى أعلى قليلا من ٤٠٪، فإن إجمالي الدين يفوق نسبة ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولم يتم كبح جماح التوسع في الإنفاق، فارتفع

ويجعل هذا بتصحيح الحساب الجاري في أوقات العسر، مثلما حدث في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩.

ومن خلال مراكمة الاحتياطيات الضخمة، كان القطاع العام يعوّل على قدرته على حماية البرازيل من التطورات العالمية السلبية. ومن ثم، عندما وقعت الأزمة في نهاية عام ٢٠٠٨ وانخفضت قيمة العملة البرازيلية- الحقيقية- حققت الموارد الحكومية مكاسب غير مرتقبة في قيمة أصولها الخارجية المقومة بالعملة المحلية: وانخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من ٤٤٪ إلى ٣٨,٥٪ بين مايو وديسمبر من تلك السنة. وقد مكّن هذا بدوره القطاع العام من تبني سياسات توسعية لدعم الطلب المحلي. وجاء هذا الأمر مختلفا عن الاستقطاعات التي كان على الحكومة إجراؤها في الماضي عندما كان الاقتصاد يتعرض لصدمات خارجية سلبية.

وكانت المزايا المترتبة على حماية الاستقرار النقدي في الفترة التي سبقت وقوع الأزمة من ناحية، وبناء احتياطيات وقائية مريحة من ناحية أخرى، قد أثمرت بوضوح في أعقاب انهيار مؤسسة ليتمان براذرز الاستثمارية. وحققت الاقتصاد البرازيلي ارتدادا إيجابيا سريعا، مما خفف من تأثير الأزمة على سوق العمل وأبقى على التضخم قيد السيطرة.

المضي قدما

ظل أداء الاقتصاد البرازيلي بعد الأزمة مستمرا في تسليط الضوء على التحديات التي لا تزال ماثلة أمامه. فما أن تغلب الاقتصاد على آثار الركود العالمي، في أواخر ٢٠٠٩ وأوائل ٢٠١٠، بدأ يعاني من بوادر النشاط الاقتصادي المحموم- المماثلة لتلك التي سبقت وقوع الأزمة في أواخر ٢٠٠٨.

ويرجع السبب في هذا النشاط الاقتصادي المحموم إلى أن البرازيل لا تدخر بالقدر الكافي. إذ بلغ متوسط إجمالي المدخرات ١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة ٢٤٪ التي شهدتها تشيلي والمكسيك. وما دامت البرازيل تدخر هذا القدر القليل، فإن الزيادات في الاستثمار ستثقل كاهل الموارد المحلية، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية (وهو ما ينبغي أن يتصدى له البنك المركزي): وزيادة استخدام المدخرات الأجنبية، بسبب زيادة حجم الواردات وعجز الحساب الجاري، أو كليهما.

ورغم التقدم الذي حققه الاقتصاد البرازيلي على مدار العقد المنصرم، فإن أمامه مجالا للتحسن. وبصفة خاصة، يبدو أن حدود سرعة الاقتصاد البرازيلي- وهي مدى السرعة التي يستطيع أن ينمو بها دون تضخم و/ أو زيادة العجز الخارجي- لا تزال أقل كثيرا منها في بعض الاقتصادات الصاعدة الأكثر ديناميكية رغم أنها تبدو أعلى مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. ومن المفترض أن تكون زيادة حدود هذه السرعة هي أهم التحديات على مستوى السياسة الاقتصادية التي تواجه حكومة روسيف الجديدة. فمن شأن الاقتصاد الأسرع نمواً أن يساعد الحكومة في تحقيق هدفها الأول المعلن لإنهاء الفقر المدقع في البرازيل- مثلاً بإيجاد الظروف اللازمة لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري. وبعد الدفعة القوية الأولى نتيجة الإصلاحات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بدأ أن حكومة الرئيس لولا فقدت شهيتها لمعالجة قضايا مثل عجز الضمان الاجتماعي، الذي لا يزال مرتفعا نسبيا، والتكاليف العالية للوظائف الحكومية، والروتين وهو ما يوصف بعبارة «Custo Brasil». ولم تتحسن السياسة المالية والهيكليّة بقدر ما كان ممكنا، في ضوء الأحوال الخارجية المواتية إلى حد كبير. وهناك خطوة مهمة بالنسبة للحكومة الجديدة، ألا وهي زيادة معدل الادخار وتحسين انضباط أوضاع الإنفاق من المالية العامة.

ومن الأمور المشجعة أيضا على زيادة ادخار القطاع الخاص زيادة المكافآت المقدمة لتأجيل الاستهلاك، بتقديم تخفيف ضريبي للاستثمارات الأطول أجلا ويربط أسعار الفائدة على حسابات الادخار- وهي أداة استثمارية تحظى بقبول جماهيري- بسعر الفائدة الأساسي الذي يحدده البنك المركزي.

ومن شأن هذا الأمر أن يدعم فاعلية السياسة النقدية ويساعد البنك المركزي في تحقيق هدفه المتعلق بالتضخم بنسبة أقل من أسعار الفائدة. وقد ظلت البرازيل طويلا تطبق أسعار فائدة مرتفعة للغاية بالمعايير الدولية: ولم تنخفض إلى حدود الرقم الواحد إلا لمدة وجيزة خلال فترة ركود نادرة في عام ٢٠٠٩. وقد أدت أسعار الفائدة المرتفعة، ومعدلات التبادل التجاري المواتية جداً، وأفاق النمو الجيدة نسبيا، إلى اجتذاب قدر هائل من التدفقات الرأسمالية الوافدة، مما يفسر قوة القطاع الحقيقي النسبية. لكن قيمته المتزايدة تلقي بظلال قاتمة على أفاق الفئات الأقل تنافسية من قطاع الصناعة التحويلية.

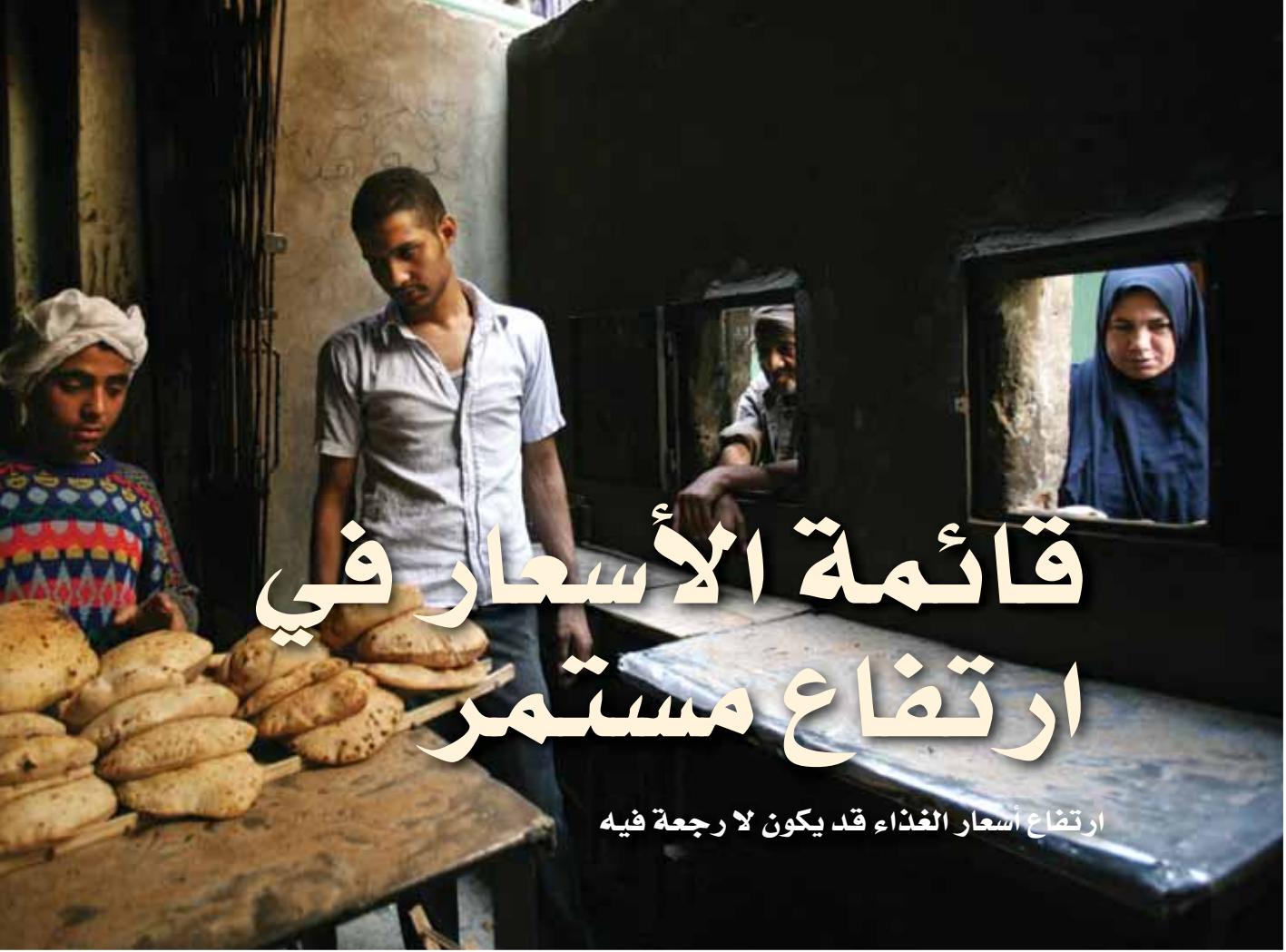
وبينما لا يوجد الكثير مما يمكن للحكومة البرازيلية أو يتعين عليها تحقيقه على مستوى معدلات التبادل التجاري أو الجاذبية النسبية للمستثمرين الأجانب، فإنها تستطيع أن تعمل على اتساق أسعار الفائدة المحلية مع المعايير الدولية. وينبغي أن تبدأ بتعزيز سياسة المالية العامة، وحماية المسؤولية المالية، وزيادة الشفافية، وفي نفس الوقت تضطلع بإصلاح الضمان الاجتماعي- إذ لا يزال العجز الكلي قريبا من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي- على الرغم من الأحوال الديمغرافية التي ما زالت مواتية- وينبع ثلثاه من القطاع العام- كما تضطلع بزيادة مرونة الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على العاملين. وفي النهاية يتعين على البرازيل أن تحذو حذو تشيلي في الأخذ بأهداف مالية محايدة تجاه التقلبات الدورية (تكون أكثر تشددا عندما يكون النمو قويا، وأكثر تيسيرا عندما يتباطأ).

كذلك يتعين على البرازيل إجراء تعديلات في مؤسساتها للسياسة النقدية. فهي تستهدف معدل تضخم مرتفع يرسي حدا معياريا مرتفعا لأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية، ويعزز الربط برقم قياسي. وإضافة لذلك، فإن البنك المركزي يفتقر إلى الاستقلالية القانونية، وهو ما يعني أن صدمات التضخم قصيرة الأجل، رغم أنها أقل مما سبق، تنزع لإحداث تأثيرات أكثر وضوحا واستمرارا عنها في البلدان التي لا تكون قدرة سلطاتها النقدية على الدفاع عن استقرار الأسعار محل جدل متكرر. كذلك يتعين على البرازيل أن تخفض المستوى المرتفع من الائتمان المدعم- حوالي الثلث- في مجالات متنوعة كالاستثمار الزراعي والإسكاني وفي الصناعة التحويلية. فالائتمان المدعم يقوض فاعلية السياسة النقدية التقليدية. وعلى الصعيد الخارجي، من المفترض أن تتاح الفرصة للبرازيل من خلال الاحتياطيات القوية وسعر الصرف الموعوم للاندماج بالكامل في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تخفيض تعريفاتها الجمركية العالية على الواردات وزيادة انفتاحها.

لقد استطاعت حكومتا كاردوسو ولولا الحفاظ على توازن الاقتصاد. وتتمثل الخطوة التالية في زيادة النمو الممكن وسد الفجوة بين البرازيل والاقتصادات الأسرع نمواً التي تماثلها في مستويات الدخل المتوسط. وسوف يتوقف التصدي لهذا التحدي على تقوية دعائم السياسة الاقتصادية الكلية وإعداد جدول أعمال طموح للإصلاح وتنفيذه- وهو الأمر الأسهل منألا دائما في مستهل الولاية الرئاسية.

وإذا ما كان بوسع البرازيل تحقيق هذا الأمر، فستتوافر لها فرصة أفضل لاستغلال إمكاناتها الاقتصادية وتحقيق طموحاتها العالمية. ■

ماريو مسكيتا هو رئيس مكتب بحوث أمريكا اللاتينية في مؤسسة بريغان هوارد لإدارة صناديق التحوط، وشغل قبل ذلك منصب نائب محافظ البنك المركزي البرازيلي.



قائمة الأسعار في ارتفاع مستمر

ارتفاع أسعار الغذاء قد يكون لا رجعة فيه

زبائن ينتظرون الخبز أمام أحد مخازن القاهرة، مصر.

توماس هلبلينغ، وشون روتش

Thomas Helbling and Shaun Roache

أسواق الغذاء الدولية

الغذاء قيمة رمزية وعملية على حد سواء، ربما أكثر من أي منتج آخر. وتشير المخاوف بشأن الأمن الغذائي، وكفاية الإنتاج المحلي، ومستوى الدخل النسبي في مجال الزراعة - إلى أن الغذاء لا يُتداول بسهولة مثل السلع المصنعة، بسبب السياسات الزراعية الحمائية. وعلى الرغم من هذه الحواجز التجارية، فإن بعض بنود الغذاء الأساسية - خاصة الحبوب والبقول والبذور الزيتية الرئيسية - يتم تداولها دولياً. وفي هذا المقال، نركز على الأسعار الدولية لمثل هذه المنتجات. وهناك كثير من الأغذية لا يتم تداوله، ومن ثم فإن أسعار الغذاء الدولية ليست سوى محدد واحد في مؤشر تضخم أسعار الغذاء المحلية.

وقد اعتاد العالم على أسعار الغذاء المنخفضة نسبياً في الثمانينات والتسعينات، عندما كانت الأسعار المعدلة لمراعاة التضخم أقل من تلك التي سجلت إبان الكساد الكبير (انظر الشكل ٢). ولكن أسعار الغذاء طفتت ترتفع سريعاً منذ انتهاء القرن - فيما عدا حالات انخفاض خلال الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩ - ويدل ذلك على أن هذه السياسات تمثل اتجاهها وليست مجرد انعكاس لعوامل مؤقتة.

مذاقات مكلفة

ربما كان أهم تفسير للاتجاه العام نحو زيادة أسعار الغذاء هو ازدياد ثراء المستهلكين في الاقتصادات الصاعدة والنامية مما جعلهم يتجهون نحو تنوع بنود قوائم طعامهم. وبصفة خاصة، نجد أن المستهلكين في هذه الاقتصادات يتناولون أغذية غنية بالبروتين، كاللحوم ومنتجات الألبان وزيوت الطعام

سوء الأحوال الجوية في شتى أنحاء العالم إلى انخفاض المحاصيل وارتفاع أسعار الغذاء، مما أدى إلى زيادة مخاطر التضخم وإلحاق الضرر بالفئات الأضعف. فقد أدت الفيضانات في أستراليا وباكستان وأجزاء من الهند إلى زيادة أسعار الغذاء، مثلما فعلت موجات الجفاف في الصين والأرجنتين وأوروبا الشرقية. ومرة ثانية طفتت أسعار الطاقة ترتفع، مع احتمال أن تسفر عن تداعيات مقلقة بالنسبة للغذاء.

وتكافح بلدان كثيرة - خاصة الاقتصادات النامية والصاعدة - للتصدي لانعكاسات أسعار الغذاء المرتفعة، نظراً لتأثيرها على الفقر والتضخم، وعلى ميزان المدفوعات بالنسبة للبلدان المستوردة. وربما أسهمت أسعار الغذاء الأكثر ارتفاعاً في القلاقل الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكانت أسعار الغذاء الدولية مستقرة إلى حد كبير حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٠، لكنها شهدت طفرة مفاجئة في النصف الثاني من العام نفسه، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١١ (انظر الشكل ١). وفي الوقت الحالي، يقترب مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الغذاء (انظر الإطار) من مستوى الذروة المسجل في يونيو ٢٠٠٨.

وتمثل زيادة أسعار الغذاء بلا شك نبأ سيئاً بالنسبة لجميع المستهلكين، إلا أن الضرر الناجم عن ارتفاع تكاليف الغذاء أكبر على الفقراء - فضلاً على المستهلكين في الاقتصادات النامية والصاعدة بشكل عام؛ حيث يمثل الطعام نسبة أكبر بكثير من إنفاقهم الكلي (دراسة "IMF, 2011"). وفي الوقت نفسه، فإن أسعار الغذاء الآخذة في الارتفاع بسرعة تفرض على متخذي القرار في الاقتصادات الصاعدة والنامية تحديات مهمة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية.

زيادة غلة المحاصيل

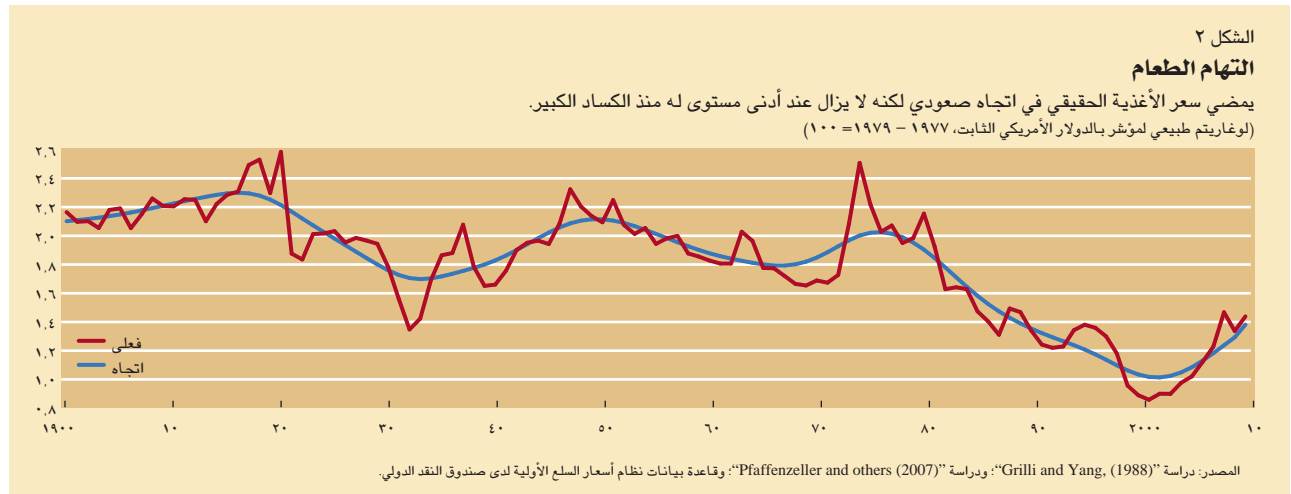
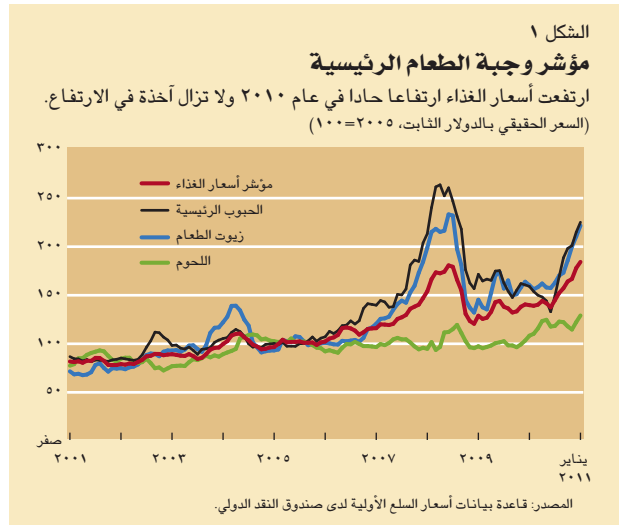
مع حدوث زيادات هيكلية في الطلب على كثير من المحاصيل وغيرها من الأغذية، لم يعد من الممكن أن تظل الأسعار مستقرة في الأجل المتوسط إلا إذا حدثت زيادة هيكلية مسايرة لها في العرض. وبعبارة أخرى، لا بد من زيادة متوسط الأسعار لتوفير الحوافز لزيادة العرض. وفي حين استجاب المزارعون للفرص التي وفرها ارتفاع الطلب، فإن استجابتهم لم تكن إلا استجابة تدريجية. والتفاعل بين الإنتاجية ونمو مساحة الأراضي الزراعية هو أمر حيوي لتفهم طبيعة استجابة العرض. وفي الأوضاع التقليدية، ساهمت سرعة نمو الإنتاجية الزراعية في خفض أسعار الغذاء. ولكن نمو الإنتاجية العالمية - مقياسا بمقدار المحاصيل المنتجة من كل هكتار - انخفض على مدار العقد المنصرم بالنسبة للأرز والقمح مقارنة بفترة الثمانينات والتسعينات وأصابه الركود على نحو كبير بالنسبة للذرة وفول الصويا. وفي المقابل نجد أن انخفاض نمو الإنتاجية يعني ارتفاع الأسعار، مع تساوي كل الأمور الأخرى.

ومع انخفاض نمو غلة المحاصيل، أصبح من الضروري تحقيق زيادات الإنتاج باستخدام مزيد من الأراضي. لكن هناك ثمن لزيادة مساحة الأراضي اللازمة لإنتاج المزيد من محصول ما، وهو ما ينعكس في ارتفاع الأسعار. وترجع زيادة التكلفة إلى عاملين أساسيين.

والفاكهة والخضراوات والمأكولات البحرية. وهذه المنتجات أكثر «مرونة في الدخل» من الحبوب الرئيسية. وبعبارة أخرى، كلما زاد الناس ثراء، زاد طلبهم على هذه الأغذية الغنية بالبروتين، في حين قد ينمو استهلاكهم للحبوب ببطء أكبر أو حتى ينخفض. ويزيد هذا الأمر من الطلب على الموارد الزراعية النادرة - فعلى سبيل المثال، قد يتم تخصيص مساحات أكبر من الأراضي لرعى الماشية بدلا من زراعة المحاصيل، في حين يستخدم المزيد من المحاصيل كأعلاف للحيوانات. ومما يعكس هذه التغيرات، أن الاقتصادات الصاعدة والنامية كانت تسهم بنحو ثلاثة أرباع النمو الإجمالي في الطلب العالمي على المحاصيل الأساسية منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الغذاء والوقود

كانت طفرة الوقود الحيوي بمنزلة تأثير آخر للمنتجات الغذائية على الأسواق على مدار العقد الماضي. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الدعم المقدم من السياسات إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي، الذي يستخدم كمكمل للوقود في النقل، خاصة في الاقتصادات المتقدمة وكذلك في بعض الاقتصادات الصاعدة، بما في ذلك البرازيل. وقد أدى هذا الطلب بدوره، إلى زيادة الطلب على محاصيل الأعلاف. ففي عام ٢٠١٠ مثلا، استهلك إنتاج الإيثانول المستخرج من الذرة نحو ١٥٪ من إجمالي محصول الذرة العالمي. ويعد قصب السكر، ونوى النخيل، وبذر اللفت، محاصيل أخرى يرتبط الطلب عليها بالطلب على الوقود الحيوي. وإضافة لهذه التأثيرات غير المباشرة، فإن لأسعار النفط المرتفعة أيضا تأثيرات مباشرة على تكلفة إنتاج الأغذية؛ لأن الوقود - بما في ذلك الغاز الطبيعي - يستخدم لإنتاج مدخلات مثل الأسمدة. ويستخدم الوقود في كل مراحل دورة الإنتاج الزراعي - من البذر حتى الحصاد والتوزيع. وتتوقف أسعار الغذاء جزئيا على أسعار النفط، وقد دعم الوقود الحيوي هذه الصلة على الأرجح.



رصد الغذاء

يرصد مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الغذاء أسعار ٢٢ بندا غذائيا زراعيا هي الأكثر تداولاً على المستوى الدولي.

وتشمل هذه البنود الحبوب الرئيسية: القمح، والأرز، والذرة؛ والبنود الزيتية: فول الصويا؛ وزيت الطعام؛ زيت النخيل؛ واللحوم الأساسية: ذبائح الأبقار؛ وبعض بنود المأكولات البحرية الأساسية: مسحوق السمك؛ وبعض الفواكه الاستوائية: الموز؛ والسكر.

وقد تم إعداد هذا المؤشر لتيسير تقييم تطورات أسواق الغذاء وآفاقها من أجل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي. ويرصد المؤشر السلع الأولية التي تسهم بأكثر حصص في التجارة الدولية، وتحدد تلك الحصص وزن كل سلعة في المؤشر. ولهذه البنود بصفة عامة سعر مرجعي دولي - مثلا سعر الذرة الأمريكية في بورصة مجلس شيكاغو للتجارة.

أولا، تتنافس المحاصيل على الأراضي الزراعية. نظرا لأن المساحات المتاحة لإنتاج المحاصيل الزراعية محدودة جغرافيا، فإن زيادة المساحة المخصصة لمحصول ما تعني عادة تقليل المساحة المخصصة لمحصول آخر. ويقرر المزارعون ما يزرعونه حسب أسعار المحاصيل النسبية. ثانيا، نظرا لارتفاع الطلب المتزايد على كثير من المحاصيل، كان من الضروري أيضا زيادة المساحة الزراعية الكلية. ولتشجيع الفلاحين على زراعة وحصاد مساحات أكبر، لا سيما في الأراضي الهامشية الأقل إنتاجية، يتعين زيادة أسعار المحاصيل. ومن منظور أطول أجلا، نجد أن الانخفاض الأخير في نمو غلة المحاصيل يؤثر القلق، فهو يعني أن استمرار النمو في الطلب على الغذاء سيقتضي زيادات إضافية في المساحات الزراعية. لكن بعضا من الأراضي الإضافية سيكون أقل إنتاجية من تلك المستخدمة حاليا، سواء بسبب الافتقار إلى الري في المناطق القاحلة، أو ضعف البنية التحتية، أو لمجرد أن التربة أقل خصوبة. وفي الأماكن التي تشهد توطنا حضريا سريعا، تستخدم الأراضي الخصبة لأغراض أخرى غير الزراعية. وقد عرقل تدهور التربة وتغير المناخ نمو المحاصيل. وقد يؤدي انخفاض نمو المحاصيل وقلة الأراضي المتاحة مع سرعة نمو الطلب في اقتصاد ما إلى حدوث تحولات في أنماط التجارة الدولية. ففي الصين مثلا، أدى تزايد الطلب على العلف الحيواني إلى تحويل البلد إلى مستورد صاف للذرة وفول الصويا. ونظرا لأن أسواق الأغذية الدولية لا تزال ضحلة نسبيا - أي أن حصة صغيرة فقط من الإنتاج العالمي هي التي تصدر، حيث يستهلك معظم الإنتاج محليا - فإن مثل هذه التطورات يمكن أن تحدث آثارا ضخمة على الأسعار العالمية.

الصمود في مواجهة انخفاض الإنتاج

من الواضح أن التغيرات الهيكلية الجارية في أسواق الغذاء الدولية ليست سوى عامل واحد من عوامل الزيادة الاتجاهية في أسعار الغذاء. لكن الاتجاهات العامة لا تسفر عادة عن تحركات مفاجئة في الأسعار. وحتى يتسنى لنا استيعاب حقيقة طفرات الأسعار الأخيرة استيعابا كاملا، يتعين أن ننظر في عوامل أخرى. والواقع أن المحرك الرئيسي لطفرة أسعار الغذاء منذ منتصف ٢٠١٠ كان متمثلا في سلسلة من صدمات العرض المرتبطة بالأحوال الجوية. والآن أصبح تسلسل الأحداث معروفا للجميع.

أولا، تسبب الجفاف واندلاع حرائق الغابات في حدوث انخفاض في إنتاج القمح في روسيا وأوكرانيا وكازاخستان. ونتيجة لذلك تشير التقديرات إلى انخفاض محصول القمح العالمي للموسم الزراعي الحالي بما يربو على ٥٪ (انظر الشكل ٣). ثم أدى فصل الصيف الحار والرطب في الولايات المتحدة إلى انخفاض

محصول القمح إلى أقل من مستواه المتوقع. وأخيرا، بدءا من خريف عام ٢٠١٠، أخذت المحاصيل الآسيوية - بما في ذلك الأرز - تتعرض لواحدة من أقوى نوبات إحصار لانينا على مدار السنوات الخمسين الماضية. ولم يسبب الدمار الذي لحق بالمحاصيل في آسيا ارتفاعات في أسعار السلع الأولية الغذائية على المستوى الدولي فحسب، بل أثر أيضا على أسواق الغذاء المحلية، خاصة من خلال التأثير السلبي على إنتاج الخضروات والفواكه المحلية.

ولا تتوقف استجابة الأسعار العالمية لنقص المعروض على حجم هذا النقص فحسب بل على عوامل أخرى أيضا. فقد كانت القيود المفروضة على صادرات الحبوب في روسيا وأوكرانيا بعد نقص المحاصيل من العوامل التي أدت إلى تضخيم الأثر. وبينما يساعد هذا التحرك على الإبقاء على الأسعار المحلية منخفضة ومستقرة فإنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية. ولوحظ وجود نمط من استجابات السياسات التجارية الحمائية إزاء صدمات العرض خلال طفرات الأسعار السابقة بالنسبة للسلع الأولية الغذائية، بما في ذلك ما حدث في فترتي الانتعاش ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ (راجع دراسة "Martin and Anderson, 2011").

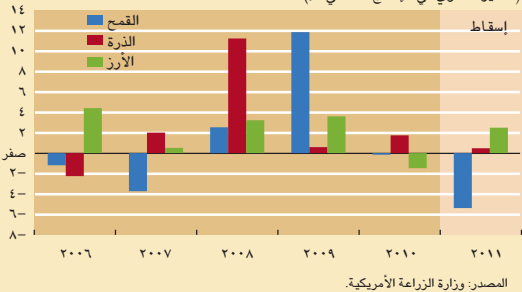
تكديس المخزون

تتأثر أسعار الغذاء كذلك بمستوى المخزون. فالكثير من السلع الغذائية الرئيسية قابل للتخزين - على النقيض من الأغذية القابلة للتلف - وعندما يحدث نقص في المحصول، يمكن استخدام المخزون في زيادة المعروض. وكلما قل المخزون بالنسبة للاستهلاك - وهو ما يسمى نسبة المخزون إلى الاستخدام - زاد إجهاد أصحاب المخزونات عن طرح أجزاء من مخزوناتهم للعرض بأي سعر معين، مدعين أنهم يحتفظون بها للحماية من حالات النقص مستقبلا. ومن ثم، يزداد تأثير صدمات العرض على الأسعار مع انخفاض نسب المخزون إلى الاستخدام. وقد أدى انخفاض نسب المخزون إلى الاستخدام إلى تضخيم الآثار الواقعة على الأسعار نتيجة خيبة الأمل في المعروض، كما أسهمت في زيادة تقلب أسعار الغذاء. وقد انخفضت مستويات المخزون مقارنة بالاستهلاك انخفاضا كبيرا على مدار العقد الماضي. ووصلت في ذروة أسعار الغذاء السابقة في عام ٢٠٠٨، إلى مستوى قياسي منخفض مقارنة بالمستوى المسجل خلال فترة انتعاش أسعار السلع الأولية والغذاء ١٩٧٣ - ١٩٧٤ (انظر الشكل ٤). ولم تسمح نتائج موسم الحصاد المواتية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ إلا بقدر محدود من إعادة بناء المخزون. ولذلك، عندما بدأت صدمات العرض في منتصف عام ٢٠١٠، كانت أسواق الغذاء لا تزال ضعيفة.

الشكل ٣

صدمة قاصمة للخبز

تعرضت محاصيل الحبوب لصدمة قاسية في عام ٢٠١٠ من جراء سوء الأحوال الجوية في شتى أنحاء العالم. (التغير السنوي في الإنتاج العالمي، %)



المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية.

وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا الاختلاف في محورين (دراسة IMF، 2008)“أولاً، مع الزيادة الكبيرة في نسبة الإنفاق على الغذاء وزيادة نسبة تكاليف الغذاء الخام في المجموعة الثانية من البلدان، فمن الأرجح أن تؤدي طفرات أسعار الغذاء إلى إطلاق عنان التوقعات التضخمية وتحفيز زيادة المطالبات برفع الأجور. ثانياً، لا تزال مصداقية السياسة النقدية في الاقتصادات الصاعدة والنامية منخفضة على الرغم من التحسينات الأخيرة، مما يعني ضمناً أن الأطراف الاقتصادية الفاعلة ستكون أقل ثقة في قوة استجابة البنوك المركزية إزاء الضغوط التضخمية الناشئة ومن ثم سيكون من الأرجح تصحيح توقعاتها التضخمية على المدى المتوسط.

وقد درج صندوق البنك الدولي على تقديم المشورة للبلدان باستيعاب الآثار المباشرة لارتفاع أسعار السلع الأولية على التضخم، والتأهب لتشديد سياستها النقدية لتفادي الآثار السعريّة اللاحقة. وفي الوقت نفسه، يتعين استكمال هذه السياسات بتدابير تدعم شبكات الأمان الاجتماعي وتحمي الفقراء من الآثار المدمرة لتزايد فاتورة المواد الغذائية.

ارتفاع أسعار الغذاء - الأراجعة فيه؟

ربما ينبغي للعالم أن يعتاد على ارتفاع أسعار الغذاء. فعلى الرغم من أن جانباً كبيراً من طفرة الأسعار الأخيرة يرتبط بعوامل مؤقتة، كالأحوال الجوية، فإن الأسباب الرئيسية لتزايد الطلب على الغذاء ترجع إلى حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي لا رجعة فيها.

وعلى مر الزمن، يمكن توقع استجابة نمو العرض للأسعار المرتفعة، مثلما حدث في العقود السابقة، مما يخفف الضغوط على أسواق الغذاء، لكن ذلك سوف يستغرق طويلاً يقاس بالسنين وليس بالشهور. وهناك احتمال كذلك أن يواجه العالم تزايد ندرة مستلزمات إنتاج المواد الغذائية، بما في ذلك الأراضي والمياه والطاقة. ومن شأن التقدم التكنولوجي وزيادة نمو الغلة تعويض هذه الندرة. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يكون على صناعات السياسات - خاصة في الاقتصادات الصاعدة والنامية - الاستمرار في مواجهة التحديات التي يفرضها ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة تقلبها على حد سواء مقارنة بما كان العالم معتاداً عليه. ■

توماس هيلينغ يشغل منصب مستشار في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي ويعمل شون روتش كإقتصادي في نفس الإدارة.

المراجع:

Deaton, Angus, and Guy Laroque, 1992, "On the Behavior of Commodity Prices," Review of Economic Studies, Vol. 59, No. 1, pp. 1-23.

Grilli, Enzo, and Maw Cheng Yang, 1988, "Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows," The World Bank Economic Review, Vol. 2, No. 1, pp. 1-47.

International Monetary Fund, 2008, World Economic Outlook, Chapter 3, "Is Inflation Back? Commodity Prices and Inflation" (Washington, October).

—, 2011, World Economic Outlook (Washington, April).

Martin, Will, and Kym Anderson, 2011, "Export Restrictions and Price Insulation During Commodity Price Booms" Revised version of a paper presented at the World Bank-UC Berkeley Conference on Agriculture for Development—Revisited, Berkeley, October 1-2, 2010.

Pfaffenzeller, Stephan, Paul Newbold, and Anthony Rayner, 2007, "A Short Note on Updating the Grilli and Yang Commodity Price Index," The World Bank Economic Review, Vol. 21, No. 1, pp. 151-63.

ويغلب على آثار صدمات العرض الاستمرار لمدة قصيرة. وسرعان ما يعود إنتاج المحاصيل في العادة للاتجاه العام مع عودة الأحوال الجوية إلى طبيعتها. والواقع أن فترات نقص الإنتاج والارتفاعات الحادة في الأسعار عادة ما تكون محاطة بفترات طويلة من استقرار الأسعار النسبي (وقد تأكد هذا النمط من خلال دراسة "Deaton and Laroque, 1992" وغيرها). وما لم تحدث اضطرابات أخرى في الأحوال الجوية، من المتوقع أن تتراخى حدة الارتفاع الأخير في أسعار الغذاء عندما يبدأ موسم الحصاد الجديد في نصف الكرة الشمالي لاحقاً في هذه السنة. لكن من غير المرجح أن يتوقف الاتجاه الصعودي في الأسعار سريعاً؛ لأن تصحيح أوضاع العرض لمراعاة الزيادات الهيكلية في الطلب بالنسبة للسلع الأولية الغذائية سيستغرق وقتاً.

التأثير

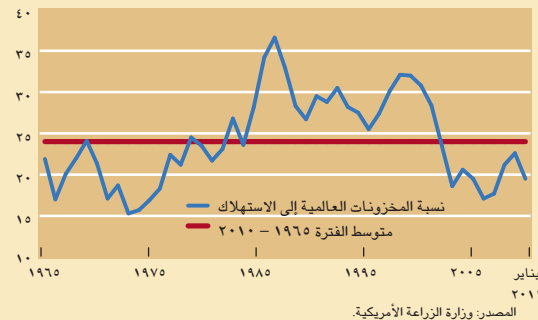
تسببت طفرة أسعار الغذاء الدولية بالفعل في تضخم أسعار الغذاء المحلية وزيادة معدلات التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين منذ أوائل عام ٢٠١١ في كثير من الاقتصادات. ويشار إلى هذه التأثيرات المباشرة بوصفها «الأثر الفوري» وهي جزء من العملية الطبيعية لانتقال آثار الأسعار. وكما كان الحال في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، كانت هذه الآثار أكبر في الاقتصادات الصاعدة والنامية، حيث كانت حصة البنود الغذائية في سلة أسعار المستهلكين أكبر منها في الاقتصادات المتقدمة (دراسة "IMF, 2008").

ومثلما تتفق البلدان والأسر المعيشية الأفقر نسبة أعلى من ميزانياتها على الغذاء، فإن التكلفة الفعلية للغذاء تشكل كذلك نسبة أعلى من تكلفة المنتجات الغذائية في البلدان الفقيرة مقارنة بالبلدان الغنية، حيث تزيد تكلفة العمالة والنقل والتسويق والتعبئة من قيمة الغذاء ولكن ليس في شكل أسعار حرارية. ولكن إذا استقرت أسعار الغذاء الدولية، ستتلاشى الآثار المباشرة ما لم يتأثر التضخم الأساسي. ويطلق الاقتصاديون على هذه الآثار اسم الآثار غير المباشرة أو «الآثار اللاحقة» وهي تحدث إذا تأثرت توقعات التضخم المستقبلي بزيادات أسعار الغذاء. ذلك أنه إذا توقع الناس استمرار أسعار الغذاء في الارتفاع، فإنهم يأخذون في المطالبة برفع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم الأساسي. وتشير التجارب على مدار العديدين الماضيين إلى انخفاض مخاطر انتقال الآثار من تزايد أسعار الغذاء إلى التضخم الأساسي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، وإن كانت كبيرة بالنسبة للاقتصادات الصاعدة والنامية.

الشكل ٤

تكديس المخزون

سجلات المخزونات العالمية من الحبوب مستويات دون المتوسط في العقد الماضي. (المخزونات العالمية في نهاية السنة كنسبة مئوية من الاستهلاك العالمي. %)



المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية.

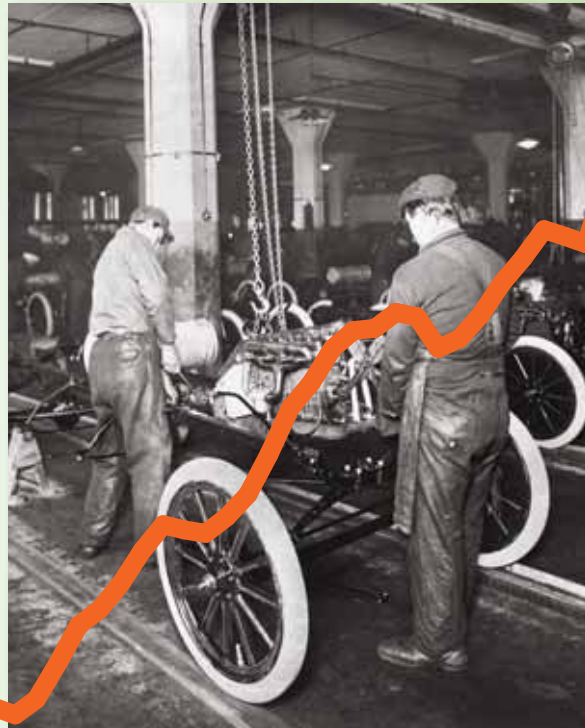
تاريخ الدين العالمي

كيف تغير الدين العام منذ عام ١٨٨٠

أقلت الأزمة المالية العالمية بأعبائها على الاقتصاد العالمي، لا سيما على الموارد العامة في الاقتصادات المتقدمة. فقد زاد نمو الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي زيادة حادة في السنوات الأخيرة - من ٧٠٪ في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ١٠٠٪ عام ٢٠٠٩. وهذه الزيادة تبدو هائلة. ولكن كيف تبدو هذه الزيادة بالمقارنة مع مستويات الدين على مر الزمن؟ يمكن الاطلاع على منظور تاريخي لهذه التغيرات في قاعدة بيانات جديدة أعدها صندوق النقد الدولي - تغطي الفترة من عام ١٨٨٠ لمعظم الاقتصادات المتقدمة.



طوابير الخبز في مدينة نيويورك، بالولايات المتحدة، ١٩٣٠.



خط تجميع سيارات فورد في ولاية ميشيغان بالولايات المتحدة، ١٩١٣ تقريباً.

الحروب العالمية والكساد الكبير

وصل الدين إلى أدنى نسبة على الإطلاق - ٢٣٪ من إجمالي الناتج المحلي - في عام ١٩١٤ عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى. لكن الدين بدأ بعد ذلك في التزايد. فقد أدت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وما ترتب عليها من أزمات مالية إلى زيادة حادة في الدين في الاقتصادات المتقدمة. وأعقب انخفاضات الدين خلال العشرينيات من القرن الماضي ارتفاعان آخران ارتبطا بالكساد الكبير (في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي) والحرب العالمية الثانية (١٩٤١ - ١٩٤٥).



صناعة السلاح في ألمانيا، ١٩٠٩.

الفترة المبكرة

خلال الفترة الأولى من العولمة المالية (١٨٨٠ - ١٩١٣)، انخفضت نسب الدين في الاقتصادات المتقدمة - من ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٨٨٠ إلى ٢٩٪ في عام ١٩١٣. وقد ارتبطت قاعدة الذهب التي كانت سائدة أثناء تلك الفترة بتدفقات غير مسبوقه من رؤوس الأموال الوافدة والتدفقات التجارية مما حفز النمو وفي الوقت نفسه خفض نسب الدين العام.

١٩٥٠

١٩٦٠

١٩٧٠

١٩٨٠

١٩٩٠

٢٠٠٠

٢٠١٠

١٥٠

١٢٠

٩٠

٦٠

٣٠

٠

١٨٨٠

١٨٩٠

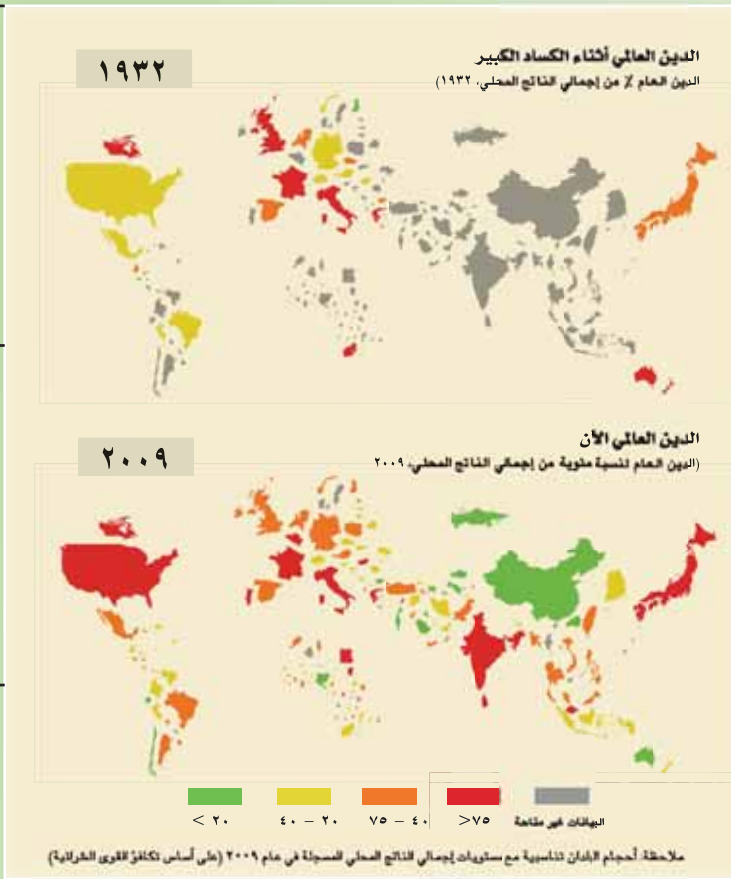
١٩٠٠

١٩١٠

١٩٢٠

١٩٣٠

١٩٤٠



«الذروة الكبرى»

إبان الكساد الكبير، بلغت نسب الدين ذروتها بنسبة ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٣٢ عقب عدة نوبات من الأزمات المصرفية وأزمات العملة. واقتربت نهاية الكساد الكبير من منتصف إلى أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، بانخفاض في الدين، بيد أن بداية الحرب العالمية الثانية وضعت حدا لخفض نسب التمويل بالدين. ومع لجوء دول كثيرة إلى الاقتراض لتمويل نفقات الحرب ارتفعت مديونية الاقتصادات المتقدمة إلى أعلى مستوى مسجل لها في قاعدة البيانات: نحو ١٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٤٦.

الأزمة الأخيرة

على الرغم من أن أثر الأزمة الأخيرة على النمو أقل وطأة من أثر الكساد الكبير، فإن انعكاساتها على الدين العام تبدو أخطر. وذلك لأن الاقتصادات المتقدمة كانت أضعف عند بدء النوبة الراهنة - حيث كانت نسب الدين في اقتصادات مجموعة العشرين أعلى بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٢٨. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهبوط الحاد في الإيرادات (بسبب انهيار النشاط الاقتصادي وأسعار الأصول وأرباح القطاع المالي) وتكلفة تقديم دفعة تنشيطية ودعم للقطاع المالي أضرت بنسب الدين أثناء الأزمة الحالية بدرجة أكبر مما حدث أثناء الكساد الكبير.



لوحة إعلانات في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة، ٢٠٠٨.

من إعداد علي عباس، ونظيم بالحسين، وأسماء الجنابني، ومارك هورتون من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي. ويعتمد النص والرسوم البيانية على قاعدة البيانات التاريخية للدين العام والتي نشرها الصندوق في عام ٢٠١٠. والبيانات الأساسية مستقاة من قاعدة البيانات التاريخية للدين العام - التي تغطي نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لعدد ١٧٤ بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي - ويمكن الاطلاع على هذه البيانات في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/ns.aspx?id=262

التحويلات في الأسواق المالية

ستين كلايسينز، وأيهان كوزي، وماركو تيرونيس
Stijn Claessens, M. Ayhan Kose, and Marco E. Terrones

وللإجابة على هذه الأسئلة فقد طبقنا الطرق التقليدية لتحليل الدورات الاقتصادية على قاعدة بيانات شاملة للدورات المالية في أسواق الائتمان والإسكان وحقوق الملكية (دراسة، Claessens, Kose, and Terrones, 2011a). وتكشف دراستنا عن عدد من الحقائق عن الدورات المالية. أولاً، قد تكون الدورات المالية نوبات مطولة ومكلفة. ثانياً، قد تتسبب الدورات المالية المختلفة في تفاقم أوضاع بعضها البعض، وتزداد سوءاً فتصبح أزمات مالية. ثالثاً، غالباً ما تنضوي على عنصر عالمي مهم، حيث تتسم بتزامن شديد عبر البلدان. وأخيراً فإنها عندما تحدث مترادفة في العديد من البلدان، فإنها غالباً ما تؤدي إلى نتائج أكثر تكلفة. وهناك انعكاسات مهمة لهذه النتائج، بالإضافة إلى نتائج البحوث الحديثة، على تصميم السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي.

تحديد الدورات المالية

من المفيد استخلاص بعض أوجه التماثل بين مراحل التذبذبات الدورية في الأسواق المالية التي نحددها والتذبذبات في الناتج المرتبطة بالدورات الاقتصادية. ذلك أن للدورة الاقتصادية الكاملة مرحلتين: مرحلة الركود (من الذروة إلى القاع) ومرحلة التوسع (من القاع إلى القمة التالية). وبالإضافة إلى هاتين المرحلتين، فقد أجريت دراسة موسعة على التعافي من حالة الركود. ومرحلة

التطورات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين بجلاء إلى شدة تأثير التحويلات في الأسواق المالية على النشاط الحقيقي في كل أرجاء العالم. فقد شهدت اليابان - بعد أكبر فقاعة عقارية في تاريخها الحديث - انهياراً كبيراً في سوق الأصول في أوائل التسعينات - في بداية الفترة المعروفة باسم «العقد الضائع». وبعد فترات الانتعاش الائتماني المطولة، واجه كثير من الاقتصادات الصاعدة في آسيا أزمات مالية عميقة في النصف الثاني من التسعينات. وانتهت فترات انتعاش أسواق الأسهم في أواخر التسعينات في عدد من الاقتصادات المتقدمة بحالات متزامنة من الركود والكساد.

وكانت الأزمة المالية العالمية الأخيرة متشابهة مع سابقتها. ومع ذلك فإن ما يسمى الركود الكبير كان أشبه بزلزال من حيث الأثر الذي خلفه؛ فقد أدى انسحاق الائتمان وركود أسعار الأصول إلى حدوث أعمق ركود عالمي منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

ولم تكن الأزمة المالية التي وقعت أخيراً تذكيراً مؤلماً بأهمية الدورات المالية فقط، ولكنها كشفت أيضاً عن أن فهمنا محدود لهذه النوبات. وقد تأسست البحوث السابقة في معظمها على السرد التاريخي بدلاً من التحليل المنهجي للدورات المالية. ونتيجة لذلك، فقد تُركت أسئلة كثيرة دون إجابة: ما هي أهم سمات الدورات في الأسواق المالية؟ وما مدى تزامنها؟ وما الذي يحدث عندما تتوابع الدورات في أسواق مالية مختلفة؟

الدورات المالية غالباً ما تكون طويلة وعميقة وكثيراً ما تتفاعل على نحو يمكن أن ينشئ دورات انتعاش أو كساد

التعافي ليست سوى الجزء المبكر من مرحلة التوسع، وتعرّف عادة بأنها الوقت اللازم حتى يعود الناتج من مستواه المنخفض إلى المستوى الذي وصل إليه قبل أن يبدأ التدهور.

ونحن نستخدم منهجا مماثلا في تعريف الدورة المالية. فنطلق على مرحلة التعافي في دورة مالية «الصعود» وعلى مرحلة الانكماش «الهبوط» وفيما يتعلق بمرحلة التعافي، فإننا ندرس كلا من الوقت الذي استغرقته للعودة إلى الذروة السابقة (مثلا، النقطة العليا من أسعار العقارات) ومقدار الزيادة في المتغير المالي في السنة الأولى بعد بلوغها القاع. ويتم استبعاد ما تبقى من مرحلة التوسع والتي تكون في المعتاد أطول بكثير وقد تتأثر بالكثير من العوامل الهيكلية (مثل مستوى تطور القطاع المالي ومؤسسته).

وعند دراسة الدورات الاقتصادية، فإن المتغير الذي يتعين استخدامه يكون واضحا: أي مقياس مجمع للنشاط الاقتصادي مثل إجمالي الناتج المحلي. ولكن الأمر لا يكون بنفس الوضوح عند تحليل الدورات المالية؛ لأنه من المحتمل أخذ متغيرات كثيرة في الاعتبار. وقد تركزت دراستنا على الدورات المالية في ثلاث شرائح سوقية متميزة ولكنها تعتمد على بعضها البعض، وهي أسواق الائتمان، والإسكان، والأسهم، نظرا لأنها تشكل جوهر الوساطة المالية - أي عملية التوفيق بين المدخرين والمقترضين.

ونركز تحديدا على حجم الائتمان وأسعار المساكن وأسعار الأسهم في ٢١ اقتصادا متقدما - من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - في الفترة ما بين ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٧. وقد استبعدنا من تحليلنا السنوات التي أعقبت الأزمة الأخيرة؛ لأن عددا من نوبات الدورة المالية المرتبطة بالأزمة لا يزال مستمرا. ويتوافق حجم الائتمان مع المطالبات المجمعة على القطاع الخاص من البنوك المتلقية للودائع؛ وتشير سلسلة أسعار المساكن إلى المقاييس السابقة لمؤشرات أسعار الأراضي أو المساكن، حسب البلد المصدر، وبالنسبة لأسعار الأسهم مؤشرات أسعار الأسهم المرجحة بالقيمة السوقية للأسهم المتداولة. واستخدمنا بيانات ربع سنوية، تُعدّل موسميا عند الاقتضاء، وبالأسعار الثابتة (أي معدلة لمراعاة التضخم).

فترات الانتعاش والكساد والضائقة

درسنا أيضا الأشكال الأكثر تواترا في الدورات المالية - حالات الاضطراب والانتعاش - لأن الدورات الكبيرة في المتغيرات المالية ترتبط غالبا بتذبذبات شديدة التقلب في النشاط الاقتصادي. ولتحديد هذه التذبذبات، صنفنا التغيرات في كل متغير أثناء فترات الهبوط والصعود. وبعد ذلك قمنا بتصنيف كل نوبة باعتبارها اضطرابا ماليا إذا وقع التغير في المتغير المالي - مثلا، أسعار الأسهم - أثناء فترة الهبوط في الربع السفلى لكل التغيرات. وقد أطلقنا على هذه الاضطرابات حالات ضائقة أو كساد حسب المتغير (أي ضائقة ائتمانية؛ وركود أسعار الأسهم أو المساكن). وقد صنفنا الحركة في المتغير المالي على أنها انتعاش إذا وقع التغير في ذلك المتغير المالي أثناء فترة الصعود في الربع العلوي، بمعنى وجود انتعاش في أسعار الائتمان والمساكن والأسهم.

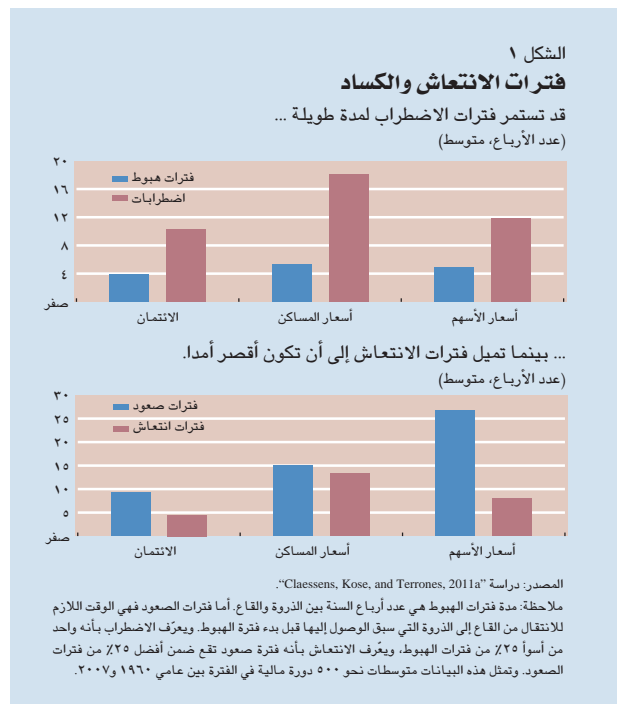
وكانت هناك قرابة ٥٠٠ نوبة من نوبات الدورات المالية ما بين الربع الأول من عام ١٩٦٠ والربع الأخير من عام ٢٠٠٧ بين البلدان الثلاثة والعشرين والمتغيرات المالية الثلاثة. ولقد حددنا ١١٤ هبوطا في الائتمان، ١١٤ هبوطا في أسعار المساكن (تبدأ بيانات أسعار المساكن في عام ١٩٧٠ أو ما بعدها بالنسبة لمعظم البلدان)، و ٢٤٥ هبوطا في أسعار الأسهم. وبالتوازي فقد ضمت العينة ١١٥ صعودا في الائتمان و ١١٤ صعودا في أسعار المساكن، و ٢٥١ صعودا في أسعار الأسهم. ودورات أسعار المساكن مماثلة في العدد مع الدورات الاقتصادية خلال هذه الفترة، في حين أن دورات أسعار الأسهم أكثر تواترا بسبب طبيعتها

شديدة التقلب. ويمثل الربع من هذه النوبات اضطرابات (ضائقة ائتمانية أو كساد) أو فترات انتعاش.

اضطرابات مالية طويلة وعميقة

غالبا ما تكون الاضطرابات المالية أطول بكثير من فترات الهبوط العادية (انظر الشكل ١) وتتراوح مدة الاضطرابات في المتوسط ما بين ١٠ و ١٨ رُبعًا، ويكون كساد أسعار المساكن هو الأطول أمدا. فكساد أسعار المساكن الذي يستمر ١٨ رُبعًا أو ما إلى ذلك في المتوسط، أطول نحو أربعة أضعاف فترات الهبوط العادية في أسعار المساكن. وفي المقابل، غالبا ما تكون فترات الانتعاش في الأسواق المالية أقصر أمدا من فترات الصعود القياسية. وتتسم فترات انتعاش أسواق الائتمان بأنها الأقصر أمدا، نحو أربعة أرباع ونصف الربع، بالمقارنة مع المدة المتوسطة لفترات تحسن الائتمان الأخرى والتي تبلغ نحو ٩ أرباع، بينما تكون فترة انتعاش أسعار المساكن هي الأطول حيث تستمر نحو ١٣ رُبعًا تقريبا.

وغالبا ما تكون الدورات المالية عبارة عن نوبات مكثفة قياسا بقوتها - أي مدى انخفاض أسعار المساكن أو أسعار الأسهم أو حجم الائتمان من الذروة إلى القاع أثناء فترات الهبوط والتغير في كل من المتغيرات المالية أثناء أول أربعة أرباع من فترة الصعود (انظر الشكل ٢). أما فترات الضائقة الائتمانية وكساد أسعار المساكن فتكون أشد وطأة من أي فترات هبوط أخرى في الائتمان وأسعار المساكن. وتتسم فترات الضائقة الائتمانية بأنها أعمق من الهبوط الائتماني المتوسط بنحو أربعة أضعاف، بينما يزيد كساد أسعار المساكن بواقع سبعة أضعاف على متوسط هبوط أسعار المساكن. أما كساد أسعار الأسهم فيزيد بواقع الضعف. لكن قياسا بالقيم المطلقة، فإن أشد التذبذبات تظهر في أسواق الأسهم - حيث تسجل الأسعار في فترة انتعاش معتادة زيادة قدرها ٤٥٪ وتسجل انخفاضا أكبر بدرجة طفيفة خلال نوبة الكساد. وفي حالة أسواق المساكن نجد التقلبات في المعتاد أقل تماثلا خلال مرحلتي الدورة الواحدة: بزيادة قدرها ١١٪ خلال فترات الانتعاش وانخفاض قدره ٢٩٪ أثناء فترات الكساد.

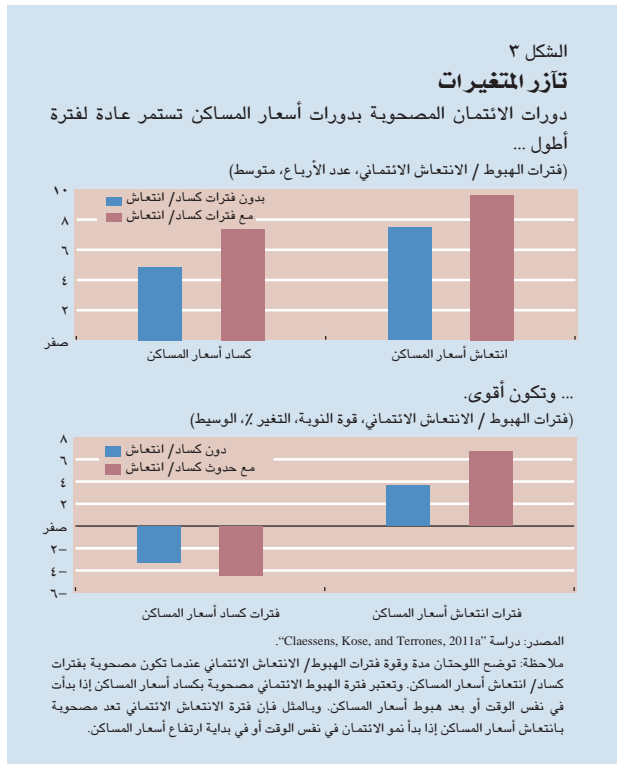


المالي تؤكد وجود تأثيرات مرتدة بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي وفيما بين شتى أقسام القطاع المالي. وتشير تلك النماذج، على سبيل المثال، إلى أن انخفاض صافي القيمة، الذي ربما يكون ناجما عن حدوث انخفاض في أسعار الأصول، يدفع المقترضين إلى تقليص طلبهم على الائتمان والحد من إنفاقهم واستثماراتهم. ويتسبب هذا بدوره في المزيد من انكماش إنتاج السلع والخدمات فيما يمكن أن يصبح دورة ذاتية الدعم يتعاقب فيها تراجع الإنتاج وتراجع أسعار الأصول.

وتشير كذلك النماذج التي تعمل على جانب العرض من التمويل إلى وجود روابط قوية بين شتى أقسام الأسواق المالية. وتركز تلك النماذج على الميزانيات العمومية في جهات الوساطة المالية (مثل البنوك التي تقبل الودائع وتقدم القروض) باعتبارها مؤشرا لقدرتها على تقديم الائتمان والأشكال الأخرى من التمويل الخارجي. وتؤكد هذه الروابط أن الأوضاع في أسواق الائتمان قد تؤثر على أسعار الأصول (والنشاط الحقيقي) والعكس. وعلى سبيل المثال، عندما تزيد البنوك من نسبة التمويل بالديون بمرakمة المديونيات، فإنها غالبا ما تتيح قدرا أكبر من الائتمان الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار الأصول. وعلى النقيض من ذلك، فإن النقص في قدرة البنوك على التمويل بالديون قد يجعل من انخفاض أسعار الأصول.

تزامن كبير بين الدورات المالية في مختلف البلدان

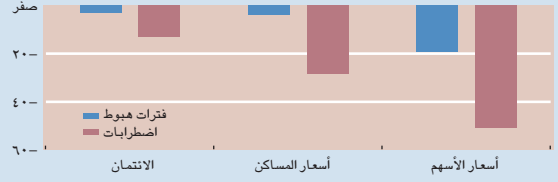
غالبا ما تحدث الدورات المالية على نحو متزامن أيضا عبر بلدان العالم - مما يشير إلى أن الطابع العالمي الذي اتسمت به الأزمة الأخيرة لم يكن بالأمر غير المعتاد. ولقد درسنا درجة التزامن بين الدورات مستخدمين ما يسمى مؤثر التوافق الذي يقيس النسبة المئوية للوقت الذي تمر خلاله بلدان بنفس المرحلة من الدورة المالية.



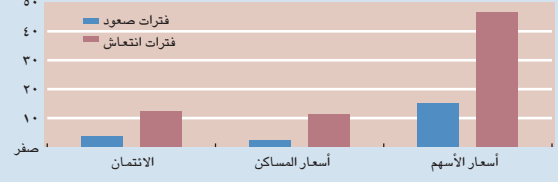
الشكل ٢

أوقات عصبية

تحدث أشد التذبذبات في أسواق الأسهم. وغالبا ما تكون فترات انتعاش أسعار المساكن أقل وضوحا من فترات ركودها.
(قوة النبوة، الوسيط، %)



(قوة النبوة، الوسيط، %)



المصدر: دراسة "Claessens, Kose, and Terrones, 2011a".
ملاحظة: تقيس فترات الهبوط الانخفاض من الذروة إلى القاع؛ أما الصعود فيقيس التغيير خلال العام الأول بعد بلوغ القاع.

تأزر المتغيرات

ما الذي يحدث عندما تكون الأسواق المالية المحلية في نفس المرحلة تقريبا من الدورة المالية؟ وهل الأمر أكثر من مجرد مصادفة؟ للإجابة على هذا السؤال استخدمنا قاعدة زمنية بسيطة، فقد اعتبرنا، على وجه التحديد، أن الهبوط في أحد المتغيرات المالية يرتبط باضطراب في متغير آخر إذا بدأ الهبوط في نفس الوقت أو بعد فترة وجيزة من حدوث الاضطراب في المتغير الآخر - وقد استخدمنا منهجا مماثلا في حالات الصعود.

ومما لا شك فيه، أن الارتباط بين التحركات في متغيرين لا يشير بالضرورة إلى أن أحدهما كان سببا في حدوث الآخر. بيد أن النتائج التي توصلنا إليها توضح وجود تفاعل قوي - بين أسواق الائتمان وأسواق المساكن، على سبيل المثال. وغالبا ما تكون فترات الهبوط الائتماني التي تتداخل مع فترات كساد أسعار المساكن أطول وأعمق من غيرها من أشكال فترات الهبوط الائتماني (انظر الشكل ٣). وبالمثل عندما تتوكل فترات انتعاش الائتمان مع فترات انتعاش أسعار المساكن فإنها غالبا ما تكون أطول أجلا وأقوى أثرا. فعلى سبيل المثال، عندما تتوافق فترة انتعاش الائتمان مع انتعاش أسعار المساكن، فإنها تصبح أطول بواقع ٢٥% وأقوى أثرا بواقع ٤٠% - الأمر الذي يشير إلى الدور المهم الذي يمارسه التمويل العقاري في الكثير من الاقتصادات.

ويبدو أن الدورات الائتمانية تعمل بطريقة مغايرة عندما تتوكل زمنيا مع الدورات في أسواق الأسهم. وعلى الرغم من أن هبوط الائتمان المصحوب بهبوط في أسعار الأسهم لا يكون أطول أمدا بدرجة كبيرة، فإنه يميل لأن يكون أشد وطأة من غيره. ومما يثير الاهتمام أن دورات أسواق الأسهم تبدو قليلة التأثير عندما تكون مرتبطة بدورات في أسواق مالية أخرى، وربما يكون ذلك راجعا إلى الطبيعة الخصوصية للعوامل التي تحرك التذبذبات في أسواق الأسهم.

وهناك اتساق بين الآليات الموضحة في النماذج الاقتصادية المختلفة والروابط القوية الموثقة في دراستنا بين دورات الائتمان ودورات أسعار الأصول. فعلى سبيل المثال نجد أن النماذج التي تحدد سمات ما يسمى آلية المعجل

وقد عكف الاقتصاديون لفترات طويلة على دراسة التفاعلات بين مختلف أنواع الدورات، وكانت لأبحاثهم انعكاسات مهمة على السياسات. فعلى سبيل المثال، دفعت الدراسة الموسعة للروابط بين الدورات الاقتصادية ودورات التضخم بالاقتصاديين للتحذير من خطر ارتفاع التضخم إذا كانت السياسات النقدية متراخية وكان الاقتصاد ينتج سلعا وخدمات أكبر من إمكاناته. وعلى النقيض، فإنهم يحذرون من حدوث الانكماش لو كانت السياسة النقدية تقييدية وكان مستوى النشاط الاقتصادي أدنى من إمكاناته.

وقد أثارَت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جدلا موسعا حول صياغة سياسات القطاع النقدي والمالي. ولم يؤكد هذا الحوار الصلة بين دورات التضخم والدورات الاقتصادية فحسب، بل أكد أيضا آثار دورات الأسواق المالية على الدورات الاقتصادية.

وبالجمع بين نتائج دراستنا للدورات المالية ونتائج بحثنا السابقة (انظر «عندما تتصادم الأزمات» - عدد ديسمبر ٢٠٠٨ من مجلة التمويل والتنمية) فإن نتائجنا تضيف مدخلات مفيدة لهذا الحوار المتواصل على مستوى السياسات. وفي ضوء التفاعلات متعددة الأبعاد بين الدورات المالية والدورات الاقتصادية فإن ما وثقناه من مشاهدات يشير إلى ضرورة جعل المراقبة الوثيقة للدورات في الأسواق المالية جزءا لا يتجزأ من جهود الرقابة ووضع السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي (دراسة "Claessens, Kose, and Terrones, 2011b"). فعلى سبيل المثال، ربما يود صناع السياسات مراعاة حالة الدورات في الأسواق المالية، بالإضافة إلى الروابط بين دورات التضخم والدورات الاقتصادية، عند قيامهم بصياغة السياسات النقدية.

وتشير دراستنا التحليلية إلى أهمية تفسير التفاعلات بين الدورات المالية عند إعداد السياسات التنظيمية لضمان سلامة النظام ككل. فعلى سبيل المثال، لو كانت أسعار الائتمان والمساكن على حد سواء تشهد نموا سريعا فقد يكون من الضروري تطبيق قواعد ومعايير إقراض أكثر صرامة على قروض التمويل العقاري وكذلك تكوين احتياطات أكبر لمواجهة التقلبات الدورية بغرض التخفيف من التذبذبات في مراكز رأس المال في البنوك؛ لأن الدورات في أسواق الائتمان والمساكن غالبا ما تعزز بعضها البعض. وبصفة أعم، يتعين على القائمين بإعداد القواعد الاحترازية الكلية أن يأخذوا في الحسبان العلاقات والتفاعلات بين الدورات في مختلف شرائح الأسواق المالية.

ونظرا لأن الدورات المالية متزامنة عادة على المستوى الدولي؛ لا بد من دراسة الجوانب العالمية للتنظيمات المالية وسياسات الرقابة المالية. بيد أن الأمر يقتضى أن تتسم هذه السياسات العالمية بالقدرة على التكيف والمرونة؛ لأن النظم المالية تعمل بطريقة مختلفة في البلدان المختلفة. ■

ستين كلايسنز يشغل منصب مدير مساعد وأيهان كوزي منصب مساعد المدير، وماركو تيرونيس منصب نائب رئيس قسم، وجميعهم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Claessens, Stijn, M. Ayhan Kose, and Marco E. Terrones, 2011a, "Financial Cycles: What? How? When?" forthcoming in NBER International Seminar in Macroeconomics 2010, ed. by Richard Clarida and Francesco Giavazzi.

—, 2011b, "How Do Business and Financial Cycles Interact?" forthcoming IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

وتتسم دورات الائتمان وأسعار الأسهم بأعلى درجة من التزامن عبر البلدان (انظر الشكل ٤، اللوحة العلوية). وغالبا ما تكون هذه الدورات في نفس المرحلة في ٧٥٪ من الوقت. ورغم أن المساكن هي أصول غير تجارية، فإن مدى التزامن بين دورات المساكن عبر البلدان ما زال مرتفعا - نحو ٦٠٪. وتعكس هذه النتيجة جزئيا الدور المهم للعوامل العالمية - بما في ذلك أسعار الفائدة العالمية، والدورة الاقتصادية العالمية وأسعار السلع - في تفسير تحركات أسعار المساكن في شتى أنحاء العالم. وقد ارتفعت درجة التزامن في أسواق المساكن والأسهم على مر الوقت، الأمر الذي ربما يرجع إلى التوسع في التجارة والتدفقات المالية عبر الحدود.

وعندما تتزامن الدورات المالية بدرجة كبيرة عبر البلدان غالبا ما تكون أشد وطأة (انظر الشكل ٤، اللوحة السفلية). وفي حالة الهبوط المتزامن بدرجة كبيرة في الأسهم، على سبيل المثال، تنخفض الأسعار بنحو ٣٠٪، مقارنة بنحو ١٨٪ في حالات الهبوط الأخرى. وبالمثل، فإن الصعود المالي المتزامن يكون في الغالب أكثر مدعاة للنشاط.

إعادة التفكير في الدورات والسياسات

تنطوي نتائج دراستنا الموسعة للدورات المالية على دروس أساسية تستحق التفكير. أولها أن الدورات المالية يمكن أن تكون طويلة وعميقة، خاصة التي تحدث في أسواق المساكن والأسهم. وثانيها أن كل دورة مالية تزيد من حدة الدورات الأخرى، وتشتد حدتها أثناء فترات الهبوط المتزامنة في أسواق الائتمان والمساكن. وثالثها أن الدورات المالية تتسم بدرجة عالية من التزامن عبر البلدان، وأن درجة هذا التزامن تزداد بمرور الوقت، ربما بسبب قوى العولمة. أما الدرس الأخير فهو أن فترات الهبوط المتزامنة على مستوى العالم يغلب عليها الارتباط بنويات أكثر تكلفة، وخاصة في دورات الائتمان والأسهم.





إنشاء جسر علوي على أحد الطرق السريعة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا.

سركان أرسلانالب، وفابيان بورنهورست، وسانجيف غوبتا
Serkan Arslanalp, Fabian Bornhorst, and Sanjeev Gupta

يدفع الكثيرون إلى أن يخلصوا إلى أنه غير منتج. إلا أن بعض الدراسات الحديثة— مثل التي أجراها البنك الدولي (٢٠٠٧)— تخلص إلى أن الإنفاق العام على البنية التحتية والتعليم والصحة يسفر عن آثار إيجابية على النمو. ويشير تقرير اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (٢٠٠٨) إلى أن البلدان سريعة النمو تتسم بارتفاع نسبة الاستثمار العام، المعروفة بأنها تبلغ ٧٪ أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي. ويعود هذا المقال إلى هذا الجدل مرة أخرى، وبالاستعانة بتقديرات إجمالي، أو رصيد رأس المال العام (سواء كان جسورا أو طرقا سريعة)، فإنه ينظر في الأثر الواقع على النمو الاقتصادي في ٤٨ من الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠١. وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار العام عموما له تأثير إيجابي على النمو.

نتائج متباينة

يتعلق جانب من الاختلاف في النتائج الحالية بما يجري قياسه. فكثير من الدراسات يبحث في معدل الاستثمار، أي النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي المحددة لزيادة رصيد رأس المال. لكننا نرى أن محور التركيز الأهم هو معدل نمو رصيد رأس المال في حد ذاته. والاختلاف بين الأمرين يشير إلى وجود ثلاثة أسباب على الأقل لتباين الأدلة بشأن العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي الكلي، وهي:

- أن معدلات نمو الاستثمار العام ورأس المال العام ربما تكون مختلفة، حسب المستوى المبني لرصيد رأس المال. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون الاستثمار العام في سنة معينة كبيرا بما يكفي ليحل محل رصيد رأس المال المستهلك - أي كمية رأس المال «المستنفد» مثلا بحكم

ما يشير صناعات السياسات في البلدان النامية إلى عدم كفاية البنية التحتية— أي عدم ملاءمة الطرق السريعة والمطارات والمنشآت البحرية وما شاكلها— كقيد على آفاق النمو في بلدانهم. ولذلك ليس من المستغرب أن يبحث صناعات السياسات عن وسائل لإيجاد متسع في موازناتهم لقدر أكبر من الاستثمار العام في البنية التحتية دون إثقال كاهل بلدانهم بديون لا يمكن الاستمرار في تحملها.

لكنهم قد يجدون ذلك صعب التحقيق. وغالبا ما تعجز هذه البلدان، لأسباب سياسية مختلفة، عن تخفيض الإنفاق الجاري الأقل إنتاجية— مثلا على عمليات الدعم العام لأسعار الوقود - لزيادة الاستثمار العام. ويمكنهم السعي للحصول على الموارد المالية من مصادر خارجية، لكنهم قد يواجهون قيودا على مقدار ما يمكن لبلدانهم اقتراضه— خاصة إذا كان البلد المعني قد أفاد من مساعدات تخفيف أعباء الديون خلال السنوات الأخيرة، أو إذا لم يكن هناك إقراض إضافي متاح إلا بشروط غير ميسرة. وعلاوة على ذلك، فوجود تركة كبيرة من المشروعات العامة الفاشلة في عدد من البلدان، يزيد من تعقيدات اتخاذ القرارات بشأن الاقتراض الخارجي.

لكن الأهم من التساؤل عما إذا كان بوسع بلد ما التوسع في استثماراته العامة في البنية التحتية هو التساؤل عما إذا كان ينبغي عليه أن يفعل ذلك. وتكمن وراء الجدل حول زيادة رأس المال العام قضية مدى إنتاجية الاستثمار العام— أي ما إذا كانت تساعد النمو الاقتصادي. فإذا كان الاستثمار العام منتجا، صار من الأسهل تبرير الاقتراض الخارجي لدعمه. ومما يؤسف له أن نتائج الدراسات عن تأثير الاستثمار العام على النمو غير واضحة، مما

غالبا

عودة إلى الجدل حول ما إذا كان الاستثمار العام في البنية التحتية يمثل نشاطا منتجا

ولاختبار نموذجنا، احتجنا إلى وضع تقديرات لرصيد رأس المال الخاص والعام. لكن هذه التقديرات من الصعب الحصول عليها. فبعضها متاح بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ولكنها قليلة بالنسبة للاقتصادات النامية. وفي دراستنا قمنا بسد هذه الفجوة عن طريق تقدير رصيد رأس المال العام والخاص لمجموعة من البلدان متوسطة الدخل وأخرى منخفضة الدخل خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠١، بالاستعانة بمنهجية اقترحتها دراسة "Kamps (2006)". وتتسم مجموعة بياناتنا بالحدافة من أوجه عدة: فهي تجمع بين تقدير رصيد رأس المال لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتميز بين رأس المال العام ورأس المال الخاص، وتطبق معدلات للإهلاك تتباين حسب الوقت ومستوى دخل الاقتصاد المعني، من أجل رصد طبيعة الأصول العامة والخاصة الأساسية.

وعلى وجه التحديد، تم حساب قيمة رصيد رأس المال باستخدام طريقة الجرد المستمر. ووفقا لهذه الطريقة، يتم تحديد صافي رصيد رأس المال - عاما كان أم خاصا - بإضافة تدفقات الاستثمارات الكلية من الفترة الحالية إلى رصيد رأس المال المستهلك للفترة السابقة. ونتيجة لذلك، فإن بيانات الرصيد تفسر آثار القدم أو الاستخدام المعتاد للأصول. وربما يمثل اختيار معدلات الإهلاك أكبر تحدٍّ أمام حصر بيانات رصيد رأس المال لسبب رئيسي هو أن تقديرات معدلات الإهلاك القطرية (قيمة رصيد رأس المال المستنفذ خلال فترة ما) ليست متاحة في المعتاد. وبدلا من تطبيق معدل موحد على جميع البلدان، ميزنا بين الإهلاك المفترض، حسب مجموعات من البلدان تعكس مختلف أنواع الأصول المتاحة في العادة في تلك البلدان. ولهذه الأصول آجال زمنية مختلفة تؤدي إلى معدلات إهلاك مختلفة، فيقدر مثلا أن الهياكل الخرسانية، تعمر في المعتاد لفترة أطول من الأصول المتصلة بالتكنولوجيا، التي قد لا يمتد عمرها الاستثماري سوى بضع سنوات فحسب. وعندما تغدو البلدان أكثر ثراء، يرتفع نصيب الأصول ذات الأجل الزمني الأقصر، مما يرفع معدل الإهلاك العام.

وتشير تقديرات المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي أن معدلات الإهلاك العامة لرأس المال العام في الولايات المتحدة كانت نحو ٢,٥٪ في ١٩٦٠، و٤٪ في ٢٠٠١ (دراسة "Bureau of Economic Analysis, 2010"). وقمنا بتحديد نطاق هذا الافتراض لكي يشمل تقديرات رصيد رأس المال العام لجميع الاقتصادات المتقدمة في عينتنا. وفيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، استخدمنا صورة متباينة الوقت يبدأ فيها معدل الإهلاك بنسبة ٢,٥٪ في ١٩٦٠ ويصل إلى ٣,٥٪ بحلول ٢٠٠١. وافترضنا أن معدلا ثابتا للإهلاك هو ٢,٥٪ للبلدان منخفضة الدخل طوال فترة العينة. وأكدنا نتائجنا بالاستعانة بمعدلات إهلاك أخرى مقبولة.

ولبناء مجموعة بيانات رصيد رأس المال، استخدمنا سلسلة الاستثمار القابلة للمقارنة دوليا من جداول بن العالمية (دراسة "PWT—Heston, Summers, and Aten, 2006") مقرونة بقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتقدم جداول بن العالمية بيانات عن المخرجات والاستثمار استنادا إلى الحسابات الوطنية المعدلة على أساس تكافؤ القوى الشرائية. ومن أوجه قصور جداول بن العالمية أنها لا تقسم الاستثمارات إلى مكوناتها العامة والخاصة، وهو عنصر أساسي في تحليلنا. ومن أجل ذلك، اتجهنا إلى قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، التي تقسم بياناتها حسب الاستثمار العام والخاص. واستخدمنا نسبة الاستثمار العام والخاص من إجمالي الاستثمارات لتقسيم سلسلة استثمارات جداول بن العالمية إلى مكوناتها العامة والخاصة.

القدّم أو الاستخدام المعتاد لطريق سريع أو جسر نتيجة حركة مرور السيارات والشاحنات. ومن غير المتوقع أن يكون للاستثمار العام تأثير إيجابي على النمو ما لم يكن كبيرا بما يكفي للحيلولة دون انخفاض رصيد رأس المال.

- أن هناك علاقة تسير في اتجاهين بين الاستثمار العام والنمو تجعل من الصعب عزل تأثير أحدهما عن الآخر: فالاستثمار العام يؤثر على النمو، ولكنه يتأثر أيضا بالنمو. وقد ينخفض الاستثمار العام، مثلا، خلال إحدى فترات الهبوط الاقتصادي لسبب بسيط هو نقص الموارد، وهو أمر معتاد في بلدان كثيرة.
- أن معظم الدراسات لا تأخذ في حسابها ما تواجهه الحكومات من قيود على الموازنة- أي أن عليها تمويل زيادة الإنفاق الاستثماري إما بزيادة الضرائب، أو الاقتراض، أو بتخفيض أوجه الإنفاق الأخرى. وقد تؤدي زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق العام إلى إحداث تشوهات في الاقتصاد وتلغي بعضا من مكاسب الإنتاجية المترتبة على الاستثمار العام.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن مستوى الناتج يحده رصيد رأس المال المستخدم في الإنتاج وليس تدفق الاستثمار السنوي. ورغم أن المتغيرين مرتبطان ارتباطا وثيقا، فإن رصيد رأس المال يحدد- بالإضافة إلى عوامل الإنتاج الأخرى، كالعالة والتكنولوجيا- الإمكانيات الإنتاجية في الاقتصاد المعني. وعلى العكس من ذلك، فإن تدفق الاستثمار، في أي فترة معينة، هو الذي يحدد مقدار رأس المال المتراكم وبالتالي المتاح منه للإنتاج في الفترة اللاحقة.

التركيز على نمو رأس المال العام

بناء على ما سبق، فإننا نركز على تأثير رأس المال العام- أي متغير الرصيد المقابل للاستثمار العام- على نمو الاقتصاد. وقد استحدثنا على وجه الخصوص دالة للإنتاج (انظر الإطار) تشمل مدخلات العمل ورأس المال الخاص ورأس المال العام لتحديد إجمالي مخرجات الاقتصاد المعني. وقمنا بتعديل دالة الإنتاج بما يسمح لإنتاجية الاستثمار العام بالتباين، تبعا للمقدار (الرصيد) المبدئي من رأس المال العام. فمثلا، قد يتطلب الحفاظ على رصيد رأس المال القائم، و/ أو زيادته رفع معدلات الضرائب، وهو ما قد يخلق أثرا تشويها - أي تثبيط بعض الأنشطة الاقتصادية الجيدة - ويؤدي إلى انخفاض النمو. وحسب توصيفنا، فإننا نسبح بتأثير مثل هذه القيود التمويلية على نحو غير مباشر.

منهجية دالة الإنتاج

وفقا للنظرية الاقتصادية، تمثل دالة الإنتاج الكلي وصفا رسميا لكيفية تحويل المدخلات إلى مخرجات. ووفقا للنموذج المعياري، يتوقف مستوى المخرجات على اثنين من المدخلات، العمالة ورأس المال، وعلى التكنولوجيا المتاحة. وتحدد هذه العلاقة بشكل عام بدالة كوب - دوغلاس، وقد سميت بذلك على اسم عالم الرياضيات «تشارلز كوب»، والاقتصادي «بول دوغلاس» الذي صار فيما بعد عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية إلينوي. وعند اختبار دالة كوب - دوغلاس تجريبيا تنتج عنها تقديرات لمدى استجابة المخرجات للتباين في المدخلات. وفي الخطوة الأولى، قمنا بتوسيع نطاق هذه المواصفة الأساسية بتقسيم رأس المال إلى رأس مال خاص (توفره الشركات) ورأس مال عام (مثل البنية التحتية التي توفرها الحكومة)، ووضعنا تقديرات لأهمية الأخير بالنسبة للمخرجات. وفي الخطوة الثانية، سمحنا بتباين استجابة المخرجات لرأس المال العام مع مستوى رأس المال العام ذاته وتوصلنا إلى تلك العلاقة التي يصورها الشكل ٣.

تباين الاستثمار العام ورصيد رأس المال

سجل إجمالي الناتج المحلي في المتوسط نمواً بنسبة ٣,٤٪ في الاقتصادات المتقدمة، وبنسبة ٤,٤٪- أي بزيادة نقطة مئوية واحدة- في الاقتصادات النامية من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ (انظر الجدول). ورغم زيادة النمو في الاقتصادات النامية، فإن متوسط معدلات الاستثمار العام في الاقتصادات المتقدمة والنامية كان متماثلاً خلال هذه الفترة. وبصفة خاصة بلغ متوسط الاستثمار العام ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة و٣,٨٪ في الاقتصادات النامية. ورغم تماثل معدلات الاستثمار، فإن رصيد رأس المال ذاته نما بسرعة في الاقتصادات النامية بنحو ضعف سرعة نموه في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠؛ لأن كثيراً من الاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة حل محل رصيد رأس المال المستهلك، ويسهم هذا الفرق في تراكم رصيد رأس المال في تفسير كثير من تباين النمو في الأجل الطويل عبر البلدان.

ويوضح الشكل ١ تباين نقاط متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي، ومعدل الاستثمار العام، ونمو رصيد رأس المال أثناء الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ بالنسبة لجميع البلدان في العينة. ويوضح أن الفروق عبر البلدان في نمو رأس المال العام تفسر قدرًا كبيرًا من الفرق في النمو طويل الأجل لإجمالي الناتج المحلي أثناء هذه الفترة. وبصفة خاصة، فإن الارتباط بين متوسط نمو رأس المال العام ومتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي أعلى بكثير منه بين متوسط معدل الاستثمار العام ونمو إجمالي الناتج المحلي.

كيف نمت الاقتصادات

رغم أن الاقتصادات النامية لم تستثمر سوى قدر أكبر قليلاً من إجمالي الناتج المحلي في رأس المال العام مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، فقد كان نمو رصيد رأس المال أكبر كثيراً في البلدان النامية.

الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية
3.4	4.4
3.6	3.9
3.3	5.7

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
 الاستثمار العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
 نمو رصيد رأس المال العام (%)

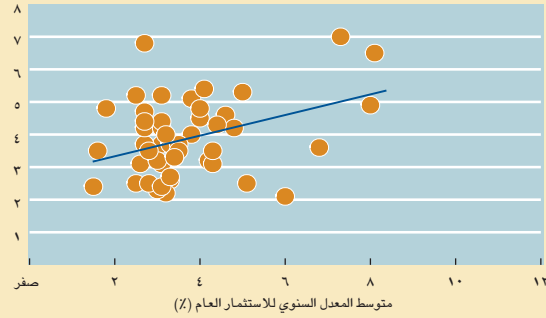
المصادر: دراسة (Heston, Sammers, and Aten (2006)؛ ودراسة "Kamps (2006)؛ وحسابات المؤلفين.

ويصور الشكل ٢ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي، ومعدل الاستثمار العام، ورصيد رأس المال للاقتصادات المتقدمة والنامية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠. ويوضح الشكل أن معدل الاستثمار العام لا يزال مستمراً في اتجاهه الهبوطي منذ أوائل السبعينات في الاقتصادات المتقدمة. وفي المقابل، زاد معدل الاستثمار العام زيادة كبيرة في البلدان النامية خلال السبعينات وإن عاد إلى سابق مستوياته خلال الثمانينات. وقد بلغ رصيد رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ذروته في الاقتصادات المتقدمة في عام ١٩٨٣، وفي عام ١٩٨٥ بالنسبة للاقتصادات النامية. وبلغت مستويات الذروة نسبة ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، و٦١٪ من إجمالي الناتج

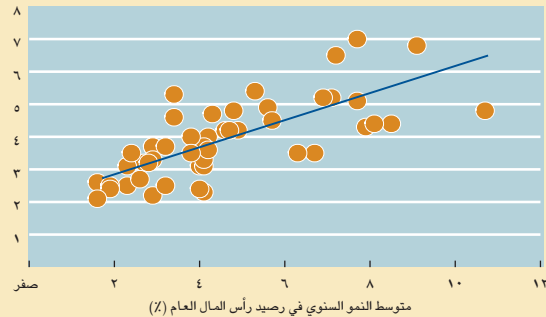
الشكل ١

الاستثمار العام والنمو

هناك علاقة ضعيفة بين النمو الحقيقي ونسبة إجمالي الناتج المحلي المستثمرة سنوياً.



العلاقة بين النمو والزيادة السنوية في رصيد رأس المال أقوى بكثير.

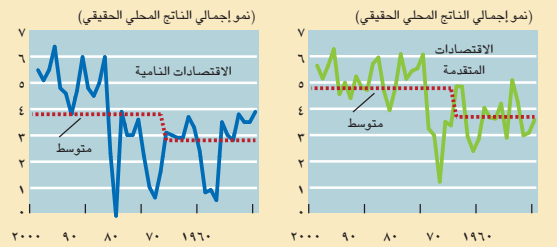
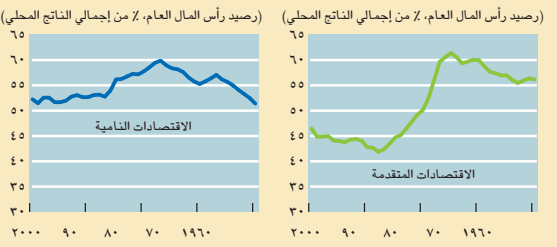
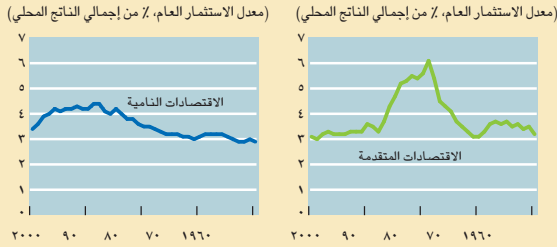


المصادر: دراسة (Heston, Sammers, and Aten (2006)؛ ودراسة "Kamps (2006)؛ وحسابات المؤلفين.
 ملاحظة: البيانات المستخدمة لعدد ٤٨ بلداً من البلدان المتقدمة والنامية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠١.

الشكل ٢

تباطؤ المسار

تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع تراجع الاستثمار العام وحجم رصيد رأس المال.



المصادر: دراسة (Heston, Sammers, and Aten (2006)؛ ودراسة "Kamps (2006)؛ وحسابات المؤلفين.

ويصل إلى أكبر مستوى له في الفواصل الزمنية الممتدة لخمس سنوات. وتبين هذه النتائج أن بعض البلدان النامية قد تعجز عن التعامل فوراً مع استثمارات كبيرة جداً بسبب قدرتها المحدودة على استيعاب الاستثمار و/ أو بطء تنفيذها للمشروعات الاستثمارية. وعلاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن الاقتصادات المتقدمة تستخدم الاستثمار كأداة لإدارة الطلب- أي لتعكس اتجاه الدورة الاقتصادية- أكثر مما تستخدمه الاقتصادات الصاعدة والنامية، حيث يستخدم على الأرجح لدعم النمو طويل الأجل.

الانعكاسات على السياسات

ترتبط الزيادات في رصيد رأس المال العام بزيادة النمو، خاصة بعد استيعاب تأثير المستوى المبدئي لرأس المال العام. وتكون الآثار قصيرة الأجل أقوى بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، والآثار طويلة الأجل أقوى بالنسبة للاقتصادات النامية. وتسهم هذه النتائج في تفسير أسباب تباين نتائج الدراسات السابقة التي تركز على معدل الاستثمار باعتباره المتغير التفسيري. ووجدنا في الوقت نفسه أن التأثير الإيجابي لرأس المال العام على الناتج في بعض البلدان تتم معاوضته جزئياً أو كلياً في حالة ارتفاع رصيد رأس المال المبدئي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. غير أنه لا أهمية لهذه الاعتبارات على ما يبدو في البلدان ذات رصيد رأس المال العام المنخفض نسبياً.

وتشير هذه النتائج إلى انعكاسين كبيرين على مستوى السياسات. أولاً، أن الجدل بشأن مقدار ما يمكن لبلد ما تحمله من ديون إضافية قد تركز على إيجاد حيز في الموازنة لزيادة الاستثمار العام، وإن كانت نتائج دراستنا تبين أن هناك أنواعاً معينة من القيود- كالتمويل مثلاً- ربما تحد من مزايا ارتفاع رصيد رأس المال على النمو. ثانياً، أن البلدان النامية يمكنها أن تستفيد من القروض الأجنبية بشروط غير ميسرة لتمويل استثمارات جديدة؛ غير أن المنافع من مثل هذه الاستثمارات ربما لا تتحقق إلا بمرور الوقت. ■

سركان أرسلاناب هو اقتصادي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي. ويعمل فابيان بورنهورست كإقتصادي، وسانجيف غوبتا كمنائب مدير، وكلاهما في إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Arslanalp, Serkan, Fabian Bornhorst, Sanjeev Gupta, and Elsa Sze, 2010, "Public Capital and Growth," IMF Working Paper 10/175 (Washington: International Monetary Fund).

Bureau of Economic Analysis, 2010, "Fixed Asset Tables," available at <http://www.bea.gov/national/FA2004/SelectTable.asp>

Commission on Growth and Development, 2008, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development (Washington: World Bank).

Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten, 2006, "Penn World Table Version 6.2," Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania (Philadelphia: University of Pennsylvania, September).

Kamps, Christophe, 2006, "New Estimates of Government Net Capital Stocks for 22 OECD Countries 1960-2001," IMF Staff Papers, Vol. 53, No. 1, pp. 120-50.

World Bank, 2007, Fiscal Policy for Growth and Development: Further Analysis and Lessons from Country Case Studies (Washington).

المحلي للاقتصادات النامية. وتبين اللوحة السفلية من الشكل سلوك نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال هذه الفترة. وفي كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية كان هناك تحول نحو الهبوط في النمو الحقيقي بنحو نقطة مئوية واحدة في المتوسط عندما بلغ رصيد رأس المال ذروته.

تباين تأثير رأس المال العام على النمو

قمنا أولاً باختبار دالة للإنتاج تعتمد على تدفقات الاستثمار بدلا من رصيد رأس المال. وكما أوضحنا آنفاً، فإن صافي رصيد رأس المال هو المحدد الرئيسي للإنتاجية، وأن تدفقات الاستثمار لا توفر أية معلومات عن نسبة الاستثمار اللازمة للحلول محل رصيد رأس المال المستهلك. ولا غرو إذا في أن هذه النماذج لا تبين العلاقة بين تدفقات الاستثمار والنمو.

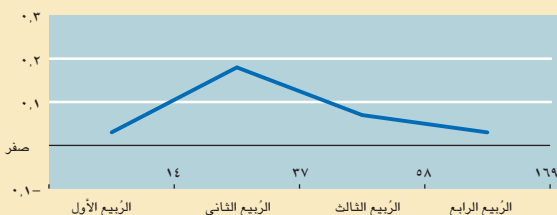
لكننا عندما اختبرنا دالة للإنتاج تعتمد على رصيد رأس المال، وجدنا أن رأس المال العام له تأثير إيجابي على النمو. ثم وجدنا أن تأثير رصيد رأس المال على النمو يتباين حسب مستوى رأس المال العام في الاقتصاد. وفي البلدان التي لديها رصيد رأس المال العام مقوماً بأقل من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن أي وحدة إضافية من رأس المال العام يكون لها أكبر تأثير على النمو (الشكل ٣). وبعد ذلك يتناقص التأثير، وفيما يتعلق بالبلدان التي لديها رصيد مرتفع للغاية من رأس المال فإن تأثيره على النمو يقرب من الصفر، الأمر الذي قد يرجع إلى أوجه القصور التي تنشأ عن تمويل رأس المال العام، كالمضرائب المرتفعة. وتكون هذه النتائج قوية في ظل تشكيلة متنوعة من الفرضيات، مع إدراج أو استبعاد البلدان الخارجة عن الوضع العام.

وقد بحثنا كذلك تأثير رأس المال على النمو عبر فواصل زمنية. وقد لا يتسنى رصد آثار تراكم رأس المال العام على النمو في المدى البعيد بالمستوى الملائم في البيانات السنوية؛ فقد يستغرق استكمال بعض الاستثمارات العامة مثلاً أكثر من عام، وحتى عند استكمالها قد لا يتحقق العائد إلا على مدى فترة أطول. ومن ثم، قد تكون الآفاق الزمنية الأطول أجلاً، كالفواصل الزمنية لمدة خمس سنوات، أكثر ملاءمة لرصد حجم الاستثمارات وفترات التأخر في إثبات فعاليتها. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، وجدنا أن آثار رأس المال العام على النمو، رغم أنها كبيرة على المدى القصير، تتناقص على مدى الآفاق الزمنية الطويلة. أما فيما يتعلق بالاقتصادات النامية، فإن الأثر يتزايد مع امتداد الأفق الزمني،

الشكل ٣

النمو الترادفي

تتوقف استجابة نمو إجمالي الناتج المحلي لحدوث زيادة في رأس المال العام (مرونة النمو) على المستوى المبدئي لرأس المال العام. (مرونة نمو رأس المال العام).



المصدر: حسابات المؤلفين. ملاحظة: عند توزيع الربعيات، كانت نسبة ٢٥٪ الأولى (الربع الأول) من البلدان لديها رأسمال عام مبدئي بنسبة ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أقل. وفي الربع الثاني تراوحت النسبة بين ١٥٪ و ٣٧٪، وفي الربع الثالث من ٣٨٪ إلى ٥٨٪. أما في الربع الرابع فقد كانت النسبة بين ٥٩٪ و ١١٩٪.

صعود أم هبوط

تنبأ البعض بحدوث انكماش في الاقتصادات المتقدمة، وتنبأ آخرون بتضخم مرتفع. والأرجح أن القلق مبالغ فيه من الطرفين



أندريه مييه
André Meier

ولإلقاء بعض الضوء على هذه القضية، قمت بدراسة ديناميكيات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترات الماضية، التي ظل فيها الناتج دون المستويات الممكنة بنسبة ١,٥٪ على الأقل لمدة تزيد على ثمانية أرباع متتالية. وهذه الأوضاع شبيهة بما يعتقد أنه حدث منذ أواخر

السنوات (دراسة "IMF, 2010").
رغم استمرار التعافي العالمي من الأزمة المالية العالمية، فمن المرجح أن يكون ذلك التعافي بطيئا نسبيا في كثير من الاقتصادات المتقدمة، مع قصور الطلب على السلع والخدمات في منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة عن مواكبة العرض المحتمل لعدد أكبر من

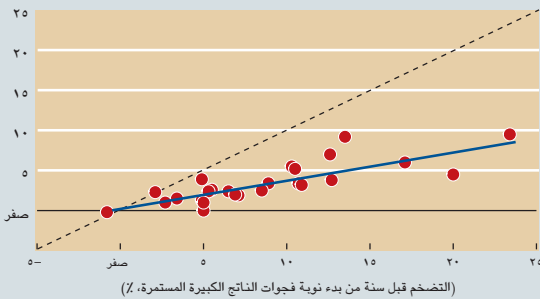
ويساور القلق كثيرا من الاقتصاديين وصناع السياسات حيال عمل اقتصاد ما بأقل كثيرا من طاقته الإنتاجية لفترة مطولة- مع ما يصاحبه من ارتفاع معدلات البطالة وتعطيل للمصانع- حيث قد تتمثل إحدى تبعاته في حدوث انخفاض بالغ في نمو الأسعار والأجور. والحقيقة أن النظرية الاقتصادية توحى بأن الطاقة الإنتاجية الفائضة من شأنها أن تقلل معدلات التضخم (تراجع التضخم) بل قد تؤدي إلى هبوط المستويات العامة للأسعار (الانكماش). وقد يطيل هذا بدوره من أمد الضائقة الاقتصادية، حيث يؤجل المستهلكون إنفاقهم- تحسبا لانخفاض الأسعار، ويعاني المقترضون من عبء الدين الحقيقي الذي تتزايد وطأته.

لكن ذلك لا يكاد يكون رأيا عاما. فالحقيقة أن بعض المراقبين أعربوا عن قلق معاكس تماما، إذ تنبأوا بفترة من الزيادات المستمرة في الأسعار. ويرى هؤلاء أن أي تأثير يحدث تراجعا في التضخم نتيجة للطاقة الإنتاجية الفائضة سوف يتأثر للغاية بالعواقب التضخمية للسياسات المستخدمة في مكافحة الركود العالمي. وبموجب هذه الرؤية، يكون صناع السياسات قد زرعوا بذور التضخم بزيادة عجز المالية العامة وتبني سياسات نقدية غير تقليدية. ومن ثم، فإن الجدل الدائر لا ينصب في معظمه على التقييمات الدورية المختلفة- إذ يتفق معظم المراقبين على وجود قدر كبير من التراخي في كثير من الاقتصادات المتقدمة- بقدر ما ينصب على خفض تأثير هذا التراخي على التضخم.

الشكل ١

التغلب على التضخم

انخفض التضخم أثناء جميع نوبات الركود الخطيرة الخمسة والعشرين تقريبا في الاقتصادات المتقدمة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٧. وفي المرتين اللتين ارتفع فيهما معدل التضخم، كان ارتفاعه من معدلات منخفضة للغاية وزيادات لا تُذكر. (التضخم، السنة الأخيرة من نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة، %).



المصدر: دراسة "Meier (2010)".

ملاحظة: نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة هي فترة استمر فيها الناتج دون المستويات الممكنة بنسبة ١,٥٪ على الأقل لمدة تزيد على ثمانية أرباع متتالية. وقد حدثت ٢٥ نوبة من نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة في ١٤ اقتصادا متقدما. ويقاس التضخم بالتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل سنوي مصحح موسميا.

• بوجه عام، تبدو العلاقة بين معدلات التضخم المبدئي والنهائي متناسبة تقريبا، مما يوحي بأن البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مبدئي مرتفعة تتعرض لتراجع أكبر في التضخم بالمقاييس المطلقة وليس النسبية. وتلك النتيجة تظل سارية عندما ندخل في حساباتنا الاختلاف في امتداد نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة فرادى مع مراعاة التغيرات المقسمة إلى سنوات في معدلات التضخم.

ديناميكيات مختلفة

رغم ما تقدم، فإن الديناميكيات تختلف إلى حد ما باختلاف الفترات الزمنية (انظر الشكل ٢). ففي أثناء النوبات قبل عام ١٩٩٠، والتي اتسمت بتضخم مبدئي مرتفع نسبيا، كان تراجع التضخم يمتد طويلا بطراد طوال هذه النوبات. إلا

توقف التضخم عن الهبوط بوجه عام، وبدلا من ذلك استقر بل ارتفع بمجرد أن بلغ معدلا موجبا منخفضا

أنه أثناء النوبات الأقرب عهدا، عندما كان التضخم المبدئي أكثر اعتدالا، حدث معظم التراجع في التضخم في مرحلة مبكرة، وتلاه هبوط التضخم إلى أدنى نقطة ثم صعوده إلى معدلات منخفضة جديدة. والواقع أن التضخم توقف بوجه عام عن الهبوط، وبدلا من ذلك استقر بل ارتفع بمجرد أن بلغ معدلا موجبا منخفضا. لماذا يتوقف التضخم عن التراجع عندما يصل إلى معدلات موجبة منخفضة بدلا من التحول إلى انكماش فعلي؟ هنا يتبادر إلى ذهني تفسيران على وجه التحديد:

أولا، أن الدراسات المتخصصة أكدت المصادقية المعززة للبنوك المركزية في الحفاظ على استقرار الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ولن تتضح هذه المصادقية من خلال انخفاض متوسط معدلات التضخم فحسب، بل من خلال تثبيت توقعات التضخم أيضا. فإذا كان الجمهور العام يثق في التزام البنك المركزي باستقرار الأسعار، فإن تباين تكلفة الإنتاج على المدى القصير لن يؤثر على السلوك العام المحدد للأسعار إلا بقدر محدود. وسوف يترتب على ذلك ضعف العلاقة بين فجوات الناتج والتضخم بوجه عام وهو ما وثقته بعض الدراسات (مثل دراسة "Kleiberger and Mavroeidis, 2009").

ثانيا، أن تراجع التضخم قد يفقد قوته عند بلوغ معدلات مقاربة للصفر إذا كانت هناك حواجز رسمية أو غير رسمية قوية أمام الانخفاض الفعلي في الأجور أو الأسعار. وتبدو أوجه الجمود هذه ذات الطابع الهبوطي أمرا مألوفا في سوق العمل، حيث لا تنخفض الأجور الاسمية عادة حتى في السنوات السيئة (على سبيل المثال، دراسة "Akerlof Dicken, and Perry, 1996"; ودراسة "Benigno and Ricci, 2010"). وتمثل العمالة النصب الأكبر من تكلفة الإنتاج، لذلك فإن أية مقاومة للتخفيضات الاسمية في الأجور قد تفسر أيضا ندرة الانخفاض المستمر في مؤشر أسعار المستهلكين في العينة. والواضح أن الأمر يقتضي ظروفًا استثنائية حقا- ربما جسدها تجربة اليابان خلال العقدين الماضيين- حتى يتحول تراجع التضخم إلى انكماش فعلي.

ما أهمية كل ذلك في الوقت الحاضر؟

تشير الأدلة التاريخية إلى تأثير واضح لتراجع التضخم الناشئ عن فجوات الناتج الكبيرة المستمرة، على الأقل حتى يهب التضخم إلى معدلات موجبة منخفضة

في معظم الاقتصادات المتقدمة. ورغم أن العينة التاريخية قد لا تكون سوى دليل تقريبي لما يحدث في الوقت الحاضر، فإنها توفر منظورا تجريبيا واسع النطاق لنتائج التضخم أثناء نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة.

تتبع التضخم

قمت بتحليل ٢٥ نوبة من نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة في ١٤ اقتصادا متقدما خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧ باستخدام بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دراسة "OECD, 2009"). وفيما يلي بعض أهم النتائج:

• هناك نمط واضح وشائع لتراجع التضخم خلال نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة، مع هبوط معدل التضخم خلال الغالبية العظمى. وعلاوة على ذلك، ففي الحالتين اللتين لم يتراجع فيهما التضخم، كانت الزيادات لا تُذكر وبدأت من معدلات تضخم منخفضة للغاية. (الشكل ١)

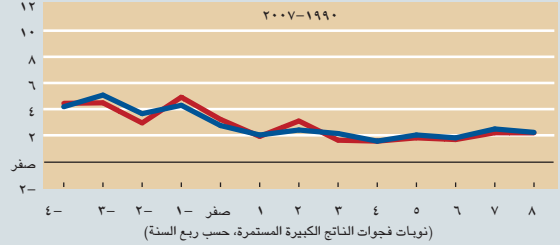
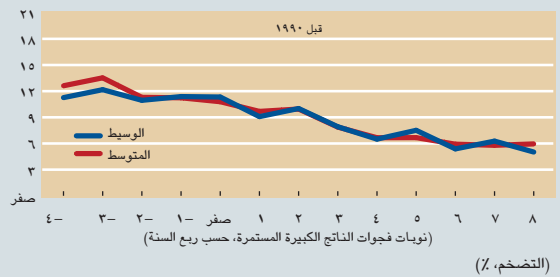
• يبدو أن تراجع التضخم يدعّمه ضعف أسواق العمل، مع ارتفاع و/أو تزايد معدلات البطالة وانخفاض الأجور الاسمية وتكاليف وحدة العمل الحقيقية. ويشير هذا النمط إلى العلاقة بين الطاقة الإنتاجية الفائضة وضغوط التكاليف المتناقصة التي تواجه الشركات.

• وفي عدة حالات، ساعد هبوط أسعار النفط بدرجة أكبر في انخفاض التضخم. ولم تظهر أسعار الصرف الاسمية أي اتجاه موحد أثناء نوبات فجوات الناتج، إلا أنه في الاقتصادات التي ترتفع قيمة عملاتها، كانت وتيرة تراجع التضخم أسرع. ولعله من المدهش أن معدل نمو المجملات النقدية بالمعنى الواسع (العملة والودائع المصرفية) لم يكن له صلة على ما يبدو بقوة تراجع التضخم على مدار النوبات.

الشكل ٢

عقود مختلفة

كان التضخم مرتفعا نسبيا عند بداية نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة قبل ١٩٩٠، وتباطأت زيادات الأسعار على نحو مطرد طوال النوبات. وفي وقت أقرب، كان التضخم المبدئي أكثر اعتدالا، وحدث معظم التراجع في التضخم في مرحلة مبكرة من نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة. (التضخم، %)



المصدر: دراسة (Meier 2010).

ملاحظة: نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة هي فترة استمر فيها الناتج دون المستويات الممكنة بنسبة ١,٥٪ على الأقل لمدة تزيد على ثمانية أرباع متتالية. وقد حدثت ٢٥ نوبة من نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة في ١٤ اقتصادا متقدما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٧. ويقاس التضخم بالتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل سنوي مصحح موسميا. والصفر على المحور السيني يمثل بداية نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دراسة "OECD, 2009"). وقد بدأ معظم هذه النوبات عندما تفاقمت الأزمة العالمية في الربع الأخير من ٢٠٠٨ ومن المتوقع استمرارها حتى نهاية ٢٠١١ على الأقل.

ومقارنة بالنوبات التاريخية، فإن الانخفاض في الناتج عادة ما يكون كبيرا في هذا الوقت، رغم أن أداء أسواق العمل ظل متماسكا بالمقاييس النسبية. والحقيقة أن اتساع نطاق اكتناز العمالة - أي عزوف الشركات عن تسريح العمال رغم الهبوط الحاد في النشاط - أدى في البداية إلى رفع متوسط تكلفة وحدة العمل في بلدان كثيرة حتى عندما بدأ النمو في مستويات الأجور الاسمية يتراجع. وهناك سمة بارزة أخرى هي التقلبات العنيفة في أسعار النفط (وغيره من السلع الأولية) وكأنها القطار الأفعواني، حيث هبطت بسرعة أولا، لكنها استردت بعد ذلك معظم ما فقدته. وكان لهذه التأرجحات تأثير كبير على التضخم الكلي، بما في ذلك خلال الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، من الجلي أن هناك انخفاضا آخر عن المعدلات السائدة قبل الأزمة (انظر الشكل ٣).

وإذا استبعدنا أسعار الغذاء والطاقة من مؤشر أسعار المستهلكين فسوف يبدو الانخفاض في معدلات التضخم أكثر اطرادا وإن كان متواضعا نسبيا. ومع ذلك فإن هذا الجمود يبدو متسقا بالفعل مع النمط التاريخي. فقد بدأ التضخم الأساسي من أساس متدن نسبيا في آخر نوبات فجوات الناتج الكبيرة والمستمرة، من نحو ٢٪ فقط في المتوسط. وقد هبط منذ ذلك الوقت بنحو ٠,٤ نقطة مئوية سنويا (أو

للاغاية. وفيما يتعلق بالبلدان التي تواجه حاليا تراخيا اقتصاديا مطولا، فإن ذلك يشير إلى ضعف مخاطر ارتفاع التضخم عن المستويات المتوقعة. غير أنه ينبغي توخي قدر من الحذر في قبول هذا الاستنتاج، لثلاثة أسباب بصفة أساسية: أولا، أن التجارب التاريخية، خاصة تلك المستقاة من حقبة السبعينات من القرن العشرين تثبت أن التقييمات الآتية للطاقة الفائضة قد تتعرض لمراجعات كبيرة مع مرور الوقت: وبالمثل، ربما يبالغ الاقتصاديون في مدى التراخي في الاقتصادات المتقدمة في الوقت الراهن. بيد أنه جدير بالذكر أن الاقتصاديين يدركون على نحو قاطع دروس السبعينات من القرن الماضي. فعلى سبيل المثال، نجد أن التقييمات المعتادة للطاقة الفائضة حاليا لا تتقبل إمكانية تسبب الأزمة المالية العالمية في كبح الطلب فحسب بل إنها تسببت في خفض العرض المحتمل.

لا توجد أي مؤشرات على أن التيسير الكمي يطلق العنان للتوقعات التضخمية

ثانيا، أن العلاقات المستقرة نادرة في مجال الاقتصاد الكلي، بل إن الأنماط الموثقة على نحو يعتمد عليه في الماضي قد لا تدوم. وعادة ما يذكر من يساورهم القلق إزاء ارتفاع التضخم حاليا الإجراءات الاستثنائية المتخذة على مستوى السياسات لمواجهة الأزمة الأخيرة باعتبارها أداة لتغيير قواعد اللعبة. والحقيقة أنه في ظل أسعار الفائدة الأساسية الصفرية، لجأت عدة بنوك مركزية إلى سياسات غير تقليدية كالتيسير الكمي - أي إصدار سندات احتياطي البنك المركزي لشراء سندات (دراسة "Meier, 2009"). إلا أنه من المهم الاعتراف بأنه لا توجد صلة ميكانيكية بين هذه السياسات وارتفاع التضخم. والرأي القائل بأن زيادة الاحتياطي النقدي لا بد أن تؤدي إلى التضخم الجامح هو رأي يتعارض مع هذه النظرية، فالبنوك المركزية لديها أدوات عديدة لكبح جماح تأثير فائض السيولة. ويتجاهل كذلك تجربة اليابان، حيث ظل التضخم قريبا من مستوى الصفر رغم التوسعات الضخمة في الاحتياطي النقدي منذ عام ٢٠٠١.

ثالثا، على الرغم من أن فجوات الناتج الكبيرة المستمرة تفرض على ما يبدو ضغطا خافضا على التضخم، فإنها ليست العامل الوحيد المؤثر. ويبين النمط التاريخي، على وجه الخصوص، أن التغيرات في أسعار النفط وأسعار الصرف قد تسبب تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الإجمالية (المعروفة باسم «التضخم الكلي») ومع ذلك، وفيما يتعلق بدور التراخي الاقتصادي في إبقاء زيادات الأجور قيد السيطرة، فإن ارتفاع أسعار الواردات في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى ضغط يجعل من التضخم ظاهرة أكثر شمولاً.

وتتعلق أكبر مخاطرة، وإن كان احتمالها منخفضا، بسيناريو متطرف تتفاعل في إطاره السياسة النقدية غير التقليدية مع المخاوف إزاء ارتفاع الدين العام إلى درجة تضعف الثقة في العملة. وللتخفيف من حدة هذه المخاطرة، وضع صناع السياسات في بلدان كثيرة بالفعل خططا لخفض عجوزات المالية العامة واستعادة أوضاع المالية العامة القابلة للاستمرار. ونتيجة لذلك، يبدو من المحتمل في الفترة المقبلة أن تدعم سياسة المالية العامة تراجع التضخم، بدلا من أن تعاكسه في معظم الاقتصادات المتقدمة. وفي غضون ذلك، لا توجد أي مؤشرات على أن التيسير الكمي يطلق العنان للتوقعات التضخمية.

اتجاهات التضخم الحديثة

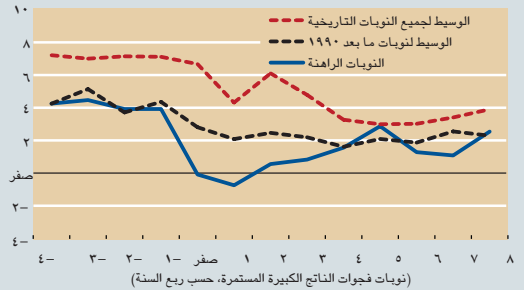
مع مراعاة هذه الاعتبارات، يجدر بنا التحول إلى الأدلة التجريبية من الوقت الحاضر. وفي الحقيقة فإن اتجاهات التضخم الفعلية حتى نهاية ٢٠١٠، لا تختلف كثيرا عن النمط التاريخي. وعند تطبيق المعايير ذاتها التي استخدمتها في العينة التاريخية، حددت ١٥ نوبة جارية من نوبات فجوات الناتج الكبيرة والمستمرة في الاقتصادات المتقدمة بناء على بيانات أقرب عهدا من منظمة

الشكل ٣

الماضي هو المقدمة

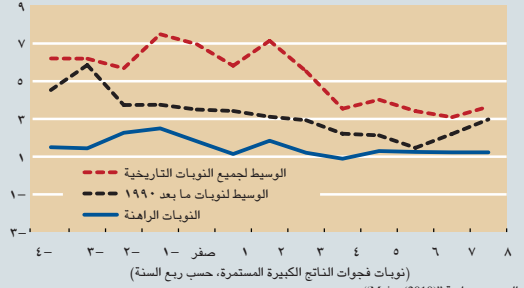
ظل مسلك التضخم أكثر غرابة أثناء النوبات الخمسة عشر الجارية من فجوات الناتج الكبيرة المستمرة في الاقتصادات المتقدمة، الأمر الذي يرجع إلى التقلبات العنيفة في أسعار السلع الأولية. ومع ذلك لا يزال هناك اتجاه عام هبوطي واضح.

(التضخم الكلي، %)



لدى استبعاد أسعار الغذاء والطاقة من مؤشر أسعار المستهلكين تتراجع معدلات التضخم الأساسي تراجعاً مطرداً وإن كان متواضعا متفقا مع النمط التاريخي، حيث يميل تراجع التضخم إلى الانحسار بمعدلات تضخم موجبة منخفضة.

(التضخم الأساسي، %)



المصدر: دراسة "Meier (2010)".

ملاحظة: نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة هي فترة استمر فيها الناتج دون المستويات الممكنة بنسبة ١,٥٪ على الأقل لمدة تزيد على ثمانية أرباع متتالية. وقد حدثت ٢٥ نوبة من نوبات فجوات الناتج الكبيرة المستمرة في ١٤ اقتصادا متقدما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٧. ويقاس التضخم بالتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل سنوي مصحح موسميًا. والصفر على المحور السيني يعقل بداية نوبة فجوات الناتج الكبيرة المستمرة.

أندريه ميبه هو اقتصادي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Akerlof, George, William Dickens, and George Perry, 1996, "The Macroeconomics of Low Inflation," Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 27, No. 1, pp. 1-76.

Benigno, Pierpaolo, and Luca Antonio Ricci, 2010, "The Inflation-Output Trade-off with Downward Wage Rigidities," NBER Working Paper 15672 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

International Monetary Fund (IMF), 2010, World Economic Outlook (Washington, October).

Kleibergen, Frank, and Sophocles Mavroeidis, 2009, "Weak Instrument Robust Tests in GMM and the New Keynesian Phillips Curve," Journal of Business and Economic Statistics, Vol. 27, No. 3, pp. 293-311.

Meier, André, 2009, "Panacea, Curse, or Nonevent? Unconventional Monetary Policy in the United Kingdom," IMF Working Paper 09/163 (Washington: International Monetary Fund).

—, 2010, "Still Minding the Gap—Inflation Dynamics during Episodes of Persistent Large Output Gaps," IMF Working Paper 10/189 (Washington: International Monetary Fund).

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2009, Economic Outlook 86 Database (Paris).

—, 2010, Economic Outlook 88 Database (Paris).

نحو ٢٠٪ من المعدل السنوي المبدئي) مضاهيا الوتيرة النسبية لتراجع التضخم في النوبات الأولى من فجوات الناتج الكبيرة والمستمرة. وعلاوة على ذلك، تؤكد البيانات المقطعية أن مدى تراجع التضخم عبر البلدان ما زال يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع البطالة.

الخلاصة

توضح النوبات التاريخية من فجوات الناتج الكبيرة المستمرة في الاقتصادات المتقدمة نمطا واضحا من تراجع التضخم بدعم من ضعف أسواق العمل وانخفاض نمو الأجور. غير أن انخفاضات التضخم تزداد تواضعا على ما يبدو عندما يكون معدل التضخم المبدئي منخفضا بالفعل، الأمر الذي يوحي بوجود مزيج من تثبيت توقعات التضخم بشكل أفضل وأوجه الجمود الاسمية ذات الطابع الهبوطي، مثل مقاومة تخفيضات الأجور المباشرة. وعلاوة على ذلك، فإن التقلبات في أسعار النفط وأسعار الصرف من شأنها إنشاء نوبات تقلب قصيرة الأجل في نتائج التضخم.

وتتوافق التطورات منذ بداية الأزمة المالية العالمية مع هذا النمط. ورغم التآرجحات الكبيرة في المعدلات الكلية، فقد هبط التضخم المركزي في الاقتصادات المتقدمة بوجه عام، مع بلوغ كثير من المقاييس الأساسية نفس المعدلات المتدنية التي أدت إلى انخفاض تراجع التضخم عادة أثناء النوبات السابقة من فجوات الناتج الكبيرة المستمرة. وهكذا، رغم أن مخاطر ارتفاع التضخم عن المستويات المتوقعة لا بد أن تقتصر على البلدان التي تعاني من استمرار التراخي الاقتصادي، فإنه من غير المحتمل كذلك الوصول إلى الانكماش المباشر. ■



COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2012-2013 program begins in July of 2012. Applications are due by January 1, 2012.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/pepm

To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu



عاملات كوريات في المجال الطبي ينتظرن من اجل التطعيم ضد الإنفلونزا.

معالجة

موارد الرعاية الصحية

بينديكت كليمنتس، وديفيد كودي، وبوبينغ شانغ، وجاستين تايسون
Benedict Clements, David Coody, Baoping Shang, and Justin Tyson

تمثل الرعاية الصحية تحديا جسيما على مستوى المالية العامة، لكن الإصلاحات يمكن أن تساعد في إدارة زيادات الإنفاق بشكل عادل وكفء

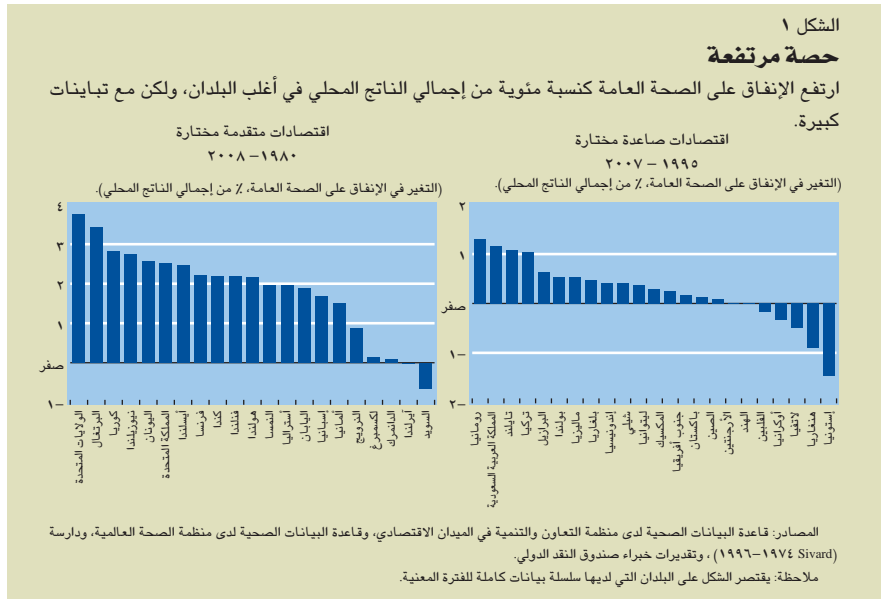
على الإنفاق العام تحت السيطرة. ويكتسب تحسين الكفاءة في الاقتصادات الصاعدة أهمية أيضا، ولكن بعضها يستطيع تحمل مزيد من الإنفاق العام. وينبغي أن تضمن كل البلدان توفير فرص متكافئة للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وأن تنفق بشكل أكثر كفاءة على الصحة العامة.

زيادات حادة في الماضي

ارتفع إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بشكل ملاحظ في العقود الأخيرة، وذلك أساسا بسبب زيادة أعداد السكان المسنين والتقدم التكنولوجي. فقد زاد نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي على الرعاية الصحية بمقدار أربعة أضعاف في الاقتصادات المتقدمة منذ عام ١٩٧٠، وجاء ثلثا هذه الزيادة نتيجة للإنفاق العام. وارتفع الإنفاق على الصحة العامة بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي مما يمثل نصف الارتفاع في إجمالي إنفاق الحكومة. وفي الاقتصادات الصاعدة، ارتفع إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية على مدى الفترة نفسها، ولكن بشكل أكثر اعتدالا - من أقل من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو ٥٪ - مع عزو نصف الزيادة تقريبا إلى النفقات العامة. وتعكس النسب الأدنى في الاقتصادات الصاعدة توليفة من احتياجات الإنفاق المتنافسة والقدرة المحدودة على زيادة الإيرادات. وكانت نسب الإنفاق العام في بلدان آسيا الصاعدة أدنى مقارنة بالبلدان الصاعدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ لأن تغطية التأمين العام ومجموعة برامج المزايا أقل شمولاً في آسيا.

إصلاح الرعاية الصحية مسألة شائكة. فالوصول إلى الرعاية الصحية التي يمكن تحمل تكلفتها يكتسب أهمية قصوى، ولكن تغطية تكلفتها يمكن أن يسبب ضغطا هائلا على ميزانيات الحكومة. ولحسن الحظ، فهناك عدد من خيارات الإصلاح أمام البلدان التي تواجه هذه الضغوط، أو تلك التي تسعى لتجنبها في المستقبل.

وتبين التجربة في الاقتصادات المتقدمة أن توليفة من ضوابط الميزانية الأكثر إحكاما مع إصلاحات معززة لفعالية أنظمة الرعاية الصحية يمكن أن تساعد في الحفاظ على فرص الحصول على الرعاية الصحية عالية الجودة في حين تبقى



ليس لها حد أقصى. على سبيل المثال، فإذا لم يقيد سوى الإنفاق على المرضى داخل المستشفيات، فإن الإنفاق على العيادات الخارجية قد يتزايد.

● الإدارة العامة لخدمات الرعاية الصحية وتنسيقها يساعدان على الحد من تكاليفها باستبعاد الخدمات غير الضرورية. على سبيل المثال، فإن تنسيق الخدمات الطبية يعتبر أمراً حاسماً للحد من زيادة العلاج المكلف بالمستشفى، ومن خلاله يقوم طبيب الرعاية الأولية بتدبير خدمات الرعاية الصحية الضرورية للمريض وينسق حالات الإحالة للأخصائيين. وتشمل البلدان التي تشهد نمواً منخفضاً في الإنفاق وتستخدم نظام تنسيق الخدمات الطبية على نطاق واسع الدانمرك وإيطاليا.

أوجه القصور الكبير في الإنفاق في بلدان عديدة تبين أن هناك مجالاً كبيراً لاحتواء الزيادة في التكلفة بدون تعريض الصحة للخطر

● مشاركة الحكومات المحلية وحكومات الولايات في اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بالموارد الصحية يمكن أن تساعد على تصميم الخدمات لتناسب مع الظروف المحلية مما يزيد من كفاءة الإنفاق. وتستطيع أيضاً أن تساعد في الحد من نمو النفقات إذا اقترنت بزيادة المسؤولية، ومن ثم تتحمل الحكومات المحلية تكلفة عدم كفاءة الرعاية الصحية أو تجاوزات الإنفاق. وقد جمعت كندا والسويد بين المشاركة الموسعة للحكومة المحلية ونمو النفقات منخفضة التكلفة.

● استخدام آليات السوق في نظام الرعاية الصحية - زيادة فرصة المريض في اختيار جهات التأمين، والسماح بتنافس أكبر بين جهات التأمين ومقدمي الخدمة، والاعتماد على مزيد من خدمات القطاع الخاص - يمكن أن يساعد على تخفيض التكلفة بتحسين كفاءة نظام الرعاية الصحية. وقد حققت ألمانيا واليابان نجاحاً أعلى نسبياً في هذا المجال، وتمتعنا بمعدل نمو منخفض في الإنفاق في الماضي. وتتززز كفاءة الإنفاق بالابتعاد عن مجرد سداد التكلفة لمقدم الخدمة واللجوء إلى أنظمة للإدارة والتعاقد أكثر تطوراً، تشتمل على حوافز لمقدمي الخدمة ليقبلوا من الإهدار إلى أدنى حد ويحسنوا الخدمات. ومن نماذج هذه الإصلاحات في نظم التعاقد دفع مقابل الخدمات الصحية على أساس «المجموعات التي تشترك في التشخيص» والتي تضع بروتوكولات لعلاج مجموعة معينة من الحالات الطبية وتقدم جدول أسعار مصاحب. وقد طبقت هذه الإصلاحات بنجاح نسبي في ألمانيا وإيطاليا.

● الإصلاحات التي تزيد الحصة التي يتحملها المريض من التكلفة، إما خلال مساهمة أكبر في التكلفة أو توسيع نطاق التأمين الخاص، كانت ناجحة أيضاً في احتواء نمو الإنفاق على الصحة العامة. وتعتمد أستراليا وكندا وفرنسا بصورة كثيفة على التأمين الخاص بالنسبة للخدمات التي لا تغطيها مجموعة البرامج العامة. وفي كل البلدان تثير سياسات تقاسم التكلفة المخاوف بشأن العدالة، ويجب أن تصاحبها تدابير لضمان أن يحتفظ الفقراء والمصابون بأمراض مزمنة بفرصة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

● الحد من توفير مدخلات الصحة أو مخرجاتها - بتقنين معدات التكنولوجيا المتقدمة مثلاً - يمكن إلى حد ما أن يقلل من نمو الإنفاق على الصحة العامة. وتعتمد كندا وفرنسا على هذه الضوابط وهما من بين البلدان التي ينخفض فيها نمو الإنفاق. ولكن رد فعل الموردين يمكن أن يقضي على أثر التحديد المباشر لأسعار المدخلات أو المخرجات الطبية (مثل الأدوية أو أجور مقدمي الرعاية الصحية)، فعلى سبيل المثال، قد يوجه مقدمو الرعاية الطبية الأولية المرضى

إلى مستشفيات أكثر تكلفة كرد فعل لضوابط الأسعار أو الكميات. لذلك، فقد ثبت من الناحية العلمية، أن ضوابط الأسعار في كثير من الأحيان تكون غير فعالة في احتواء تكاليف الرعاية الصحية. وفي حين أن إعطاء المستخدمين مزيداً من المعلومات حول جودة وسعر خدمات صحية معينة يمكن أن يحسن من جودة الخدمات الطبية، إلا أن ذلك لم يساعد على احتواء الإنفاق.

التأثير المحتمل

استخدمنا تقنيات متنوعة، بما في ذلك دراسات الحالة وتحليل الانحدار لبحث إمكانيات إصلاح الرعاية الصحية من أجل احتواء التكاليف المتصاعدة. وتوفر دراسات الحالة أمثلة فُطرية على نجاح الإصلاحات، كما ساعد تحليل الانحدار على تحديد مقدار التأثير.

ويبين تحليلنا أن هذه الإصلاحات تستطيع أن تقلل بدرجة كبيرة من العبء المالي للرعاية الصحية على مدى السنوات العشرين القادمة (راجع الشكل ٣). ونحن نفترض أن البلدان التي يقل إنجازها عن متوسط خصائص النظام الصحي التي تقلل من الإنفاق - مثل استخدام الحد الأقصى للميزانية - ترتفع إلى مستوى المتوسط. وتشير النتائج إلى أن استخدام آليات السوق يمكن أن يكون أداة قوية ويغل وفورات تبلغ نحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويقتصر تأثير التحسن في الإدارة العامة والتنسيق على تخفيض الإنفاق بمبلغ أقل من ذلك قليلاً فحسب. ويؤكد التحليل أيضاً أهمية الميزانية الأكثر إحكاماً والإشراف المركزي الأقوى مما يمكن أن يخفض الإنفاق بنسبة ٠,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأخيراً، يتبين من نموذج المحاكاة أن آثار الإصلاحات في جانب الطلب - مثل استخدام تقاسم التكلفة - صغيرة ولكن لا يمكن تجاهلها. وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذه الإصلاحات ومدى استصوابها، فيما بين البلدان تبعاً لأنظمتها الحالية للرعاية الصحية.

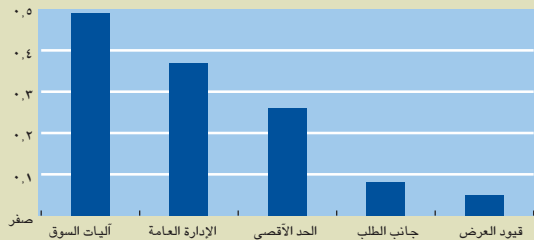
وبالطبع سيكون التأثير على صحة الناس هو أحد الاعتبارات المهمة في مصارعة صناعات السياسة لتحديات إصلاح الرعاية الصحية. ولحسن الحظ فإن أغلب الإستراتيجيات الواعدة التي وصفناها أعلاه يمكن أن تزيد من استجابة نظام الرعاية الصحية لاحتياجات المرضى في حين تتعامل مع الإنفاق في الوقت نفسه. ويتبين من القصور الكبير في مستوى كفاءة الإنفاق في بلدان عديدة أن هناك مجالاً كبيراً لاحتواء الزيادة في التكلفة بدون تعريض الصحة للخطر. ويتطلب إصلاح الرعاية الصحية مراقبة وتحسين مستمرين استناداً إلى البيانات الحالية عن سلوك مقدمي الخدمة والمرضى إذا أردنا احتواء التكاليف

الشكل ٣

ترويض الوحش

تستطيع إصلاحات الرعاية الصحية أن تساعد على موازنة زيادات الإنفاق المتوقعة.

(الانخفاض في الإنفاق المتوقع على الرعاية الصحية مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠٢٠ نتيجة إصلاح معين، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: قاعدة البيانات الصحية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: متوسطات غير مرجحة لتأثير الإصلاحات.

على المدى الطويل. والنجاح في تخفيض النفقات يقتضي تنشيطا وإعادة صياغة مستمرين لمبادرات الإصلاح مع تكيف الأطراف المعنية مع قواعد اللعبة الجديدة وتوصلهم إلى طرق للالتفاف حولها. وينبغي مراقبة فعالية الإصلاحات بدقة لضمان استجابة مقدمي الخدمة وجهات التأمين والمرضى لحوافز تخفيض التكلفة بالطريقة المتوقعة.

سياسات تكميلية

كذلك يمكن للتركيز بقدر أكبر على الرعاية الوقائية أن يساعد في إبطاء نمو الإنفاق على الرعاية الصحية. فالصحة تتأثر بعوامل أخرى بخلاف الإنفاق على الصحة العامة، منها دخل الفرد وعاداته الشخصية. وتستطيع الحكومات أن تقوم بدور مهم في تعزيز العادات الصحية الجيدة بتشجيع الناس على الامتناع عن التدخين، وعدم الإفراط في تناول المشروبات الكحولية، والاعتناء بغذائهم بشكل أفضل، وممارسة الرياضة بانتظام أكثر، وقيادة سياراتهم بحرص. ويمكن أيضا لآليات السوق أن تحدث تأثيرها. على سبيل المثال، فالربط بين تقاسم التكلفة أو أقساط التأمين وبين الفحص الإلزامي المنتظم يمكن أن يقوي الرعاية الوقائية ويساعد على احتواء الإنفاق.

وفي حين أن التأثير المقدر للإصلاحات المقترحة كبير، إلا أنه قد لا يكون كافيا لتثبيت نسب الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي، خاصة في البلدان المتوقع فيها حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق. وفي هذه الحالة، سيقتضي الأمر بذل جهود إضافية (تتجاوز الوصول إلى الأداء المتوسط في خصائص النظام الصحي المذكورة) لتثبيت نسب الإنفاق العام، بما في ذلك تخفيض الإنفاق في مجالات أخرى بخلاف الرعاية الصحية أو زيادة الإيرادات.

تحديات مختلفة في الاقتصادات الصاعدة

تواجه الاقتصادات الصاعدة - حيث متوسط طول العمر المتوقع أقصر ومعدل وفيات الأطفال الرضع أعلى - تحديات مختلفة في الإنفاق على الصحة العامة عما تواجهه الاقتصادات المتقدمة. وتستطيع الاقتصادات الصاعدة أن تتعلم دروسا قيّمة من تجربة الاقتصادات المتقدمة، وينبغي أن تهدف إلى توسيع أنظمتها للرعاية الصحية في حين تتجنب عدم الكفاءة وما ينتج عنها من تكاليف عالية يبتلى بها العديد من الاقتصادات المتقدمة.

ففي أوروبا الصاعدة، يبلغ الإنفاق مستويات مرتفعة نسبيا بمقاييس الاقتصادات الصاعدة، بسبب التغطية الشاملة تقريبا، وكما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة، بسبب نمط للأمراض يتكلف علاجها مبالغ باهظة (مثل مرض السكري وأمراض القلب). والحالة الصحية الكلية في أغلب بلدان أوروبا الصاعدة سيئة نسبيا بالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة، والأموال المتاحة لتحسين الصحة محدودة. وستحتاج هذه البلدان إلى الاعتماد بدرجة أكبر على إصلاحات معززة للكفاءة من أجل تحسين النتائج الصحية.

ولدى الاقتصادات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تغطية صحية أقل توسعا منها في أوروبا الصاعدة، ولكن المجال فيها أكبر للتوسع في الإنفاق. ولضمان تغطية أكبر عدد ممكن من الناس، بتكلفة يمكن تحملها، يتعين على أنظمة الصحة العامة أن تركز أولا على توفير الخدمات الصحية الأهم. ويجب أن ينصب تركيز أكبر على الرعاية الوقائية والأولية، مما سيتطلب تغييرا في الحوافز المالية لمقدمي الرعاية الصحية. وينبغي أن تخصص الحكومات حصة أكبر من إنفاقها على الرعاية الصحية لمكافحة الأمراض المعدية وتقديم رعاية أفضل في المناطق الريفية الفقيرة.

ويمكن للاقتصادات الصاعدة أن تستفي دروسا مهمة من بعض تجارب الاقتصادات المتقدمة في توسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية. فقد اضطلعت مقاطعة تايوان الصينية وكوريا بإصلاحات مهمة لتحقيق مستوى أفضل من الاتساق في نظام الحوافز لمقدمي الخدمة وتعزيز الرعاية الأولية والوقائية وتحسين الإدارة العامة والتنسيق. فقد أدخلت مقاطعة تايوان الصينية، على سبيل المثال، برنامجا لتحديد الأتعاب حسب النتيجة، والذي يتلقى الأطباء بمقتضاه علاوات مالية على أساس النتائج الإكلينيكية.

في الاقتصادات الصاعدة، يمثل توسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية لتشمل قطاعا أوسع من السكان أفضل وصفا لتحسين الصحة على أساس قابل للاستمرار من المنظور المالي

وتستطيع أنظمة التأمينات الاجتماعية المساعدة في احتواء العبء المالي للإنفاق على الصحة بالربط بين أهلية الحصول على المنافع الصحية وبين الاشتراكات المقدمة. ولكن توجد في كثير من الاقتصادات الصاعدة أسواق عمل غير رسمية كبيرة قد لا يقدم عمالها اشتراكات في التأمينات الاجتماعية، لذلك فإذا كان الهدف هو توسيع التغطية في الاقتصادات الصاعدة، فإن توفير الرعاية الصحية الأساسية الشاملة التي تمولها الضرائب (كما في تايلند) قد يكون أفضل نقطة للبداية.

ويمكن توسيع نطاق الأنظمة المبنية على التأمينات الاجتماعية في البلدان التي تكون فيها سوق العمل غير الرسمية أقل أهمية وتتمس إدارة الإيرادات بجودة عالية. وتبين تجربة تشيلي إمكانية الاستمرار في تمويل الرعاية الصحية بتوليفة من المساهمات الإلزامية في سوق العمل الرسمية، وتقاسم الأفراد للتكلفة من خلال المدفوعات المساهمة، ومن خلال تمويل تكميلي من ميزانية الحكومة (خاصة عندما تكون الإعانات ضرورية وتحقيقا للصالح العام).

وسيظل إصلاح الرعاية الصحية يشكل تحديا ماليا أساسيا أمام صناعات السياسة في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على السواء. وتبين دروس الماضي أن خليطا حكيما من الإصلاحات يمكن أن يساعد على احتواء نمو الإنفاق في الاقتصادات المتقدمة في حين يحافظ في الوقت نفسه على الإنصاف والكفاءة. وفي الاقتصادات الصاعدة، يمثل توسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية لتشمل قطاعا أوسع من السكان أفضل وصفا لتحسين الصحة على أساس قابل للاستمرار من المنظور المالي. ■

بينديكت كليمنتس رئيس قسم، وديفيد كودي نائب رئيس قسم، وبوينغ شانغ مستشار في شؤون المساعدة الفنية، وجميعهم من إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي. وجاستين تايسون اقتصادي أول في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Monetary Fund, 2010, "Macro-Fiscal Implications of Health Care Reform in Advanced and Emerging Economies," IMF Policy Paper (Washington, December).

Sivard, R., 1974-96, World Military and Social Expenditures (Leesburg, Virginia: WMSE Publications), various issues.

ما المقصود بالخدمات المالية؟

كيف يحصل المستهلكون ومؤسسات الأعمال على سلع مالية كالتقروض والتأمين



إيرينا أسموندسون
Irena Asmundson

متنوعة ويدفع فوائد للمودعين. ويكسب البنك الأموال التي يسد بها الفوائد عن طريق إقراض الأفراد ومؤسسات الأعمال. ويمكن تقديم القروض لشخص يرغب في شراء منزل، أو إلى مشروع أعمال يقوم باستثمار أو يحتاج إلى نقود حاضرة لدفع المرتبات أو مستحقات الحكومة.

ويقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات كجزء من عمله اليومي. فالخدمة التي يقدمها البنك للمودعين هي الاهتمام الذي يوليه لعملية قياس سعر الفائدة المناسب الذي يتعين فرضه على القروض وضمان إمكانية سحب الودائع في أي وقت. أما الخدمة المقدمة للمقترض العقاري فهي القدرة على شراء منزل ودفع ثمنه بمرور الوقت، ويسري الأمر نفسه على مشروعات الأعمال والحكومات التي تستطيع التوجه إلى البنك لتلبية أي عدد من الاحتياجات المالية. والمدفوعات التي يحصل عليها البنك لقاء توفير هذه الخدمات هي الفرق بين أسعار الفائدة التي يفرضها على القروض والمبلغ الذي يجب أن يدفعه للمودعين.

ويمثل التأمين نوعاً آخر من الوساطة، ذلك أن الناس يستطيعون أن يدخروا لتغطية نفقات غير متوقعة مثلما يدخرون للتقاعد. ولكن احتمالات التقاعد أرجح من أحداث مثل المرض وحوادث السيارات. ومن الأفضل بالنسبة للأشخاص الذين يريدون تغطية هذه المخاطر أن يشتروا وثيقة تأمين تستحق في حالة تحقق حدث مغطى. ويجمع وسيط التأمين الدفعات (المسماة أقساطاً) من مشتري الوثائق، يتحمل مخاطر الدفع لمن يمرضون أو يتعرضون لحادث مستخدماً الأقساط بالإضافة إلى أي أموال يمكن أن تكسبها الشركة عن طريق استثمار الأقساط.

ومن ثم يساعد مقدمو الخدمات المالية على توجيه النقود الحاضرة من المدخرين إلى المقترضين وإعادة توزيع المخاطر، وباستطاعتهم إضافة قيمة للمستثمر عن طريق تجميع نقود المدخرين، ومراقبة الاستثمارات، وتجميع المخاطر لتظل قيد السيطرة بالنسبة للأعضاء المنفردين. وفي حالات كثيرة تتضمن الوساطة كلا من المخاطر والأموال. ففي نهاية المطاف، تتحمل البنوك مخاطر عدم سداد المقترضين للالتزاماتهم مما يتيح للمودعين درء هذا الخطر. ونظراً لأن البنوك لديها أعداد كبيرة من المقترضين فإن عدم وفاء مقترض أو اثنين منهم بالدفع لن يعجزها. وتجمع شركات التأمين الأموال التي تستخدمها بعد ذلك للدفع لحائزي الوثائق الذين يواجهون المخاطر حقيقة. ويستطيع الناس أن يتعاملوا هم أنفسهم في كثير من الخدمات المالية، ولكن كفاءة التكلفة تتحقق عندما يتم تكليف طرف آخر بالقيام بهذه الأعمال مقابل أجر.

تكلفة الخدمات

قد تتباين الطرق التي يتبعها الأشخاص في السداد مقابل الحصول على الخدمات المالية بشكل كبير، ولا تكون التكلفة شفافة في كل الأحوال. فبالنسبة للمعاملات

الأزمة العالمية، كانت هناك دعوة إلى تنظيم أكثر إحكاماً للخدمات المالية. ولكن ما المقصود بالخدمات المالية؟

من بين الأشياء التي يمكن شراؤها بالنقود، نميز بين السلعة (وهي شيء ملموس يدوم سواء لفترة طويلة أو قصيرة) والخدمة (وهي مهمة يؤديها شخص من أجلك). والخدمة المالية - كقرض عقاري لشراء منزل أو وثيقة تأمين على سيارة - ليست هي ذاتها السلعة المالية، ولكن أفضل وصف لها هو أنها عملية حياة السلعة المالية. وبعبارة أخرى، فهي تنطوي على المعاملة اللازمة للحصول على السلعة المالية. ويغطي القطاع المالي أنواعاً كثيرة ومختلفة من المعاملات في مجالات مثل العقارات، وتمويل المستهلك، والمصارف، والتأمين، كما يغطي نطاقاً عريضاً من تمويل الاستثمار، بما في ذلك الأوراق المالية (راجع الإطار).

ولكن التمييز داخل القطاع المالي ليس محكماً. على سبيل المثال، فالشخص الذي يعمل في قطاع العقارات، مثل سمسار الرهون العقارية، قد يقدم خدمة فيساعد عملاءه على الحصول على قرض إسكان ذي أجل استحقاق وهيكل سعر فائدة يناسب ظروفهم. ولكن هؤلاء العملاء يستطيعون أيضاً الاقتراض باستخدام بطاقات الائتمان الخاصة بهم أو من بنوك تجارية. والبنك التجاري يتلقى ودائع من العملاء ويقرض النقود لتوليد عائدات أعلى مما يدفعه مقابل هذه الودائع. والبنك الاستثماري يساعد الشركات في تدبير النقود، بينما شركات التأمين تتلقى أقساطاً من العملاء الذين يشترون وثائق تأمين تغطي مخاطر مثل وقوع حادث سيارة أو نشوب حريق في منزل.

الوساطة

أعمال الوساطة هي جوهر عمل القطاع المالي، فتوجه النقود من المدخرين إلى المقترضين، وتوفيق بين الأشخاص الذين يريدون تقليل المخاطر وأولئك المستعدين للإقدام على هذه المخاطر. والأشخاص الذين يدخرون أموالاً لاستخدامها عند التقاعد، على سبيل المثال، قد ينتفعون من الوساطة. وكلما ارتفع العائد على أموال الأشخاص الذين سيتقاعدون في المستقبل، قل احتياجهم للدخار للحصول على الدخل الذي يحدونه كهدف عند التقاعد مع مراعاة التضخم. ويتطلب كسب هذا العائد إقراض شخص ما سيدفع مقابل استخدام هذه النقود (الفائدة). وتتسم عمليتي الإقراض وتحصيل المدفوعات بالتعقيد وتنطويان على مخاطر، ولا يتوافر للمدخرين في الغالب الخبرة أو الوقت للقيام بذلك. وربما كانت الطريقة الأفضل هي العثور على وسيط.

ويودع بعض المدخرين أموالهم في بنوك تجارية، وهي من أقدم أنواع المؤسسات التي تقدم خدمات مالية. ويتلقى البنك التجاري ودائع من مصادر

البسيطة نسبياً يمكن أن يكون التعويض على أساس سعر ثابت (مائة دولار مقابل تقديم طلب مثلاً). ويمكن أيضاً تحديد الرسوم (٢٠ دولاراً في الساعة لاتخاذ إجراءات سداد مدفوعات القروض)، أو على أساس عمولة (يمكن أن تكون ١٪ من قيمة العقار المُباع)، أو تستند إلى الأرباح (الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع مثلاً)، وتختلف الحوافز حسب كل نوع من أنواع التعويضات، وتتوقف درجة ملائمتها حسب الوضع القائم.

التنظيم

تكتسب الخدمات المالية أهمية حاسمة في أداء الاقتصاد المعني لوظيفته، فبدونها قد يلقى الأفراد الذين لديهم أموال يريدون ادخارها عناء في العثور على من هم في حاجة إلى قروض، والعكس صحيح. وبدون الخدمات المالية، قد يصير الأشخاص المعنيون على الادخار لتغطية المخاطر لدرجة تجعلهم قد لا يشترون قدراً كبيراً من السلع والخدمات.

وعلاوة على ذلك، حتى السلع المالية البسيطة نسبياً يمكن أن تكون معقدة، وهناك في كثير من الحالات فترات فاصلة طويلة بين شراء خدمة ما وبين التاريخ الذي يجب أن يسلمها مقدمها فيه. وتعتمد سوق الخدمات على الثقة بدرجة كبيرة، إذ يتعين أن تتوافر لدى العملاء (المدخرين والمقترضين على حد سواء) ثقة في المشورة والمعلومات التي يتلقونها.

فعلى سبيل المثال، يعتمد مشترى وثائق التأمين على الحياة على تواجد شركة التأمين عند وفاتهم، ويتوقعون أن يكون هناك ما يكفي من الأموال التي

ماذا يفعلون؟

هذه بعض الخدمات المالية الرئيسية من بين عدد كبير منها.

التأمين والخدمات ذات الصلة

- تجمع شركات التأمين المباشر المدفوعات (الأقساط) من الأشخاص الذين يسعون لتغطية مخاطر ما وتؤدي مدفوعات لمن يتعرضون لحادث شخصية أو مرتبطة بالعمل وتكون مغطاة بالتأمين مثل وقوع حادث سيارة أو غرق سفينة.
- القائمون بإعادة التأمين، وقد يكونوا شركات أو أفراد أثرياء، يوافقون لقاء الحصول على مبلغ معين على تغطية بعض المخاطر التي تتحملها جهة تأمين مباشرة.
- وسطاء التأمين، مثل الوكلاء والسامسة الذين يوفقون بين من يسعون إلى أداء مدفوعات لتغطية خطر ما وبين الراغبين في تحمل هذا الخطر لقاء الحصول على مقابل مادي.

البنوك ومقدمو الخدمات المالية الآخرون

- قبول الودائع والأموال واجبة السداد وتقديم قروض: فمقدمو الخدمة يقومون بسداد مبالغ لقاء الحصول على أموال يقرضونها بدورهم أو يستثمرونها بهدف تحقيق أرباح من الفرق بين ما يدفعونه للمودعين والمبلغ الذي يتلقونه من المقترضين.
- إدارة أنظمة السداد: يتيح مقدمو الخدمة تحويل أموال ممن يدفعون إلى من يتلقونها وييسرون المعاملات وتسوية الحسابات من خلال بطاقات الائتمان والخصم، والحوالات المصرفية مثل الشيكات وتحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية.
- المتاجرة: يساعد مقدمو الخدمة الشركات على شراء وبيع الأوراق المالية، والصرف الأجنبي والمشتقات.
- إصدار أوراق مالية: يساعد مقدمو الخدمة المقترضين على جمع أموال عن طريق بيع حصص في المشروعات التجارية أو بإصدار سندات.
- إدارة الأصول: يسي مقدمو الخدمة المشورة أو يستثمرون الأموال لحساب عملائهم الذين يدفعون مقابل الاستفادة من خبرتهم.

تُدفع للمستفيدين المعينين وأن شركة التأمين لن تدفع الورثة. وأهمية دور الخدمات المالية في الاقتصاد المعني والحاجة إلى تعزيز الثقة بين مقدمي الخدمة والمستهلكين هي أحد الأسباب التي تدعو الحكومات إلى الإشراف على توفير كثير من الخدمات المالية. ويتضمن هذا الإشراف الترخيص والتنظيم والرقابة، وهو ما يختلف من بلد إلى آخر. ففي الولايات المتحدة يتولى عدد من الوكالات - بعضها تابع للولايات والبعض اتحادي - الرقابة على أقسام مختلفة في السوق وينظمها. وفي المملكة المتحدة، تتولى «هيئة الخدمات المالية» مهمة الرقابة على القطاع المالي بأسره، من البنوك إلى شركات التأمين.

وتنفذ جهات الرقابة على القطاع المالي القواعد وتمنح التراخيص لمقدمي الخدمة المالية. ويمكن أن تشمل الرقابة تقديم تقارير منتظمة وفحص الحسابات وأوضاع مقدمي الخدمة، والتفتيش والتحقيق في الشكاوى. ويمكن أيضاً أن تشمل إنفاذ قوانين حماية المستهلك، مثل وضع حدود لأسعار الفائدة على بطاقات الائتمان ومراجعة رسوم السحب على المكشوف من الحسابات. إلا أن النمو الأخير المفاجئ في القطاع المالي، خاصة كنتيجة للأدوات المالية الجديدة، يمكن أن يحد من قدرة جهات التنظيم والرقابة على كبح المخاطر. ولا تستطيع القواعد التنظيمية وجهود إنفاذ القوانين أن تمنع الإفخاق دائماً - فالقواعد التنظيمية قد لا تغطي الأنشطة الجديدة، وأحياناً تفلت المخالفات من إنفاذ القانون. وبسبب أوجه الإفخاق المذكورة، تُمنح الجهات الرقابية في كثير من الأحيان سلطة الاستحواذ على مؤسسة مالية إذا لزم الأمر.

ودور الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية في الأزمة الأخيرة هو أحد الأمثلة على أدوات مالية جديدة أدت إلى عواقب غير متوقعة. ففي هذه الحالة، قامت المؤسسات المالية الساعية للحصول على تدفق ثابت للدخل بشراء سندات رهون عقارية من البنوك المنشئة لها، ثم خصصت المدفوعات لمختلف السندات والتي كان عائدها يتحدد حسب الأداء الضمني لكل رهن. واستفادت البنوك ببيع الرهون مقابل مزيد من الأموال لمنح قروض إضافية، ولكن لأن مصدري القروض لم يحتفظوا بها، وتراجع الحافز أمامهم على مراجعة الجدارة الائتمانية للمقترضين، وكانت الرهون أشد خطراً مما توقعته المؤسسات المالية التي اشترتها، ولم تحقق السندات مكاسب بالقدر الذي كان متوقعا. وكان الاحتمال أكبر هو تخلف المقترضين عن السداد بسبب تدني دخولهم، مما قلل المبالغ التي كان يحصل عليها أصحاب السندات - وكلا الأمرين أضرب بنمو إجمالي الناتج المحلي. وكان القصد في البداية من الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية هو التخفيف من المخاطر (وكان يمكن أن تحقق ذلك في ظل الظروف السليمة) ولكنها انتهت بتفاقمها.

استخدامات مثمرة

تساعد الخدمات المالية على استخدام الأموال بطريقة مثمرة. فبدلاً من تخيئة الأموال تحت الحشية، يستطيع المستهلكون أن يقدموا مدخراتهم لوسطاء يستطيعون استثمارها في اختراعات تكنولوجية هائلة جديدة أو السماح لشخص ما بشراء منزل. وربما كانت الآليات التي تتوسط في هذه التدفقات معقدة، ويعتمد أغلب البلدان على القواعد التنظيمية لحماية المقترضين والمقرضين والمساعدة في الحفاظ على الثقة التي تشكل أساس كل الخدمات المالية. ■

إيرينا أسموندسون خبير اقتصادي في إدارة الإستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

حكومات حرة وسياسات سليمة

طابور من الناخبين في ترانسكي في أول انتخابات
تجري في جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤ بعد انتهاء
نظام التفرقة العنصرية.

باولو غيليانو، وبراشي ميشرا، وأنتونيو سبيليمبرغو
Paola Giuliano, Prachi Mishra, and Antonio Spilimbergo

السياسية مكوّنا أساسيا من مكونات الإصلاحات الهيكلية
أم عائقا أمامها. فهناك حجج نظرية جيدة وأمثلة عديدة
تؤيد كل المواقف من هذا السؤال.

ويستطيع من يعتقدون أن الأنظمة الأقل ديمقراطية
ملائمة للتحرر الاقتصادي أن يستشهدوا بالإصلاحات
المهمة التي اضطلعت بها تشيلي في ظل الديكتاتورية
الفعلية تحت حكم أوغستو بينوشيه في فترة السبعينات
والثمانينات من القرن الماضي وكوريا الجنوبية في ظل
الحكم الاستبدادي لبارك تشونغ-هي في فترة الستينات
والسبعينات من القرن الماضي. ولم يكن كثير من البلدان
الصناعية الحديثة ديمقراطيا وقت انطلاقه. ففي شرق آسيا،
على سبيل المثال، تحقق قدر كبير من التنمية في ظل أنظمة
غير ديمقراطية.

ومن الناحية النظرية، هناك أيضا مبررات مقنعة
للرأي القائل بأن الأنظمة الاستبدادية قد تساند الإصلاحات
والنمو؛ ذلك أن نظاما ديمقراطيا كاملا قد يسقط فريسة

الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى
اضطلاع البلدان بإصلاحات هيكلية
لزيادة الدخل ولجعل اقتصاداتها أكثر
استقرارا. وتنجح البلدان في زيادة الناتج المحتمل وتحقق
المنفعة للجميع على المدى الطويل بإزالة العقبات التي
تعترض النمو، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بشكل سليم –
مثل تحرير التجارة، والخصخصة، وتنظيم الاحتكارات.

حتى على الرغم من ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية
كثيرا ما تؤثر على المصالح القوية ويمكن أن تكون صعبة
التنفيذ. وكما قال جون كلود جانكر رئيس وزراء لكسمبرغ:
«إننا جميعا نعرف ماذا يتعين عمله، ولكننا لا نعرف كيف
ننجز في إعادة انتخابنا بعد أن نكون فعلنا ذلك» (مجلة
الإيكونوميست، ٢٠٠٧). وما هو السبب وراء هذا الحال؟
هل هناك أوضاع مؤسسية تؤدي إلى الإصلاحات أكثر من
غيرها؟ والمؤكد أن أحد أقدم الأسئلة التي لم تجد إجابة
بعد في علوم الاقتصاد والسياسة هو ما إذا كانت الحرية

قد تكون الإصلاحات
الاقتصادية أمرا
مفزعا بالنسبة
للساسة، لكن
الديمقراطية
والتحرر الاقتصادي
عادة ما يمضيان يدا
بيد



استبدادا، وواحد صحيح لأكثرها ديمقراطية. وتقاس الإصلاحات بمرور الوقت في ستة مجالات - الأسواق المالية المحلية، وحساب رأس المال، وأسواق المنتجات (الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية) والزراعة، والتجارة، ومعاملات الحساب الجاري (راجع الإطار). ومرة أخرى يتراوح المؤشر بين صفر وواحد، وتُمنح درجة صفر للأقل إصلاحا وتُمنح درجة الواحد الصحيح للأكثر إصلاحا. وتبين الإصلاحات في المجالات الستة كلها وجود علاقة ارتباط قوية بالديمقراطية، وعادة ما تسبق الديمقراطية عملية رفع القيود. ويوضح الشكل ٢ هذا الارتباط القوي في قطاع مستعرض من البلدان.

هناك علاقة ارتباط قوية بين الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية

والبلدان الأكثر ديمقراطية هي أيضا التي تُجرى إصلاحات أكبر، ولكن الارتباط لا يدل على أن الديمقراطية هي بالضرورة سبب الإصلاح الاقتصادي. ويمكن للعلاقة المتبادلة أن تسير في الاتجاه المعاكس أو قد يحرك عامل ثالث مشترك كلا من الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي. ولا يزال السؤال عن تأثير الديمقراطية على الإصلاح الاقتصادي دون إجابة إلى حد كبير حتى الآن. ولتقرير ما إذا كانت الديمقراطية هي سبب الإصلاح، استخدمنا مجموعة بيانات جديدة تغطي تقريبا ١٥٠ بلدا وستة قطاعات وتمتد على مدى أكثر من ٤٠ عاما (دراسة Giuliano, Mishra, Spilimbergo, ٢٠٠٩). وقد وجدنا أن هناك علاقة ارتباط وثيق بين التحسن في المؤسسات الديمقراطية (إذا ما قيس بمؤشر النظام السياسي الرابع) واعتماد الإصلاحات الاقتصادية. ويرتبط الانتقال من نظام استبدادي مطلق إلى ديمقراطية كاملة بحدوث زيادة

لجماعات المصالح التي تضع أهدافها قبل تحقيق الرفاه العام للمجتمع. وأحيانا يكون الرأسماليون المتحفظون في مواقعهم التي تمكنهم من الحصول على الربح، هم المعارضون الرئيسيون للإصلاحات الاقتصادية. وفي بلد مستقل حديثا، قد يقتضي الأمر وجود «دكتاتور خبير» ليحمي المؤسسات ويمنع الحكومة من الوقوع فريسة لجماعات المصالح ويسمح للدولة بالعمل بكفاءة. وتستطيع جماعات المصالح بصفة خاصة أن تعيق الإصلاحات إذا ساد شعور بعدم اليقين حول توزيع المنافع (دراسة Fernandez & Rodrik, ١٩٩١). ويمكن أن تؤدي الديمقراطية أيضا إلى الاستهلاك المفرط في القطاعين العام والخاص وعدم كفاية الاستثمارات (دراسة Huntington, ١٩١٨) بينما تستطيع الأنظمة الدكتاتورية أن ترفع معدل الادخار المحلي من خلال التقييد المالي. وعادة ما تصل الأجور إلى مستويات أعلى في ظل الديمقراطية (دراسة Rodrik, ١٩٩٩). وقد زادت المدخرات في بلدان عديدة بما فيها بلدان الاتحاد السوفيتي السابق وكثير من بلدان شرق آسيا، فحققت في النهاية نموا اقتصاديا عاليا بفضل النظام السياسي القمعي والنظام المالي المنظم بإحكام المصاحب له.

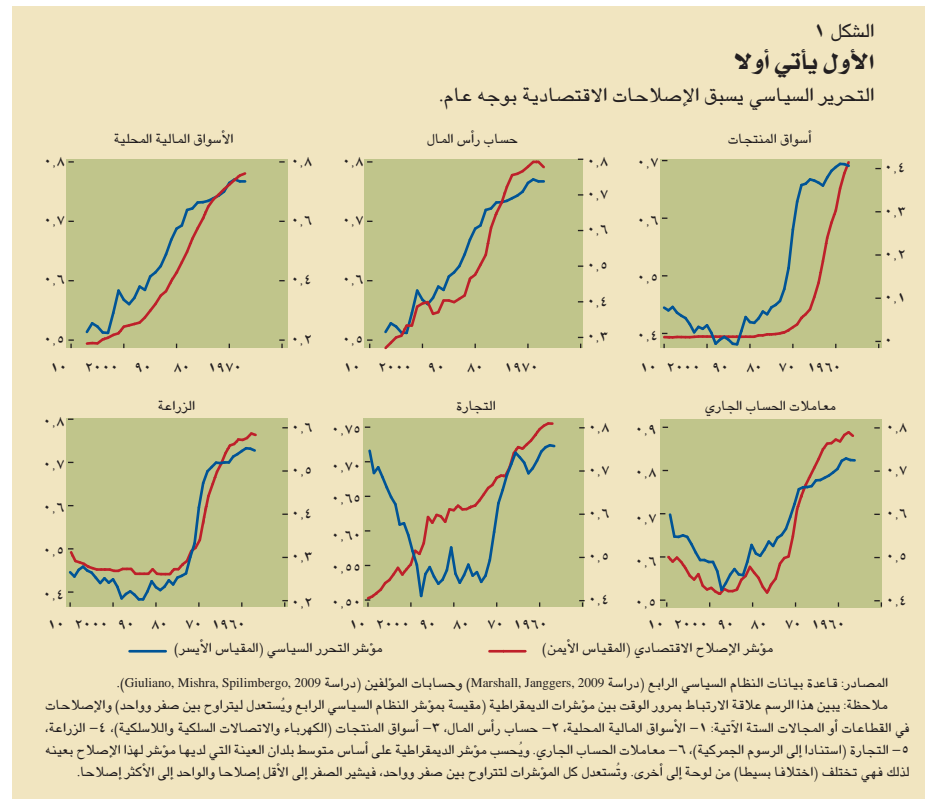
فهل تشكل هذه الأمثلة التاريخية والحجج النظرية مبررا مقنعا لرفض دور الديمقراطية في الإصلاح الاقتصادي؟ كلا. ذلك أن هناك حججا نظرية وأدلة تطبيقية راسخة تدعم الرأي القائل بأن الديمقراطية عادة ما تصاحب الإصلاحات الاقتصادية. وهذه بعض الحجج النظرية:

- ربما يفضل الديكتاتوريون أمورا قد تتغير بمرور الوقت. ونظرا لأن هذا التغير في التفضيلات لا يمكن أن يقيد القانون، فالتزام الديكتاتوريين بالإصلاحات لا يمكن أن يتسم بالمصادقية (دراسة McGuire and Olson, ١٩٦٦).
- يميل الحكام المستبدون إلى النهب وإشاعة الاضطراب في النشاط الاقتصادي مما يجعل جهود الإصلاح بلا معنى.

• إن للأنظمة الاستبدادية مصلحة في تأجيل الإصلاحات والحد من الأنشطة التي تولد الربح لمن يساندونها. وعلى العكس من ذلك، فإن الحكام الديمقراطيين أكثر إحساسا بمصالح العامة وأكثر استعدادا لتنفيذ الإصلاحات التي تفكك الاحتكارات لتحقيق المصلحة العامة.

• إن حقوق الملكية المصونة التي تضمنها الديمقراطية مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية.

وهناك أيضا الكثير من الأدلة التجريبية على أن الإصلاحات والديمقراطية تمضيان يدا بيد. فالارتباط بين الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية قوي جدا، عبر الزمن وبين البلدان على حد سواء. ويوضح الشكل ١ علاقة الارتباط بين مؤشرات الحرية السياسية ومؤشرات الإصلاح بمرور الوقت. وتستند مؤشرات الحرية السياسية إلى معايير أنشأتها قاعدة بيانات النظام السياسي الرابع (دراسة Marshall and Jagers, ٢٠٠٩) التي تمنح درجة صفر لأكثر الحكومات



من ١٩ بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٨ - أي دليل على إسقاط الحكومات بشكل منهجي في الانتخابات بعد إجراء تخفيضات سريعة لعجزات الميزانية.

وخلاصة القول: إن الديمقراطية تساعد على إجراء الإصلاحات الهيكلية، ولكن العكس ليس صحيحا - فالتحرر الاقتصادي الذي تطبيقه الأنظمة الاستبدادية لا ينتج عنه تحرك نحو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أساس لمخاوف السياسيين من معاقبة الناخبين لصناع السياسة الذين ينفذون إصلاحات في القطاع المالي أو يخفضون العجزات المالية. ■

باولا غيليانو، أستاذ مساعد في كلية أندرسون للإدارة في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس؛ وبراشي ميشرا خبير اقتصادي في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي؛ وأنتونيو سبيليمبرغو مستشار في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Alesina, Alberto, Dorian Carloni, and Giampaolo Lecce, 2010, "The Electoral Consequences of Large Fiscal Adjustments" (unpublished).

Buti, Marco, Alessandro Turrini, and Paul van den Noord, 2008, "Can Governments Implement Structural Reforms and Yet Be Re-elected?" Available at www.voxeu.org/index.php?q=node/1235

Giuliano, Paola, Prachi Mishra, and Antonio Spilimbergo, 2009, "Democracy and Reforms: Evidence from a New Dataset," CEPR Working Paper 7194 (London: Centre for Economic Policy Research).

Fernandez, Raquel, and Dani Rodrik, 1991, "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty," American Economic Review, Vol. 81, No. 5, pp. 1146-55.

Huntington, Samuel P., 1968, Political Order in Changing Societies (New Haven, Connecticut: Yale University Press).

Marshall, Monty G., and Keith Jagers, 2009, Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2007—Dataset Users' Manual (Arlington, Virginia: Polity IV Project).

McGuire, Martin C., and Mancur Olson, Jr., 1996, "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force," Journal of Economic Literature, Vol. 34, No. 1, pp. 72-96.

Ostry, Jonathan, Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo, 2009, Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries, IMF Occasional Paper 268 (Washington: International Monetary Fund).

Rodrik, Dani, 1999, "Democracies Pay Higher Wages," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, No. 3, pp. 707-38.

The Economist, 2007, "The Quest for Prosperity," March 15.

مجموعة بيانات الإصلاح الهيكلي

يستند تحليلنا إلى مجموعة بيانات جديدة وواسعة، جمعتها إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، والتي تصف درجة التنظيم في ١٥٠ بلدا صناعيا وناميا (راجع دراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo, 2009). فهناك ستة مؤشرات للإصلاح تغطي كلا من القطاع المالي والقطاع العيني. وتشمل مؤشرات القطاع المالي إصلاحات تتعلق بالأسواق المالية المحلية وحساب رأس المال الخارجي. وتشمل مؤشرات الإصلاح الهيكلي في القطاع العيني مقاييس لأسواق المنتجات وللأسواق الزراعية، والتجارة، وإصلاحات الحساب الجاري.

ويحتوي كل مؤشر على مؤشرات فرعية تلخص أبعاد المناخ التنظيمي في كل قطاع. والمؤشرات الفرعية مجمعة في مؤشرات ومبينة بحيث تقع كل مقاييس الإصلاح بين صفر وواحد، على أن تمثل القيم الأعلى تحررا أكبر.

قدرها ٢٥٪ في مؤشر الإصلاح. ولم نجد أيضا أي تأثير مرتد - أي أن التحرير الاقتصادي لا يطلق شرارة التحرير السياسي. وهذه النتيجة ستخيب آمال من يعتقدون أن ارتباط العمل الاقتصادي بالأنظمة الاستبدادية يحرك التغيير السياسي.

وكيف نوازن بين اكتشاف دور الديمقراطية المفيد في الإصلاح وبين ملاحظة جانكر بأن الناخبين يميلون إلى معاقبة السياسيين الذين ينفذون الإصلاحات؟ يتضح أن الأدلة المتوافرة لا تؤيد مخاوف جانكر. وتشير دراسة (Buti, Turrini, and van den Noord 2008) إلى أن السياسيين الذين ينفذون الإصلاحات لا يخسرون الانتخابات التالية، خاصة في البلدان ذات المستوى العالي من التطور المالي. ويصدق الأمر نفسه على العواقب السياسية لتخفيض عجزات الميزانية الضخمة. ولا تجد دراسة (Alesina, Carloni, and Lecce ٢٠١٠) في عينة

الشكل ٢

السير يبدأ بيدي

كلما كان البلد ديمقراطيا، زادت احتمالات إصلاحه اقتصاديا.



المصادر: قاعدة بيانات النظام السياسي الرابع (دراسة Marshall, Jagers, 2009) وحسابات المؤلفين (دراسة Giuliano, Mishra, Spilimbergo, 2009). ملاحظة: يبين هذا الرسم علاقة الارتباط في عام ٢٠٠٠ بين مؤشرات الديمقراطية المقيسة طبقا لقاعدة بيانات النظام السياسي الرابع (صفر يعني أقل ديمقراطية وواحد صحيح يعني أكثر إصلاحا) ومؤشرات الإصلاح الاقتصادي (يشير صفر إلى الإصلاح الأقل، ويشير الواحد الصحيح إلى الإصلاح الأكثر) في ستة قطاعات اقتصادية.

وسع نطاق خبرتك العالمية تفضل بزيارة مكتبة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي
مطبوعة زاخرة بالحقائق والأرقام القُطرية والتوقعات العالمية، وتعرض آفاق النمو والتضخم والتجارة وغيرها من التطورات الاقتصادية بشكل عملي وواضح.



إنجاح لامركزية المالية العامة؛

تجارب عبر البلدان

يستند هذا الكتاب إلى الدراسات الاقتصادية ذات الصلة وسياسة صندوق النقد الدولي ومشورته الفنية في مناقشة العوامل التي تسهم في استمرارية اللامركزية وكفاءتها وإنصافها من منظور الاقتصاد الكلي.



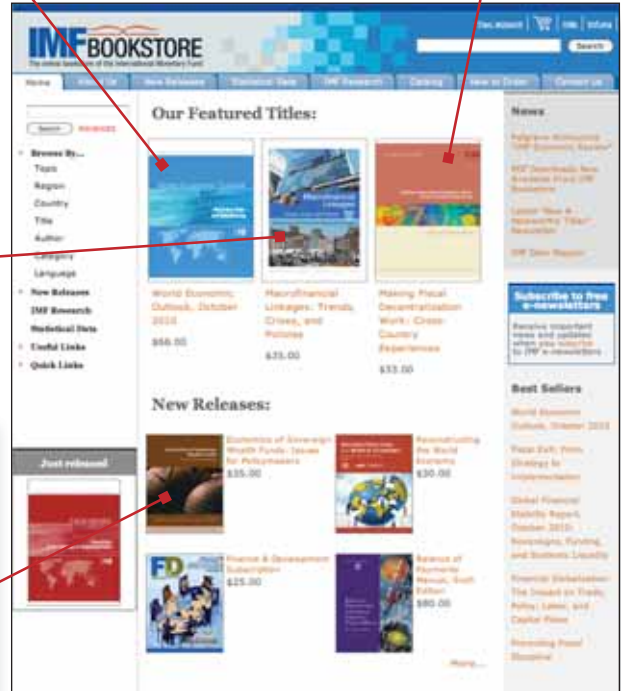
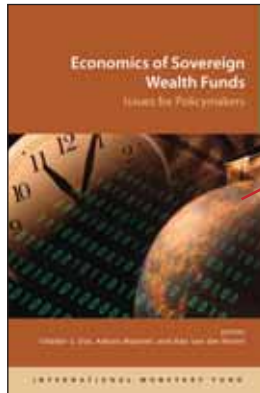
صدر حديثاً

**الروابط المالية الكلية؛
اتجاهات، وأزمات، وسياسات**

يعرض هذا المجلد بحوث خبراء صندوق النقد الدولي الاقتصادي حول التفاعل بين سلوك القطاع المالي وقضايا الاقتصاد الكلي. ويسلط الضوء على المناهج والقضايا التي تكمن في لب اختصاص صندوق النقد الدولي.

**اقتصاديات صناديق الثروة السيادية؛
قضايا أمام صانعي
السياسات**

يتأمل خبراء مشهورون دور صناديق الثروة السيادية في النظام النقدي والمالي الدولي، ويفسرون ظاهرة صناديق الثروة السيادية التي صارت جزءاً من المشهد الاقتصادي العالمي.



اطلب الآن: قم بزيارة مكتبة صندوق النقد الدولي اليوم وتصفحها للعثور على أحدث التقارير والمطبوعات والبيانات.

المحنكون في النظام النقدي

أفكار لتقوية النظام النقدي الدولي

مجموعة من كبار صناع السياسة السابقين والشخصيات البارزة في تخصصاتها العزم على رؤية شيء جيد ينهض من بين رما **عقدت** الأزمة المالية العالمية. فقد كانت الأزمة فرصة لدفع جدول أعمال الإصلاح قدما- وأيضا كما قال ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولي الأسبق- لتأمين نظام النقد الدولي ضد أي أزمات مماثلة مستقبلا وتوزيع منافع العولمة المحتملة على نحو أكثر إنصافا. وإلى جانب ألكسندر لامفالوسي وتوماسو بادوا- شيوبا (الذي رحل في أواخر عام ٢٠١٠)، دعا كامديسو إلى اجتماع المجموعة عالية المستوى التي كانت وراء مبادرة القصر الملكي (باليه- رويال). ويتحدث كامديسو مع مجلة التمويل والتنمية عن تقرير المجموعة المعني بإصلاح نظام النقد الدولي الصادر في فبراير.

جدول أعمالها هذا العام، بعد أن كانت قد ركزت في السنوات السابقة على جوانب أخرى للأزمة.

وقد طرأت على أذهان بعضنا فكرة أننا يجب أن نضع خبراتنا في الأزمات السابقة تحت تصرف من يتولون زمام المسؤولية حاليا. وقررنا أن نرى ما إذا كنا نستطيع التوصل معا إلى فهم مشترك للمشكلة- من حيث أوجه الضعف الأساسية في النظام وما إذا كان يسمح باستمرار تطور الاختلالات المروعة- وماذا يمكن عمله لترسيخ مزيد من القوة والانضباط في النظام.

وأنشأنا فريقا من ١٨ شخصا ووزعنا على أنفسنا مهمة

إعداد بحوث، وطلبنا مساعدة غير رسمية من صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية ومؤسسات أخرى. وطرحتنا كل هذه البحوث على المائدة للنقاش بمناسبة اجتماعاتنا في القصر الملكي (باليه- رويال) في باريس- والذي سميت المبادرة باسمه- وسجلنا مجموعة من المقترحات. وكان لي شرف تقديم تقريرنا الأولي لرئيس مجموعة العشرين الرئيس [الفرنسي] نيكولا ساركوزي في ٢١ يناير.

ومنشأ هذه المبادرة خاص تماما، فهي لا تلزم أي بلد، ومصداقتنا كأفراد هي الشيء الوحيد على المحك. ونأمل في أن يوفر تقريرنا مصدرا للإلهام وبيبن أننا عندما نجتمع معا- وكان لدينا ١٥ بلدا ممثلة في المجموعة بروح التعاون الحقيقي- فعندئذ نستطيع إرساء أساس لمزيد من التنسيق التعاوني على مستوى السياسات الاقتصادية.

التمويل والتنمية: لماذا لا تكفي الإصلاحات التي استهلكت بالفعل- بما في ذلك ما قامت به مجموعة العشرين- للتصدي للأخطار الكامنة في نظام النقد الدولي؟ كامديسو: إننا نقدر كثيرا العمل الذي تم حتى الآن، لكننا يجب أن نمضي أشواط عديدة أخرى على الطريق إذا أردنا التأكد من أن النظام أصبح أكثر أمانا. فلا تزال هناك مخاطر كثيرة لم يتسن التصدي لها بما يكفي فيما تم القيام به حتى الآن، وقد تم النظر في كثير من الأفكار، ولكننا نرغب في الوقت الحالي. ونحن كأفراد لا نتولى مناصب عامة، نعتقد أنه تجدر إعادة النظر في بعض تلك الأفكار التي نحيت جانبا حتى الآن.

إننا لا نريد رؤية الاقتصاد العالمي يتراجع إلى نظام اقتصادي مفتت، عرضة للمعاناة من الضغوط الحمائية. إننا لا نريد التحول إلى سوق عالمية



التمويل والتنمية: ما هي فكرة مبادرة القصر الملكي (باليه- رويال)؟

كامديسو: دفعت الأزمة المالية العالمية من لديهم بعض الخبرة في مجال التعاون الدولي إلى إعادة التفكير فيما يجري، وجعلتهم يتساءلون بصفة خاصة عما إذا كان نظام النقد الدولي- أو اللانظام- هو منشأ الأزمة، وبأي درجة. وإن كان الأمر كذلك، فإن الأزمة يمكن أن تمثل فرصة لتطبيق نظام قادر على تحاشي وقوع حدث مماثل في المستقبل، وضمان أن تصبح المنافع المحتملة للعولمة دائمة وموزعة على نحو أكثر إنصافا.

لقد كانت كل هذه الأسئلة تدور في أذهاننا. وعندما

أحدثت بصيغة الجمع، فإنني أتحدث عن كثيرين من المحنكين في النظام. لقد تحمسنا كثيرا لرؤية مجموعة العشرين وهي تعيد إدراج مسألة إصلاح النظام في

الإطار ١

أعضاء مبادرة القصر الملكي (باليه- رويال)

دعا إلى عقد اجتماع المجموعة كل من ميشيل كامديسو المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي؛ وألكسندر لامفالوسي، المدير العام السابق لبنك التسويات الدولية؛ والراحل توماسو بادوا - شيوبا، وزير المالية السابق في إيطاليا. وضم الأعضاء الآخرون سيرغي ألكسانشكو، النائب السابق لمحافظ بنك روسيا المركزي، وحمد السيارى، المحافظ السابق لمؤسسة النقد العربي السعودي، وچاك بورمان، مسؤول كبير سابق في صندوق النقد الدولي؛ وأندرو كروكيت، مدير عام أسبق في بنك التسويات الدولية؛ وغويلرمو دي لاديسا، وزير الدولة السابق للاقتصاد والمالية في إسبانيا؛ وأرمينيو فراغا، المحافظ السابق لبنك البرازيل المركزي، وتويو غيوثين، نائب وزير المالية السابق في اليابان، وزياوليان هوه نائب رئيس الجمعية الصينية للتمويل والأعمال المصرفية، وأندريه إيكارد، نائب المدير العام السابق في بنك التسويات الدولية؛ وهورست كوهلر، المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي؛ وغويلرمو أورتيغز المحافظ السابق لبنك المكسيك؛ وماريا راموس، مدير عام الخزانة السابق في جنوب إفريقيا، وواي فينو غوبال ريدي، المحافظ السابق لبنك الاحتياطي الهندي، وإدوين ترومان، مساعد وزير الخزانة الأمريكية السابق؛ وبول فولكر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

مفتوحة وتنافسية معرضة للمخاطر مثلما هي عليه الآن. كما أننا ندرك أن السنوات التي أعقبت الأزمة مباشرة محفوفة بالمخاطر. إن التدابير الشاملة التي اعتمدها مجموعة العشرين لن تحقق آثارا إيجابية إلا بعد سنوات عديدة بسبب التأخير الحتمي في تنفيذها.

وأمامنا مخاطر أخرى، منها الإغراء القوي- وإن كان يمكن مقاومته- للعودة إلى منوال العمل المعتاد. ونحن نرى ذلك في الصناعة المصرفية، وأيضا في المؤسسات الدولية. كذلك هناك مخاطر منشؤها أن التغييرات التي اعتمدت أقل مما يجب وجاءت بعد فوات الأوان، مما يترك النظام معرضا للمعاناة من أزمات غير متوقعة ولا يتيح للعولمة أن تقدم كل إمكاناتها وإسهامها الإيجابي في الوصول إلى عالم أفضل.

وما من أحد يعتقد أن هذه المخاطر ستختفي بسهولة ويسر بالتفكير المشوش فيها. فبدون إجراء تغييرات جريئة، فإن هذا الأمر قد ينقلنا إلى عالم أقل استقرارا، ومن ثم لا نستطيع أن نستند إلى مجدنا الذي كسبناه بنبوغنا في هذا الأمر.

التمويل والتنمية: ما السبب في أن الإصلاحات التي أوصى بها الصندوق- بما في ذلك بعض الإصلاحات التي اقترحت في الماضي- قد تتسم بفعالية أكبر حاليا؟

كامديسو: السؤال هو ما إذا كانت ضرورية أم لا. فقد أسهم عدم اعتمادها في المآزق الذي نعانیه جزئيا على أقل تقدير. لقد أخطأنا في تأجيل هذه التغييرات أو بالتخفيف مما جاء في كثير من المقترحات. إننا ندرك حاليا تكلفة المماثلة والتردد. لقد أن أوان التغيير الآن، وإلا ضاعت الفرصة إلى الأبد.

التمويل والتنمية: ما هي الإصلاحات التي أوصى بها الصندوق والتي يجب أن تكون لها أولوية قصوى؟

كامديسو: إنها مجموعة من التدابير. لا يمكنك القول «هنا أمامك شيء مهم، دعنا نفعل ذلك ثم لنرى النتيجة». كلا، إن إصلاحا شاملا جريئا للنظام أمر

الإطار ٢

أهم اقتراحات التقرير

شمل تقرير مبادرة القصر الملكي (باليه- رويال) الأكثر تفصيلا الصادر في شهر فبراير ١٨ اقتراحا، يركز كثير منها على الرقابة والتعاون والحوكمة في نظام النقد الدولي.

وفيما يتعلق بالرقابة والتعاون، يتعين على صندوق النقد الدولي أن يستحدث ويعتمد «معايير» لسياسات البلدان الأعضاء، بما في ذلك معايير لسعر الصرف متسقة على المستوى العالمي. والاستمرار في خرق أي معيار أو معايير سيقتضي إجراء مشاورات، واتخاذ إجراء علاجي عند الاقتضاء. وبالنسبة للبلدان المؤثرة على النظام المالي التي يبدو أن سياساتها لا تفي بالمعايير، ينبغي تقييم الامتثال بواسطة هيئة ذات صلة من داخل الصندوق. ومن المتوقع أن يحجم كل بلد عن اتباع سياسات تبعد أسعار الصرف فيه عن المعايير أو تبقئها بعيدة عنها. ويجب على سياسات السلامة الاحترازية الكلية في الاقتصادات المؤثرة على النظام المالي أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى أوضاع سيولة عالمية مناسبة على نطاق واسع.

إن حوكمة نظام النقد الدولي يجب أن تستند إلى هيكل واحد من ثلاثة مستويات، مع تمثيل كافة البلدان من خلال نظام الدوائر الانتخابية التي يمثلها مدير تنفيذي. ويمكن أن يشمل ذلك لجنة استشارية عالمية مؤلفة من الشخصيات البارزة المستقلة.

مطلوب. وينبغي أن نسلم بأن للصندوق شركاء جدا وأقوياء آخذين في الصعود وسيرغبون في الاضطلاع بمسؤوليات كاملة في النظام.

إننا في حاجة إلى نطاق أوسع كثيرا للرقابة من جانب الصندوق، ليس فقط من بُعد الحساب الجاري والسياسة النقدية، وإنما على المجال النقدي والمالي برمته. فالهدف النهائي هو توافر رقابة أفضل ووقاية أكثر كفاءة من الأزمات، وتزويد صندوق النقد الدولي بأدوات أقوى للقيام بعمله. وفي هذا الصدد، نقترح تحديد التزامات جديدة للبلدان الأعضاء في الصندوق، والتقارير يصف هذا الأمر بصورة كاملة.

وإنني أعتقد أن الوقت قد حان لدمج وزراء المالية في مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية داخل المجلس كما هو منصوص عليه في مواد اتفاقية تأسيس الصندوق، بل كان يتعين القيام بذلك في وقت سابق. ويجب أن تسير كل هذه الإصلاحات جنبا إلى جنب وأن يتم اعتمادها سريعا؛ فالأزمة القادمة قد لا تكون بعيدة إذا لم نتحرك.

التمويل والتنمية: كيف يمكن لهيكل الحوكمة العالمي الجديد المقترح أن يغير النظام؟

كامديسو: حسنا، لست أرى تغييرات كثيرة. فأولا، إن إنشاء المجلس قد تأخر كثيرا كما سبق أن ذكرت. وثانيا، إننا نقترح أن تنظم مجموعة العشرين نفسها بنظام الدوائر الانتخابية، وهو ما يسمح لكل بلد أن يكون جزءا فعلا من النظام، وأن تجري استشارته قبل عقد الاجتماعات، وأن يتلقى تقارير مباشرة من أعضاء مجموعة العشرين عن اتخاذ القرارات على المستوى الأعلى.

التمويل والتنمية: أنتم تقترحون توسيع دور حقوق السحب الخاصة للصندوق: ما هي فكرة المجموعة وراء ذلك؟

كامديسو: من اللافت للنظر أن هذه المجموعة التي اتخذت مواقف جد متباينة في الماضي بشأن مستقبل حقوق السحب الخاصة أصبحت تسلم الآن بأن حقوق السحب أثبتت أنه يمكنها أن تكون أداة مفيدة- حتى أكثر نفعاً في السنوات القليلة القادمة، وربما أكثر أهمية من منظور أطول أجلا. إنك تستطيع أن ترى نوعا من إعادة تنشيط حقوق السحب الخاصة إذا منحت الصندوق منزلة مماثلة لمنزلة مقرض الملاذ الأخير.

التمويل والتنمية: يدعو التقرير إلى تحسين مستوى قياس ومراقبة التغييرات في السيولة العالمية. كيف يمكن تحقيق ذلك بطريقة تقدر على الصمود أمام اختبار الزمن؟

كامديسو: أعتقد أنه كان يجب القيام بذلك في وقت سابق، وأشعر بالأسف لأنني لم أقم بالمبادرة عندما كنت في الصندوق؛ حيث كان العرف هو توزيع المهام بين بنك التسويات الدولية والصندوق؛ وعندما أصبحت القضية محورية بهذا القدر، اقترحنا أن يعمل الصندوق وبنك التسويات الدولية معا بصورة وثيقة لتحقيق هذا الهدف. ونحن على يقين من أن ما ستعمله هاتان المؤسساتان معا سيصمد أمام اختبار الزمن.

واليوم، يجب أن تتوافر لدينا رقابة سليمة على السيولة الدولية. وسيتعين على خبراء الصندوق وبنك التسويات الدولية أن يعملوا معا ليعيدوا على نحو سليم ما نتحدث عنه- أي تعريف للسيولة ينبغي لنا أن نعتمده، ونوع البيانات التي يتعين علينا جمعها، ثم كيفية تحليل البيانات. كما يتعين عليهم أن يتبعوا معا عن كثب أكبر التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي وأن يكونوا قادرين على القيام بدور النذير، وهو أمر لا غنى عنه. ■

القدرة على اللحاق بالركب

ربما



مايكل سبينس
Michael Spence

التقارب القادم
The Next Convergence

مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات
The Future of Economic Growth in a Multispeed World
Farrar, Straus & Giroux, New York, May 2011,
320 pp., \$27.00 (paper).

مكنها من البدء في رآب الفجوة التي تبعتها عن الاقتصادات المتقدمة.

وفي عهد أحدث، بدأ البلدان الأكثر اكتظاظا بالسكان - الصين والهند - في تحقيق معدلات نمو تقترب من ١٠٪. وإذا استمرت تلك الاتجاهات، فسوف نشهد قبل مماننا، تحولا تاريخيا ثالثا: تقاربا متجددا في مستويات المعيشة. وما كان ذات يوم مزية لفة محظوظة سيصبح شائعا بالنسبة للكثيرين. وهذه العملية التي يحتمل أن تشكل عهدا تاريخيا هي موضوع الكتاب الجديد المتميز الذي ألفه مايكل سبينس بعنوان التقارب القادم.

والعملية الحسابية الأساسية وراء هذا التقارب بسيطة، وتعرف باسم قاعدة ٧٢. وتقول هذه القاعدة إنه يمكنك حساب عدد السنين اللازمة لمضاعفة مستويات المعيشة، وذلك بقسمة ٧٢ على متوسط معدل النمو. ومن ثم، فإذا كان البلد المعني ينمو بمعدل ١٠٪، فإن مستوى معيشته سيتضاعف بنحو ٧ سنوات. ويعني ذلك أنه إذا بدأ البلد المعني بدخل للفرد قدره ٥٠٠ دولار أمريكي ونما بمعدل نحو ١٠٪ سنويا، فإن الدخل يمكن أن تصل إلى

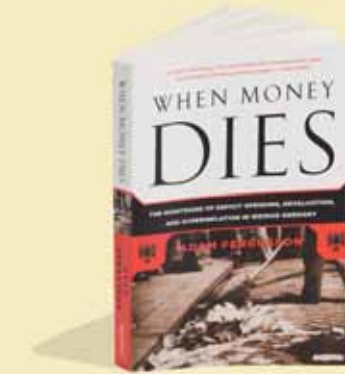
كنا نواجه مرحلة مفصلية في التاريخ الاقتصادي. وإن صح ذلك، فسنكون شهودا على حدث غير عادي، حدث لم يقع سوى مرتين فقط منذ بداية البشرية. فمستويات المعيشة لم تبد، عبر آلاف السنين، أي اتجاهات فعلية طويلة الأمد أو أي تباين كبير من بلد إلى آخر. ثم حدث، في القرن الثامن عشر، أول تحول مفاجئ في مسار التاريخ الاقتصادي. فقد استحدثت الثورة الصناعية ارتفاعا ملاحظا ومستمر في مستويات المعيشة، أولا في بريطانيا، وفي أماكن أخرى بعد ذلك. لكن هذا التحول لم يحدث إلا في أماكن قليلة، لا سيما في أوروبا، في أمم من أصل أوروبي، وفي اليابان. بينما ظلت بقية بلدان العالم، أي أكثر من أربعة أخماس البشرية، عالقة في الماضي الزراعي. وبحلول عام ١٩٥٠، أصبح العالم مكانا غير متكافئ بصورة عميقة.

ثم تحول مسار التاريخ فجأة مرة أخرى. فبعد عام ١٩٥٠، بدأت بعض البلدان، لا سيما في آسيا - التي كانت متأخرة عن الركب - تحقق النمو بمعدلات غير مسبوقه بلغت نحو ٧٪ سنويا، مما

للتضخم المفرط في ألمانيا في أوائل عشرينات القرن الماضي عندما قام البنك المركزي الألماني وهو بنك الرايخ - بتمويل العجز العام ببساطة بطبع مزيد من أوراق النقد، وذلك بالرغم من أن البلاد كانت تعاني من نوبة حادة من التضخم بعد الحرب العالمية الأولى.

ويكتب المؤلف، آدم فيرغسون - الذي عمل مستشارا لوزير الخزانة أو وزير المالية في المملكة المتحدة، جيفرى هاو - بقوة عن التأثير المدمر للتضخم في وصفه لجذور التضخم المفرط الذي سيطر على ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى.

«لقد أدى التضخم إلى تفاقم حدة كل الشرور، ودمر كل فرص الإنعاش الوطني أو النجاح الفردي، وأفضى في النهاية إلى إيجاد ظروف أتاحت للمتطرفين من اليمين واليسار إثارة الغوغاء ضد الدولة، وتحريض طبقة ضد طبقة، وعرق ضد عرق، وأسرة ضد أسرة، والزواج ضد الزوجة، وحرقة ضد حرق، والمدينة ضد الريف. وقد قوض الإرادة القومية في حين كان يمكن دعمها من خلال مجرد الرغبة أو الحاجة إليها. ويُعزى ذلك جزئيا إلى طبيعته التمييزية غير العادلة، فقد أظهر أسوأ ما في الجميع - من رجال الصناعة والعمال،



الأوروبية الخروج من الركود الاقتصادي. وسواء كان هذا الحوار قد جرى في الواقع بين الرجلين أو لم يجر، فقد ساعدت الشائعة في رفع سعر بيع النسخ القديمة من الكتاب إلى ما يربو على ١٠٠٠ دولار أمريكي. وتجاوب أحد الناشرين في الولايات المتحدة مع الموقف وأسرع بإصدار طبعة شعبية منه.

وهكذا يحظى هذا الكتاب الآن بدرجة من الأهمية المحورية مع لجوء الحكومات إلى «التييسير الكمي» كوسيلة لحفز الاقتصاد عقب الأزمات المالية الأخيرة. ويسرد الكتاب الآثار الأليمة

نقود ميسرة

آدم فيرغسون
Adam Ferguson

عندما تموت النقود
When Money Dies

كابوس الإنفاق بالعجز، وخفض سعر العملة، والتضخم المفرط في جمهورية فايمر الألمانية

The Nightmare of Deficit Spending, Devaluation, and Hyperinflation in Weimar Germany

PublicAffairs, New York, 2010, 288 pp., \$14.95 (paper)

تموت النقود ليس كتابا جديدا، ولكن أعيدت طباعته. وبالرغم من ظهوره بداية في المملكة المتحدة عام ١٩٧٥، فإنه لم يُطبع في الولايات المتحدة إلا مؤخرا. وقد حظي ذلك الكتاب الغامض نوعا ما بوضع شبه مقدس بين صفوف رجال المال بعد ما تردد من أن وارن بوفيه - الملياردير والمستثمر المعروف - نصح أحد رجال المال الهولنديين بأن يقرأ الكتاب بوصفه تصورا لما يمكن أن يحدث اليوم إذا حاولت الحكومات

عندما

١٦ ألف دولار أمريكي خلال نحو ٣٥ سنة. وبعد ذلك ببضع سنوات، تصبح الدخول في مستواها في الاقتصادات المتقدمة. وذلك بالطبع بافتراض استمرار هذا البلد في النمو بنفس الوتيرة.

وهذا في الواقع شرط مهم؛ لأن النمو عملية غامضة. فلم يستطع سوى ١٣ بلدا أن ينمو

النمو عملية غامضة [و] اللحاق بالركب بعيد عن أن يكون أمرا حتميا.

بمعدل ٧٪ في المتوسط على مدى ٢٥ سنة. ومن بين تلك الثلاثة عشر بلدا المحظوظة، لم يواصل سوى نصفها سعيه لبلوغ مستويات الاقتصادات المتقدمة. بمعنى آخر، فإن اللحاق بتلك الاقتصادات المتقدمة بعيد عن أن يكون أمرا حتميا.

والمزارعين والفلاحين، ورجال البنوك وأصحاب المحال، ورجال السياسة والموظفين الحكوميين، وربات البيوت، والجنود، والتجار، والحرفيين، وعمال المناجم، والمُقرضين، وأصحاب المعاشات، والأطباء، وزعماء النقابات، والطلاب، والسياح - خاصة السياح».

وبالرغم من عبء تعويضات الحرب، ففي مواجهة معارضة أحزاب جناح اليمين السياسية التي ازدادت قوة في البلاد، لم تجرؤ حكومة جمهورية فايمر - التي تأسست في ١٩١٩ - على رفع الضرائب على أصحاب الصناعات الثقيلة وغيرهم من رجال الصناعة الذين استفادوا من الحرب. ونتيجة لذلك، فلم يتم تمويل سوى ١٤٪ من نفقات الحرب في ألمانيا فحسب من الضرائب، مقابل ٣٠٪ في بريطانيا العظمى. وتم تمويل بقية النفقات من القروض أو من البنك المركزي مباشرة.

وترتب على ذلك أن ورثت جمهورية فايمر دينا عاما هائلا اضطرت إلى أن تسد عنه أسعار فائدة مرتفعة ومبالغ ضخمة من الفوائد. وبالرغم من الصعوبات والالتزامات الأخرى واصلت جمهورية فايمر تمويل جزء من عجزها السنوي

لهذا السبب، يتجنب سبينس أي تكهنات حول الشكل الذي قد يأخذه العالم المتقارب. ويركز بدلا من ذلك على أمر أكثر واقعية وهو ما الذي يتعين على البلدان عمله لتحقيق هذا الهدف.

وما هي المفاتيح المؤدية للنجاح؟ لا أحد يعرف ذلك حقا. لكن خبراء الاقتصاد لديهم بعض الأفكار - خاصة سبينس، وهو ليس حاصل على جائزة نوبل وحسب، ولكنه أيضا أعمل فكره مليا وبجدية في تلك القضايا بوصفه رئيسا للجنة المعنية بالنمو والتنمية التي أسهم البنك الدولي في تشكيلها. والكتاب الذي بين أيدينا هو ثمرة تلك السنوات من البحث والتفكير.

ويرى سبينس أن البلدان الفقيرة تنمو من خلال آليتين أساسيتين. أولا، حصولها على المعرفة من البلدان الغنية. وثانيا، تخصصها في إنتاج سلع تحتاجها بلدان أخرى بحيث تتحاشى محدودية القوة الشرائية المحلية والتباين بين ما يطلبه المواطنون المحليون وما يبرع البلد في إنتاجه. لكن النجاح يتطلب ببساطة أن تقوم البلدان بتوعية شعوبها وأن تندمج في الاقتصاد العالمي. ويتناول سبينس نقطة مهمة أخرى، فهو يشير

بمساعدة البنك المركزي مباشرة. وخرج التضخم في ألمانيا آنذاك عن نطاق السيطرة تماما عندما احتلت القوات الفرنسية منطقة «حوض الرور». وأعقب ذلك إضراب عام استجاب له الحكومة الألمانية بالموافقة على دفع أجور العمال. وقرر رئيس البنك المركزي، دون أي إدراك للعواقب، تمويل هذا الالتزام بالسماح للبنك المركزي بطبع كافة أوراق النقد «اللازمة» للمشروعات والشعب. وسرعان ما تحول التضخم إلى تضخم مفرط مصحوبا بخفض هائل لقيمة المارك الألماني وارتفاعات فلكية في أسعار السلع.

ويعتمد المؤلف على التقارير المباشرة في وصف الآثار المدمرة لدوامة التدهور الاقتصادي الذي كان أعمق من أي وقت مضى وأثره الاجتماعي: «أوضحت السيدة من عائلة بوستاو أن أحد المنازل تم بيعه لأن الزوجين القاطنين فيه فقدوا ابنيهما في الحرب ولم يكن لديهما أحد يرعاهما، وانخفضت قيمة المدخرات التي جمعها طوال سنوات عمريهما وانحترقا بالغان» وأضاف قائلة: «إن عصرنا هذا جعلنا متشائمين».

ويصف كتاب فيرغسون اليأس وانعدام الحيلة اللذين شعرت بهما قطاعات كبيرة من السكان

إلى أن كثيرا من البلدان يتوصل إلى صيغة ناجحة، مثل الصادرات التي تقوم على العمالة الكثيفة، ثم تحاول التمسك بها، وذلك أساسا بمنع أي زيادة في أسعار الصرف لديها. لكن النمو المستمر يقتضي حدوث تغيير هيكلية، حيث التصنيع القائم على العمالة الكثيفة يفسح الطريق للصناعات والخدمات المتقدمة مع زيادة المهارات والدخل.

ويناقش كتاب التقارب القادم طائفة من هذه القضايا، بما فيها المشكلات الهيكلية في الصين والهند والشكوك حول النماذج الاقتصادية الملائمة عقب الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨. وفي كل تلك الحالات، يوضح سبينس مسائل معقدة بلغة واضحة وبإيجاز ملاحظ. وأحيانا ما يأتي إيجازه ونطاقه على حساب ثراء وتنوع تجارب النمو، لكنه يقدم معظم المناقشات الاقتصادية العالمية الحرجة الدائرة حاليا بطريقة لا يسعك أن تجد أفضل منها.

جوش فيلمان
مدير مساعد في إدارة البحوث
صندوق النقد الدولي

والوضع السياسي الصعب في ألمانيا الذي كان وراء قرارات البنك المركزي، لكن المؤلف لم يناقش أي تفاصيل عن العلاقة بين التضخم وخفض قيمة المارك الألماني، كما أنه لم يقدم أي تفسير نظري للأحداث الصادمة التي وقعت في ألمانيا، بما فيها الظروف التي يؤدي في ظلها طبع النقود إلى زيادة التضخم أو تسارع وتيرته أو إلى التضخم المفرط. ويحتوي الكتاب على كثير من مراجع البيانات، إلا أنه لا يتضمن أي جداول أو أشكال بيانية تساند تلك الحقائق، وبالتالي فقد يجد القراء صعوبة في سد تلك الفجوة بأنفسهم. ويفتقر الكتاب أيضا إلى أي موازنة بين مزايا ومثالب التضخم المعتدل مقارنة بالبدائل المتاحة. ويمثل الكتاب تقريرا تاريخيا قويا، إلا أن فائدته محدودة في مساعدتنا على استخلاص الدروس من أجل موقفنا الاقتصادي الراهن.

يورغن كرومبات
أستاذ الاقتصاد في جامعة برلين التقنية
وعضو سابق في المجلس الألماني للخبراء
الاقتصاديين

محاولات تزيف بقرة

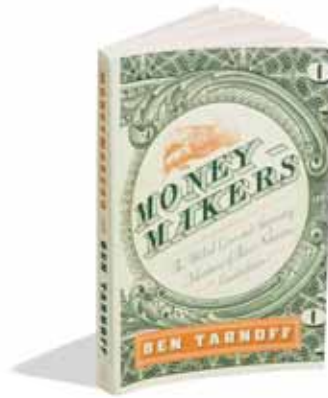
بن تارنوف
Ben Tarnoff

صانعو النقود
Money-makers

نبذة عن حياة الشر والمغامرات المدهشة
ثلاثة من أشهر المزيورين

The Wicked Lives and
Surprising Adventures of
Three Notorious
Counterfeiters

The Penguin Press, New York, 2011,
370 pp., \$27.95 (cloth).



بالغة الهشاشة
- إلا منذ فترة
متواضعة تبلغ
ثلاثة قرون
(حيث كانت
السويد أول من
استخدمها في
أواخر العقد
السابع من
القرن السابع
عشر). وحتى
ذلك الوقت،

كانت الكيانات المستخدمة تتمتع عامة بقيمة متوارثة، وكان تزيفها شبه مستحيل ولا جدوى منه مطلقا. فمن الذي قد يرغب في تزيف بقرة (فكلمة "pecuniary" (مالي) التي تعني في جذورها اللاتينية كلمة ماشية، تشير إلى الزمن الذي كانت الأبقار تستخدم فيه كأدوات للتداول في إيطاليا)، أو في الحصول على نسخة من جمل أو من صدف براق تستخدم كعملة، أو تزوير عُرف نقار الخشب، أو قالب من الشاي - أو حتى سبيكة من الذهب، ربما حتى بفعل سحر الكيمياء؟ لقد استخدمت كافة الأشياء ذات القيمة كوسائط للتبادل، وبالرغم من أن معظمها أثبتت عدم ملاءمته للتبادل أو التخزين أو النقل، فقد تمتعت جميعها دون استثناء بميزة مهمة هي صعوبة نسخها.

لكن الأمر يختلف تماما مع الورق. فقد تغير كل شيء في الأمريكتين بمجرد أن بدأت مستعمرة خليج ماساتشوستس في طبع أوراقها النقدية في نهاية العقد الأخير من القرن السابع عشر - إذ أنه، كما يوضح بن تارنوف في روايته الممتعة، من خلال عالم الفوضى النقدية لأمريكا في بداياتها، وبعد لحظات من الظهور الأول للأوراق النقدية المطبوعة، بدأ أصحاب المشروعات بفيض من القدرة الفنية، ويقدر وسط بين المكر والصفافة، مع الاستعداد للمجازفة بالتعرض للسجن أو النفي أو حتى الموت، في نسخ أو تزيف تلك الأوراق النقدية المطبوعة كوسيلة للثراء السهل.

وقد تعرف تارنوف على المزيورين الثلاثة الأول الذين اختار التركيز عليهم منذ عامين، أثناء عمله في العدد الخاص عن «النقد» من مجلة «لافامز كوارترلي» (Lapham's Quarterly) الجديدة الرائعة. وكانوا هم الثنائي الغريب المكون من أوين سوليفان من مستعمرة نيو إنجلاند وديفيد لويس من بنسلفانيا في أوائل القرن التاسع عشر،

والمناضل الوطني سئ السمعة صمويل أوفام، الذي قام بتزيف أوراق النقد الكونغرسالية من خلال محل العطور الذي كان يمتلكه في وسط مدينة فيلادلفيا. ويحكي تارنوف قصة كل منهم بوضوح وتشويق - قصص عن ماكينات طباعة مخبأة في الكهوف، وعن القتال بالأسلحة النارية في الحانات المظلمة، وعن مجموعات المطاردة خلال سلاسل الجبال وعبر حقول الذرة المغطاة بالجليد. وهناك حكايات عن عمليات الاختلاس، وعن عمليات جريئة وخطط معقدة للنصب والاحتيال من ناحية، ومن ناحية أخرى روايات رائعة عن السلطة المتنامية وعن سرعة البديهة لدى وكلاء البنوك والمحققين السريين الذين حاولوا آنذاك وكانوا ينجحون عادة في النهاية في تعقب الأوغاد.

ولكن هناك المزيد من تلك الحكايات، فإضافة إلى التوضيح الجيد للتعقيدات الفلسفية وراء معنى قيمة الأوراق النقدية - وهو ما يجعل الكتاب وسيلة للتثقيف والإمتاع أيضا - يثبت تارنوف أنه أيضا أستاذ في التلاعب بالأفكار وبارع بذكاء في خلق أجواء الإثارة والغموض. ويمكن أن نرى شبه سيناريو رواية، وأن نشعر أنفاس الرغبة الحادة للإخوة كوين، وأن نتخيل من منهما (ستيف بوسمي؟ أم جيف بريدجز؟) قد يكون أصلح للقيام بدور الشرير.

ويتضح لنا في الحقيقة، أن رجاله الثلاثة جميعا من أطف المارقين، وهم نوعا ما من النموذج المحبوب لروبين هود - هذا النوع من الشخصيات التي تكسب تعاطفنا وإن كان قد مضى عليها قرنان من الزمن. ففي النهاية، كانت محاولاتهم هي مجرد خداع أصحاب البنوك أنفسهم الذين ظلوا يخدموننا فترة طويلة من الزمن.

وإذا ما استعرضنا المشهد الحالي للمجتمع المالي، نجد أن ذلك هو أفضل توقيت لنشر كتاب تارنوف الأكثر إثارة. وهكذا، عندما قامت واشنطن بحل مشكلاتها في الطباعة، ربما كان يجدر بها تقديم إحدى تلك الأوراق النقدية الرائعة من فئة المائة دولار الجديدة للحصول على نسخة من الكتاب. لكن عليك مع ذلك توخي الحذر وأن تفحص بدقة جودة الأوراق النقدية من فئة المائة دولار التي حصلت عليها في عملية مبادلة، فقد يتضح أنها هي الأخرى لا قيمة لها. ولكنك أيضا ربما اكتشفت - إذا كنت تقدر الفرق - أنها ذات قيمة حقيقية.

سيمون وينتشر

مؤلف عدة كتب بما فيها كتاب بعنوان «أتلانتيك» وكتابه القادم «أليس فيما وراء بلاد العجائب»

سيبدأ المحفظ المزخرفة بشكل جيد في الحصول على نوع جديد من أوراق النقد فئة المائة دولار من خلال ماكينات الصرف الآلي أو صرافى الرواتب في وقت لاحق من ربيع هذا العام. وكان من المقرر بدء تداول تلك الأوراق النقدية الجديدة في شهر فبراير، إلا أنه نظرا للتعقيد البالغ في تصميمها، ودرجة الإثقان العالية للمزيج المكون لعلامتها المائية، وشرائطها المعدنية، ونقوشها الغائرة متغيرة الألوان، والسلوك الذي لا يمكن التنبؤ به للورق الذي يستخدم في طباعتها (إذ من الواضح أن النسخ التجريبية قد انكسرت بصورة سيئة تحت وطأة الضغط القاسي لإسطوانات الطباعة)، فإن الأمر يتطلب الآن عدة أسابيع إضافية قبل أن تنعم جيوبنا أو محافظنا بها.

لقد اعترضت حكومة الولايات المتحدة عن التأخير، لكنها ألمحت إلى ضرورة أن يرحب الجميع بهذا التأخير، فما دام المسؤولون في واشنطن يرون أن طباعة ذلك الإصدار النقدي الجديد مسألة شائكة، فلا ريب أن جحافل المزيورين هناك ستواجه صعوبة في تزيفها.

وهذا بالطبع هو الأمل الأبدى المعلن من جانب الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى: ألا ينهار نظام النقد العالمي كليا - والذي لا يتكون إلا من قطع من الورق لا قيمة لها في حد ذاتها - بسبب المحاولات المتواصلة من جانب مجتمع المزيورين في شتى أنحاء العالم.

إن هذا النوع من المخاطر معروف منذ ٣٠٠ سنة أو أكثر - وربما أبعد من ذلك، وكان الصينيون حتما هم أول من استخدم النقود الورقية منذ ما يزيد على ألف سنة خلت. ولم نستخدم نحن في الغرب الأحدث عهدا أوراق الصرف - عديمة القيمة في حد ذاتها وإن كانت مدعومة تماما بثقة عامة



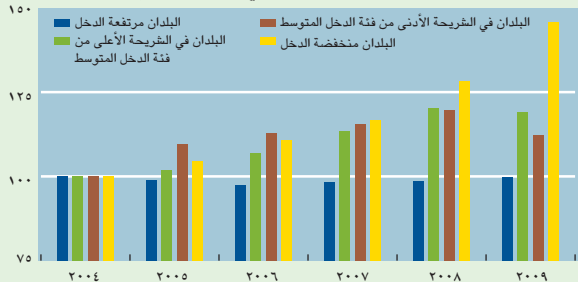
التضرع

البلدان منخفضة الدخل تشهد تزايدا في فرص الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية

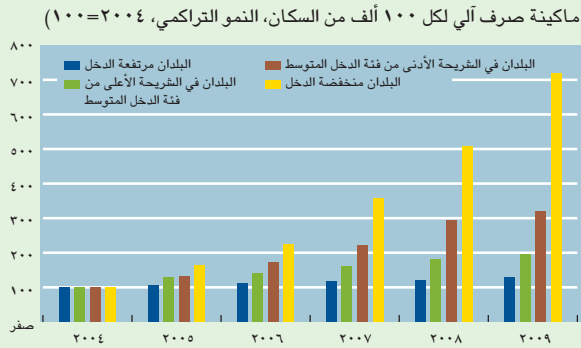
ماكينات الصرف الآلي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد فاق بمراحل معدل نمو فروع المصارف التقليدية في الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩. ويبين هذا الاتجاه التحول في التغييرات التكنولوجية التي تتيح زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بتكلفة منخفضة.

ارتفع عدد فروع المصارف التقليدية خلال السنوات الأخيرة في البلدان منخفضة الدخل.

(فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف بالغ، النمو التراكمي، ٢٠٠٤=١٠٠)



ازداد توافر ماكينات الصرف الآلي بدرجة كبيرة في البلدان منخفضة الدخل، فتجاوز عدد فروع المصارف (ماكينة صرف آلي لكل ١٠٠ ألف من السكان، النمو التراكمي، ٢٠٠٤=١٠٠)



حول قاعدة البيانات

أُخذت البيانات من مسح صندوق النقد الدولي حول توافر فرص الحصول على الخدمات المالية الذي استهله في ٣٠ يونيو ٢٠١٠. ويجمع المسح البيانات السنوية عن توافر فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية للمستهلك في ١٣٨ بلدا خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩، بما في ذلك عدد المودعين والمقرضين، وحجم الودائع والقروض القائمة، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في الموقع الإلكتروني: fas.imf.org وسيتم تحديثها في ٣٠ يونيو ٢٠١١ باستخدام نتائج مسح عام ٢٠١١.

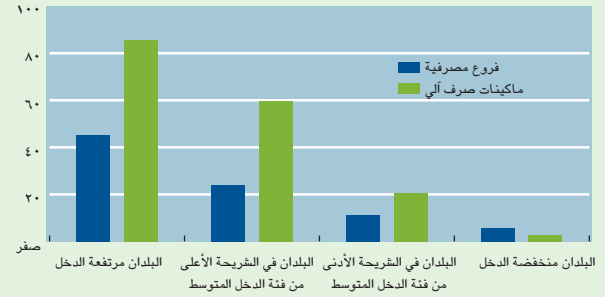
تتوافر

للغالبية العظمى من السكان البالغين في الاقتصادات المتقدمة فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية - كحسابات الإيداع عن طريق فروع البنوك و ماكينات الصرف الآلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن توافر هذا النوع من الخدمات المالية محدود بدرجة أكبر بكثير في الاقتصادات النامية (أي في البلدان منخفضة الدخل، والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط والبلدان في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط). ويؤدي تزايد محدودية هذه الفرص في الحصول على الخدمات المالية إلى عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية. إلا أنه خلال السنوات الخمس الماضية طفتت الخدمات المالية تتوسع في العالم النامي.

وطبقا للمسح الجديد الذي قام به صندوق النقد الدولي عن توافر فرص الحصول على الخدمات المالية، فاعتبارا من عام ٢٠٠٩، كان يوجد في البلدان مرتفعة الدخل في المتوسط ٨٥ ماكينة صرف آلي و ٤٥ فرعاً مصرفياً لكل مائة ألف من البالغين، مقارنة بمتوسط قدره ٣ ماكينات صرف آلي و ٦ فروع مصرفية وحسب لكل مائة ألف من البالغين في البلدان منخفضة الدخل. وبالرغم من أن الفجوة لا تزال كبيرة، أوضح المسح أن الحصول على الخدمات المالية في البلدان النامية يحرز تقدماً قوياً ومطرذاً.

لا تزال فجوة فرص الحصول على الخدمات المالية بين العالم المتقدم والعالم النامي كبيرة.

(العدد لكل ١٠٠ ألف بالغ، ٢٠٠٩)



وفي البلدان منخفضة الدخل، ارتفع متوسط عدد الفروع المصرفية لكل مائة ألف من البالغين بنحو ٤٥٪ في الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩؛ وفي الفترة نفسها شهدت فروع المصارف نمواً محدوداً في البلدان مرتفعة الدخل. وفضلاً على ذلك، فإن متوسط عدد ماكينات الصرف الآلي لكل مائة ألف من البالغين في البلدان منخفضة الدخل زاد بمقدار سبعة أضعاف في الفترة ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، بينما زاد العدد بنحو ٢٨٪ في البلدان مرتفعة الدخل خلال تلك الفترة.

وفي ضوء انخفاض مستويات توافر تلك الخدمات في البلدان النامية، فإن كل ماكينة صرف آلي أو فرع جديد لأحد المصارف يكون له تأثير قوي. وقد كان للتقدم التكنولوجي دور كبير في تلك التطورات. ويتضح من الأرقام أن معدل نمو

إعدادات آتوشي أو شيما، وجيمس شان من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي